انهيار التعليم العام في منطقتنا يرهن المستقبل

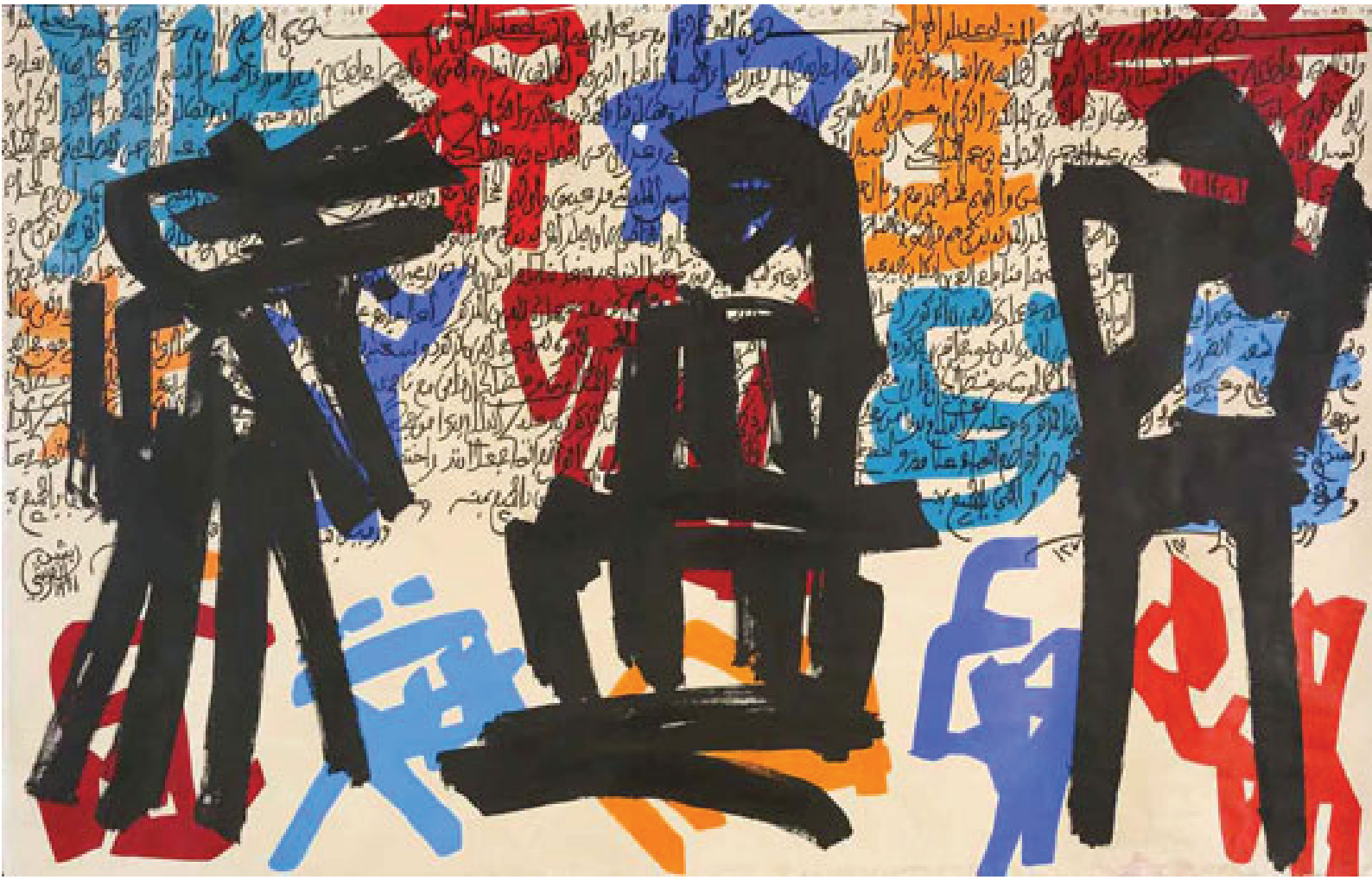

دفاتر السفير العربي - 2023

تقديم

نهلة الشهال | انهيار التعليم العام في منطقتنا 3

لبنان

جودي الأسمر | انحلال التعليم في لبنان: عين الفساد ترعاه 7

تونس

محمد رامي عبد المولى | 65 عاماً بعد تأسيسها: هل ذوت المدرسة العمومية التونسية؟ 17

مصر

رباب عزام | التعليم في مصر.. السُلطة تدجِّن المواطن 27

العراق

ميزر كمال | التعليم في العراق: منحنيات الانهيار 36

اليمن

توفيق الجند | التعليم في اليمن خزان بارود للمستقبل 46

سوريا

كمال شاهين | التعليم في سوريا اليوم: تنافس على الرداءة! 54

المغرب

عائشة بلحاج | الناجح: لا أحد 64

لوحة الغلاف: رشيد القريشي - الجزائر

*«انهيار التعليم العام في منطقتنا» هو ثالث دفاتر السفير العربي للعام *2023*، وكان قيد الانجاز والنشر في تشرين الأول/ أوكتوبر، ولكن العدوان على غزة شغل كل الفريق وأربك خططنا وجعلنا نؤجل إصداره الى الآن.

السفير العربي
يصدر عن جمعية تقاطعات
www.assafirarabi.com

تم دعم هذه المطبوعة من قبل مؤسسة «روزا لوكسمبورغ».
ROSA LUXEMBURG STIFTUNG
مكتب شمال إفريقيا
North Africa Office

يمكن استخدام محتوى المطبوعة أو جزءٍ منه طالما تتم نسبته للمصدر.

انهيار التعليم العام في منطقتنا

نهلة الشهال

أستاذة وباحثة في علم الإجتماع السياسي
رئيسة تحرير «السفير العربي»

منذ ما يسمى بفترة «النهضة» مع نهايات القرن التاسع عشر، جرى تقديم التعليم كأحد أعمدة الوحدة الوطنية وكرافعة للتغيير المجتمعي المأمول. برز ذلك في كتابات وخطب مفكرين نهضويين على امتداد منطقتنا بلا استثناء لبلد أو ملّة، وذلك على الرغم من تعدد منطلقاتهم الفكرية. وهم كانوا كثراً ولكنهم قاربوا الموضوع بصوت واحد يؤكد على «ضرورة التعليم العام». كما أن التعليم كان مرتكزاً للقوى السياسية التي صعدت إلى السلطة منذ منتصف القرن العشرين، باعتباره مفتاحاً للتقدم وللدخول في «الحداثة»، وللتحرر الوطني، ولتحقيق الذات.

ولكن ما تحقق في القرن العشرين من تعميم التعليم - المجاني والمفتوح للجميع، والإلزامي في أغلب الأماكن في مرحلته الابتدائية وأحياناً التكميلية، ومن نشوء الجامعات الوطنية الرسمية - ينهار اليوم. وقد تسرّعت وتيرة الانهيار مع مطالع القرن الواحد والعشرين، وما زالت تتوسع. ينهار مستوى ما يضمنه هذا التعليم للطلاب من معرفة ومن تكوين ومن حثّ على اكتساب الثقافة ومن إعلاء لقيمتها، وتنهار أدواته كافة، بما فيها أبسطها، أي الأبنية! لقد "أُسقطت" مكانته في استراتيجيات السلطات الحاكمة وفي الميزانيات المخصصة له. ويبدو بجلاء أن هذا الهدف الطموح والمركزي قد جرى التخلي عنه تماماً من قبل السلطات الحاكمة.

ولأن «السفير العربي» يعتبر الموضوع قضية كبرى، فقد أسس في تموز/ يوليو 2013، بعد عام واحد من نشأته، زاوية تحمل عنوان «التعليم.. قضية»، (يوجد فيها 146 نصاً)، وحاول تتبّع الموضوع بكل تفاصيله في كافة بلدان المنطقة.

تقول مقدِّمة هذه الزاوية:

«تقف المنطقة العربية في أسفل كل البيانات الخاصة بالتعليم في العالم. ومن المشروع اعتبار ذلك واحداً من مفاتيح فهم حالها المتردية على المستويات الاجتماعية والاقتصادية والتنموية، فضلاً عن تلك الثقافية والفنية والسياسية. وبالطبع، فلا يقتصر الانشغال بالتعليم على غاية الحصول على شهادة، وإن كانت تلك واحدة من معايير ووسائل «الترقي الاجتماعي»، ومن زيادة فرص الحصول على عمل بل والأمل في شغل عمل «أفضل» (أقل مشقة وأعلى دخلاً)... تلك أهداف قائمة، وإن كان يغلب عليها هاجس تلبية الغاية الفردية من التعليم، وإن كانت الوقائع تكذِّب بعضها بالنظر إلى الكمّ الهائل من المتعطلين عن العمل من حملة الشهادات العليا. وإنما مسألة التعليم تتصل بشكل مباشر بالوعي الجماعي والتعاون الاجتماعي في

أي مجتمع، أي وباختصار بعملية تشكله. وقد راهنت أفكار النهضة العربية في نهاية القرن التاسع عشر

تقول مقدِّمة هذه الزاوية:

«تقف المنطقة العربية في أسفل كل البيانات الخاصة بالتعليم في العالم. ومن المشروع اعتبار ذلك واحداً من مفاتيح فهم حالها المتردية على المستويات الاجتماعية والاقتصادية والتنموية، علاوة على تلك الثقافية والفنية والسياسية. وبالطبع، فلا يقتصر الانشغال بالتعليم على غاية الحصول على شهادة، وإن كانت تلك واحدة من معايير ووسائل « الترقي الاجتماعي»، ومن زيادة فرص الحصول على عمل بل والأمل بشغل عمل «أفضل» (أقل مشقة وأعلى دخلاً)... تلك أهداف قائمة، وإن كان يغلب عليها هاجس تلبية الغاية الفردية من التعليم، وإن كانت الوقائع تكذِّب بعضها بالنظر إلى الكم الهائل من المتعطلين عن العمل من حملة الشهادات العليا. وإنما مسألة التعليم تتصل بشكل مباشر بالوعي الجماعي والتعاون الاجتماعي لأي مجتمع، أي وباختصار بعملية تشكله. وقد راهنت أفكار النهضة العربية في نهاية القرن التاسع عشر على التعليم العام، نوعية وحجماً، للخروج من مأزق «تخلفنا». واستعاد عبد الناصر وسائر أقرانه من الرعيل النهضوي الثاني المراهنة نفسها، ووضعوها في التطبيق بحكم وصولهم إلى السلطة في بلدانهم. ومن دون ريب، مثَّل ذلك التحول الاجتماعي الأبرز لمجتمعاتنا في القرن العشرين، تماماً كما ترافق التراجع عن هذا، وخصخصة التعليم ـ أي حرمان الأغلبية الساحقة من التعليم الجيد ـ مع سائر خطوات التراجع عن كل الطموحات في تحقيق الذات والتحرر الوطني، وترافق تماماً مع الخصخصة في الاقتصاد، وفي الموارد الطبيعية، وفي الحقوق وفي الأمن».

تزداد الهوة تعمقاً بين الوضع العام السائد في المجتمع لهذه الجهة وبين شريحة رقيقة تلجأ للمدارس والجامعات الخاصة – بمختلف مستوياتها من الرديء إلى الممتاز، وتفاوت الكلف المترتبة عليها.

ويُطرح بقوة موضوع الارتداد عن التمدرس من الأصل، أو نزيف التسرب المدرسي. ويشمل ذلك بالدرجة الأولى أبناء الشرائح الشعبية في المدن، والعشوائيات، والكثير من الارياف.

وتنتشر ظواهر المدارس المقصورة على أبناء طوائف بعينها، والمنشأة أصلاً بفعل قوى نافذة منتمية الى هذا الطوائف أو حتى منتمية إلى قوى سياسية متنفذة. وهي ظاهرة مختلِفة عن تقليد كان سائداً في بلد كلبنان مثلاً، نشأت فيه منذ قرون المدارس الخاصة التابعة لإرساليات أجنبية أو لمراكز دينية محلية، ولكنها ظلت تستقبل من يرغب من أبناء الطوائف الأخرى...

كما يثار وبشكل بالغ الإلحاح أثر ذلك عل النساء، حيث أدخل التعليم العام المجاني ملايين الفتيات من المدن والأرياف إلى الصفوف، وسمح وجود جامعات وطنية مجانية ومعاهد تقنية عليا لملايين النساء باكتساب التكوين والمهارات التي جعلت دخولهن إلى سوق العمل، وكذلك توليهن مسؤوليات متنوعة، أمراً بديهياً وغيّرت صورة البنية الاجتماعية كلياً.

وفي سياق انهيار التعليم العام، نشأت ظواهر هجينة ومفككة كـ«المراكز» («السنترات») التي تعطي دروساً خصوصية غب الطلب، مبعثِرة منظومة التعليم والقدر ولو القليل من الدمج الاجتماعي اللذين تمثلهما المدرسة العامة ومناهجها المعتمدة.

فما الذي يمكن رصده من هذه الحركة التي لا تنفك تتوسع؟ لن يتمكن ملف واحد من الإحاطة بهذا المجال الجوهري والذي يرهن المستقبل نفسه غير مكتفٍ بتخريب الحاضر فحسب.

ولا بـدّ كذلـك مـن التشـديد عـلى الأثـر بالـغ العنـف عـلى التمكـن مـن اسـتمرار التعليـم، حيـث تسـود الحـروب والنزاعـات المسـلحة.

وأخـيراً، فقـد غـاب عـن هـذا الدفـتر النـصّ الـذي يخـص التعليـم في قطـاع غـزة، لأن مـا كُتـب فيـه وعنـه تحـوّل إلى أشـلاء ودمـار عـلى يـد العـدوان الإسرائيـلي الإبـادي الجـاري منـذ مطلـع العـام الـدراسي الحـالي 2023-2024 ومـا يـزال، علـماً أن التجربـة الغزيـة كانـت بالغـة الـثراء لجهـة تبنـي الحـرص العـام عـلى التعليـم، كوسـيلة لمقاومـة الانسـحاق الـذي مثّلـه الحصـار والخنـق السـابقان.

هذه مقاربة أولى تسجِّل المعطيات الموضوعية فحسب وأرقامها.

لبنان

مظاهرة لأساتذة التعليم الرسمي في لبنان عام ***2010***. (من الإنترنت)

انحلال التعليم في لبنان: عين الفساد ترعاه

جودي الأسمر

كاتبة صحافية وباحثة من لبنان

المشكلة المالية بدأها اختلال هيكليّ في الطاقم التعليمي، بسبب فائض من المتعاقدين دخلوا المهنة من باب الزبائنية السياسية. انفتح الباب على مصراعيه منذ تطبيق المناهج الجديدة في 1998، بذريعة الحاجة إلى أساتذة في مواد التربية المدنية والتكنولوجيا والفنون، فلجأت وزارة التربية إلى التعاقد مع 9300 معلّم. تستند هذه التوظيفات إلى بدعة «التعاقد النوعي» التي بدأت في ستينيات القرن الماضي، والتي يعتبر البعض أنّها نقطة بداية انحدار المدرسة الرسمية.

نـاداني باسـمي وقبلـه «مِـسْ». التفـتُ خلفـي: 8 سـنوات مـرّت عـلى تدريـسي لـ«صـلاح» في مخيّـم صيفـيّ بإحـدى مـدارس «بـاب الرمـل» الرسـمية - وهـي منطقـة شـديدة الفقـر في طرابلـس، لبنـان - ولكـن عرفتـه بـدون اشـتباه. الابتسـامة المنفرجـة عـن أسـنان فوضويـة، والعُـود الرقيـق هـوَ هـوَ. كان يسـهل عـلى أسـتاذه في مدرسـته النظاميـة أن يحملـه مـن أذنيـه لينقلـه مـن المقعـد ويلقّنـه عقابـاً. نسـيتُ العقـاب، ولم أنـسَ ذلـك الابتـكار في العنـف. لفتنـي أنّـه كان يحمـل «نرجيلـة»، فأخـبرني أنّـه تـرك المدرسـة، ويعمـل «ديليفـري» للنراجيـل.

عـادت ذاكـرتي إلى اليـوم الأوّل. كان الأطفـال يحـضرون إلى الملعـب بملابـس مبالـغ في أناقتهـا. بـدا الصبيـان كرجـال صغـار، بالقميـص والحـذاء الرسـمي، والبنـات بالفسـاتين، كأنّهـم أعـادوا ارتـداء ثيـاب العيـد الأخـير. أدركتُ ظهـري لذلـك «العيـد»، وبَكيـت.

ثـمّ جمعتنـي طاولـة التدريـس بـ«أمـل» البالغـة 9 سـنوات، في مركـز تعليمـي داخـل «بـاب التبانـة»، المعـروف بأنّـه المنطقـة الأكـثر فقـراً في لبنـان. حـين توقّعـتُ أنّهـا سـتقرأ نـصّ القـراءة العربيـة، أجابتنـي «نحـن نحفـظ النـص غيبـاً لنقـرأه».

كانـت أمـل مـع أقرانهـا ممّـن شـملهم «الترفيـع الآلي» في الصفـوف الأول والثـاني والثالـث ابتـدائي منـذ عـام 1998، بموجـب اعتـماد «المناهـج الجديـدة» حينـذاك. وينطبـق عـلى هـؤلاء «فقـر التعليـم»، الـذي يـؤشِّر إلى تلامـذة لا يسـتطيعون قـراءة نـص بسـيط في سـن العـاشرة. ثـم ألغـى وزيـر التربيـة الإجـراء عـام 2010، ولكـن بعـد اختبـار 13 سـنة أنتـج جيـلاً لا يجيـد بديهيـات الكتابـة والقـراءة.

اعتُمِـد «الترفيـع الآلي» في الصفـوف الابتدائيـة منـذ عـام 1998، بموجـب إقـرار «المناهـج الجديـدة» حينـذاك. وينطبـق عـلى هـؤلاء «فقـر التعليـم»، الـذي يـؤشِّر إلى تلامـذة لا يسـتطيعون قـراءة نـص بسـيط في سـن العـاشرة. ثـم ألغـى وزيـر التربيـة الإجـراء عـام 2010، ولكـن بعـد اختبـار 13 سـنة أنتـج جيـلاً لا يجيـد بديهيـات الكتابـة والقـراءة.

هـذه عيّنـة عـن انحـلال جـودة التعليـم وتلـك أخـرى عـن التسـرب المـدرسي تسـبقان سـنوات «الأزمـة اللبنانيـة» التـي يـؤرّخ لهـا بخريـف 2019، ويحملهـا النقـاش العـام اليـوم إلى خلفيـة تفـكّك النظـام التعليمـي - خصوصـاً الرسـمي، الـذي يتصـدّره شـعار «4 سـنوات للتعويـض» بسـبب اسـتتباب «الفاقـد التعليمـي»[1].

انحـلال بطـيء ولكنـه متوقَّـع بالتراكـم الكمـي والتغـير النوعـي الملازمـين لـه منـذ نحـو 25 سـنة، ولـه أسـبابه ومؤشراتـه ونتائجـه، وجـاءت «الأزمـة» لتسـرّع مـا يمكـن تسـميته بالارتطـام. وسـيضْحى لـوم الأزمـة المـبرّرَ الشـائع، وسـتكتفي بـه الروايـة الرسـمية اللبنانيـة لتسـطيح المشـكلة، وصرف الاهتـمام عـن تحليلهـا، وبالتـالي التنصـل عـن مسـؤوليتها في نجـدة هـذا الميـدان.

1 الفاقد التعليمي هو عدم تمكن الطلاب من تحصيل المعارف أو اكتساب المهارات التي كان يفترض عليهم إتقانها والإلمام بها خلال فترة تعليمية ما.

المعاشات وبنية المعلّمين

نضج التفاعل حول معاشات الأساتذة في التعليم الرسمي حتى احترق. وهكذا يتمنّع ترميم المشكلة بمحوريّتها التي تعني الأساتذة، أي العمود الفقري للتعليم.

وآخر التفاعلات، أعلنتها وزارة التربية في السنة الحالية 2023-2024 بتعديل الرواتب إلى 7 أضعاف. ولكنها مضاعَفة بلا طائل، بسبب تدهور قيمة الليرة بنسبة 90 في المئة، فيساوي راتب المعلّم الشهري 140 دولاراً أمريكيّاً، وهذا إنْ تقاضاه. فقد انطلقت صفارة العام في 9 تشرين الأول/أكتوبر 2023 بمعلّمين فقدوا الثقة في حصولهم على المعاشات، بعد أن لفّت الإضرابات المدارس الرسمية بمجموع ثلاثة أشهر خلال العام السابق 2022-2023، لأسباب عديدة أهمها تأخر الرواتب وهزالتها والنكث بوعود حول حوافز ماليّة. كان استئناف التعليم رهن انقسام بين الروابط التعليمية، فاعتمد على القرار الشخصي للمعلم.

وترتفع شكاوى أساتذة الرسمي وطعنهم في نزاهة وزارة التربية، بعدما تبيّن أنّ اليونيسيف والبنك الدولي قدّما في العام 2022 وحده 64 مليون دولار كمساعدات طارئة للأساتذة، لم يطلهم منها سوى النذر اليسير، ويسألون - بدون إجابة - لماذا يتقاضون معاشاتهم بالليرة وهي تصلهم من الجهات المانحة بالدولار؟

غير أنّ المشكلة المالية بدأها اختلال هيكليّ في الطاقم التعليمي، بسبب فائض من المتعاقدين دخلوا المهنة من باب الزبائنية السياسية. انفتح الباب على مصراعيه منذ تطبيق المناهج الجديدة في 1998، بذريعة الحاجة إلى أساتذة في مواد التربية المدنية والتكنولوجيا والفنون، فلجأت وزارة التربية إلى التعاقد مع 9300 معلّم. تستند هذه التوظيفات إلى بدعة «التعاقد النوعي» التي بدأت في ستينيات القرن الماضي، والتي يعتبر البعض أنّها نقطة بداية انحدار المدرسة الرسمية. استمرت التعاقدات على الرغم من صدور القانون رقم 442/2002، والذي يحدد أصول التعيين في التدريس وإجراء مباراة للمتعاقدين لتعيين المؤهلين منهم في الملاك... والتي لم تجرِ على الإطلاق.

> **ترتفع شكاوى أساتذة الرسمي بعدما تبيّن أنّ اليونيسيف والبنك الدولي قدّما في العام 2022 وحده 64 مليون دولار كمساعدات طارئة للأساتذة، لم يطلهم منها سوى النذر اليسير، ويسألون لماذا يتقاضون معاشاتهم بالليرة اللبنانية وهي تصلهم من الجهات المانحة بالدولار؟ وتشير التقارير الدولية إلى أنّ وزارة التربية تلقّت قروضاً وهبات توازي قيمتها 200 مليون دولار أمريكي، من المفترض صرفها بين 2014 و2022.**

ولا يتأثر الأساتذة المتعاقدون بالرقابة الإدارية، ولا يتمتعون بالحد الأدنى من الاستقرار الوظيفي. وانعكس ذلك تدنياً مستمراً في مستوى التعليم الرسمي.

التعليم عن بعد

خسر تلامذة الرسمي سنة ونصف السنة (2020-2021) بسبب الحجر المنزلي واللجوء إلى «التعليم عن

بعـد» الـذي أثبـت فشـله في بيئـة التلامـذة وضمـن المـدارس الرسـمية.

وبحسـب شـهادة خبـيرة تربويـة[2]، انـصرف اهتـمام الأهـالي إلى الأولاد الأكـبر سـنّاً وتلامـذة الشـهادات، فكانـت لهـم الأفضليـة في اسـتخدام الهاتـف الخلـوي أو اللابتـوب، إنْ وُجـد هـذا الأخـير، وإنْ توافـرت الكهربـاء التـي تغيـب باسـتمرار عـن البيـوت مـا لم تشـترك في المولـدات الخاصـة مرتفعـة التكلفـة. وإنْ تأمّنـت كلّ هـذه الوسـائل قـد ينقطـع الإنترنـت، مـا يعنـي أنّ غالبيـة تلامـذة الرسـمي لم يحصلـوا عـلى تعليـم لائـق ومنتظـم وجـدّي.

وعـلى مسـتوى مهـارات التعليـم الافـتراضي، تلاحـظ الخبـيرة أنّ أسـاتذة الرسـمي أبـدوا التزامـاً محـدوداً بالـدورات التدريبيـة التـي نظمتْهـا «دار المعلمـين». ورصـدت اسـتجابة خجولـة بمعـدل 25 في المئـة مـن المعلمـين تعاطـوا مـع منصـة «تيمـز»، فتسـاهَل الغالبيـة في إعطـاء الـدروس عـن طريـق «واتسـآب». وبقيـت هـذه الثغـرة في تقنيـات التعليـم الحديـث ماثلـة خـلال التعليـم الحضـوري وخاصّـة لـدى الأسـاتذة الأكـبر سـنّاً. ويكـرّس هـذا التّأخـر غيـاب الرقابـة، ونقـص كادر المنسّـقين المشرفـين عـلى المناهـج وأداء الأسـاتذة.

خريطة التعليم

نتيجـةً للأزمـة الاقتصاديـة، انتقـلَ حـوالي 55 ألـف تلميـذ مـن المـدارس الخاصّـة إلى المـدارس الرسـمية في العـام 2020-2021 وحـده، مـمّا زادَ الضغـط عـلى المـدارس الرسـمية، بحسـب تقريـر البنـك الـدولي (2021).

أفـادت اليونيسـف (تقريـر 2022) أنّ «3 مـن بـين كلّ 10 شـبّان وشـابّات في لبنـان أوقفـوا تعليمهـم»، وأنّ نسـبة الالتحـاق بالمدرسـة انخفضـت إلى 43 في المئـة في العـام المذكـور. وتسـتقطب بـيروت النسـبة الأقـل مـن المـدارس الرسـمية بمعـدّل 5.82 في المئـة منهـا فقـط، وتضـمّ نحـو نصـف سـكان لبنـان.

ولا تتوافـر إحصـاءات دقيقـة حـول التسـرب المـدرسي في لبنـان. فنسـبة الـ50 في المئة التـي أعلنتها «مؤسسـة إنقاذ الطفـل» خـلال تقريـر مصـوّر نشرتـه في أيلول/سـبتمبر 2022، تشـمل التلامـذة اللبنانيين والسـوريين والفلسـطينيين. ولكـن الواضـح في النسـبة المذكـورة ارتفـاع التسـرب خـلال السـنوات التـي محقتهـا الأزمـة. وأفـادت اليونيسـف (تقريـر 2022) أنّ «3 مـن بـين كلّ 10 شـبّان وشـابّات في لبنـان أوقفـوا تعليمهـم»، وأنّ نسـبة الالتحـاق بالمدرسـة انخفضـت إلى 43 في المئـة في العـام المذكـور، ولم تُنـشر إحصـاءات عـن العـام 2022-2023، علـماً أنّ الانطبـاع العـام يعكـس تأقلـم اللبنانيـين مـع أزمتهـم الاقتصاديـة وبالتـالي ارتفـاع نسـبة الالتحـاق في المـدارس عـام 2023-2024 بالتزامـن مـع اسـتقرار الاقتصـاد اللبنـاني عـلى الدولـرة الشـاملة واسـتقرار نسـبي لـصرف اللـيرة.

لكـن وبشـكل مناقـض لوطـأة وتأثـير الفقـر، يُحـصى الثلـث فقـط (31.34 في المئـة) مـن تلامـذة لبنـان في التعليـم الرسـمي، فيـما 52.93 في المئـة يشـملهم التعليـم الخـاص[3]، مـا يـدل عـلى أنّ اللبنانيـين لا يثقـون في المدرسـة

2 جودي عتيق وأسماء حموي، «الأزمات تفكك التعليم الرسمي في لبنان: أطفال بلا تعليم»، جريدة «نداء الوطن»، 12 أيلول/سبتمبر 2023.

3 «النّشرة الإحصائية 2021-2022»، المركز التربوي للبحوث والإنماء، 2023.

الرسـمية، ففضلـوا التعليـم الخـاص رغـم أعبائـه الماليـة.

ويتوزّع هؤلاء التلامذة بمجموع 336,301 تلميذ/ة على المراحل التعليمية كالآتي:

الروضة: 51,907 تلامذة

التعليم الأساسي الابتدائي: 148,717 تلامذة

التعليم الأساسي المتوسط: 69,741 تلميذاً

المرحلة الثانوية: 65,936 تلامذة

وفي العـدد البالـغ 1232 مدرسـة وثانويـة، يُعـدّ التعليـم الرسـمي الأكـثر انتشـاراً في لبنـان، مشـكّلاً 44.28 في المئـة مـن مجمـل المـدارس.

يحـصي لبنـان نحـو 48 جامعـة ومعهـداً خاصـاً، وعددهـا ضخـم بالنسـبة لحجـم البلـد، والجـادّ والمطابـق منهـا للمعايـير العالميـة لا يتخطـى عـدده أصابـع اليـد، والبقيـة اسـتفادت مـن تسـلل الأزمـات إلى الجامعـة اللبنانيّـة التـي نخرتهـا التوظيفـات الطائفيـة مثـل مختلـف المؤسسـات الرسـمية، وسـلكت مسـاراً تجاريـاً يصـبّ في مصلحـة رجـال أعـمال وقـوى سياسـية.

والملاحـظ تركّـز انتشـار المـدارس الرسـمية في المحافظـات المهمشـة والطرفيـة، بحيـث تتصـدّر ضواحـي بـيروت الجنوبيـة الصـورة بنسـبة 16.89 في المئـة، يليهـا لبنـان الشـمالي بنسـبة 15.06 في المئـة، ثـم جبـل لبنـان القـروي (13.26 في المئـة)، وعـكار (11.18 في المئـة)، والجنـوب (10.78 في المئـة)، والبقـاع (9.35 في المئـة)، وتتقـارب النبطيـة وبعلبك-الهرمـل (8.95 في المئـة و8.7 في المئـة)، بينـما تسـتقطب بـيروت النسـبة الأقـل مـن المـدارس الرسـمية بمعـدّل 5.82 في المئـة فقـط، وتضـمّ نحـو نصـف سـكان لبنـان.

ولا تشـمل هـذه الأرقـام التعليـم المهنـي والتقنـي. لهـذا التعليـم مؤسسـاته (الرسـمية في غالبهـا) واعتباراتـه الثقافيـة التـي تجعلـه «أبغـض الحلـول» للتلامـذة المتعثريـن دراسـياً أو الراسـبين في الشـهادات. لم تتطـوّر النظـرة إلى التعليـم المهنـي والتقنـي في لبنـان، ومشـاكله رديفـة للتـي يعانيهـا التعليـم الرسـمي خاصّـة لجهـة الأسـاتذة المتعاقديـن، ولم يتقـدّم مسـتوى هـذا القطـاع بالقـدر المسـتحق لتلبيـة حاجـة الأسـواق إلى المهـارات التقنيـة، وتفضيـل البلـدان الصناعيـة والتـي تسـتقطب الهجـرات الاقتصاديـة (ألمانيـا وكنـدا مثـالاً) أصحـاب الشـهادات المهنيّـة. ويشـكّل هـؤلاء في لبنـان ضمـن مراحـل BP، BT وTS (مـا يعـادل تباعـاً التعليـم الأكاديمـي المتوسـط والثانـوي والجامعـي) مـا مجموعـه فقـط 40 ألـف طالـب.

اللاجئون السوريون

أيّ تشـخيص مبهـم وشـعبويّ لأي أزمـة يُلصَـق بملـف اللاجئـين السـوريين. ويُعتـبر التعليـم في مقـدّم المجـالات

الّتي يُدان فيها اللجوء السوريّ، وتُكال إليه المسؤولية في انتزاع فرص التعليم من اللبنانيين الفقراء.

وبحسب الباحث التربوي نعمة نعمة، تسعى الحكومات اللبنانية المتعاقبة منذ الحرب في سوريا في 2011 إلى إيهام الرأي العام بأنّ المساعدات الدولية مخصصة حصراً لتعليم اللاجئين، بينما في الحقيقة لم يتجاوز عددهم خلال ذروة اللجوء 210 آلاف تلميذ، وهم اليوم أقلّ من 100 ألف يلتحقون بالدوام المسائي، في مقابل 342 ألفاً و304 تلامذة لبنانيين في العام 2022- 2023، وفق «الدولية للمعلومات».

دخل لبنان منذ 2010 من المنظمات الدولية تراكمياً نحو 2.5 مليار دولار لدعم التعليم الرسمي، ويقدّر البنك الدولي كلفة بناء مدرسة بمليوني دولار، والترميم بكلفة تتراوح بين 300 و700 ألف دولار، وهذا يعني أنّ المبالغ التي تلقاها لبنان كفيلة ببناء أكثر من 100 مدرسة وتوسعة 200 أخرى، وترميم كل مدارس لبنان.

ويقول أنّ وزارة التربية تنفّذ مشاريع عدة من جهات مانحة منذ عام 2011، أهمها مشروعا Race 1 و Race 2[4]، وهما غير محدودين بتعليم اللاجئين السوريين، والمستفيد منهما التعليم الرسمي فقط.

ويستكمل المقارنة على الصعيد المالي حيث دخل لبنان منذ 2010 من المنظمات الدولية تراكمياً نحو 2.5 مليار دولار لدعم التعليم الرسمي، بينما يُقَدَّر التمويل الخارجي المخصص لتعليم السوريين بـ600 مليون دولار فقط، وباقي التمويل خُصّصَ لتطوير المناهج وتعزيز البنية التحتية للمدرسة الرسمية.

انهيار حتى الموت

هزّت المشهد التربوي اللبناني في 2022 فاجعة موت التلميذة ماغي حمّود عن 16 عاماً بسبب انهيار سقف غرفة صفّها على رأسها داخل مدرسة شارع الأمريكان الرسمية في منطقة القبة بطرابلس. وأيقظت الواقعة أسئلة عن جدية وزارة التربية في الكشف عن المدارس قبل فتحها، ونقاشاً حول مشاريع ترميم وتوسعة البنى التحتية للمدارس الرسمية، والتصرف بالأموال المرصودة لهذه المشاريع.

في ذلك الوقت، أوصدت وزارة التربية أبوابها أمام أسئلة الصحافيين والباحثين، الأمر الذي وطّد الشكوك حول وعي الوزارة بتقصيرها (بالحد الأدنى). وبعد الاطلاع على تقارير دولية، تبيّن أنّ وزارة التربية تلقّت قروضاً وهبات توازي قيمتها 200 مليون دولار أمريكي[5]، وكان من المفترض صرفها بين 2014 و2022.

ويقدّر البنك الدولي كلفة بناء مدرسة بمليوني دولار، والتوسعة بنحو 235 ألف دولار، بينما يستلزم الترميم كلفة تتراوح بين 300 و700 ألف دولار، وهذا يعني أنّ المبالغ التي تلقاها لبنان كفيلة ببناء أكثر من 100 مدرسة وتوسعة 200 أخرى، وترميم كل مدارس لبنان. لكنّ أسقف المدارس لا تزال تنهار على رؤوس

4 إيمان العبد، «ظاهرة فقدان التعليم في لبنان تكبر... من المسؤول عن رمي الطلاب في المجهول؟»، موقع «رصيف 22»، 12 أيار/مايو 2023.

5 فاتن الحاج، «ترميم المدارس: أين أُنْفِقت الـ200 مليون دولار؟»، جريدة «الأخبار»، 29 كانون الأول/ديسمبر 2022.

التلامـذة.

ولا شـكّ بـأنّ انهيـار أسـقف المـدارس تترتـب عليـه مـآسٍ إنسـانية، يـذوي وقعهـا عمومـاً وللأسـف خـلال يومـين، ولكـن ثمّـة اختـلالات في البنـى التحتيـة تشـكّل معانـاة يوميـة، خاصّـة في مـدارس القـرى والضواحـي التـي تعـاني غيـاب التدفئـة شـتاءً وغيـاب التهويـة والتبريـد. وبعضهـا غـير ممـدود بشـبكة الميـاه، كـما تشـهد انقطاعـاً تامـاً للتيـار الكهربـائي. لفّـت مواقـع التواصـل الاجتماعـي صـورة لصـف مظلـم مـن مدرسـة رسـمية شـمالية في شـتاء 2020، حيـث أشـعلت شـموع والتلامـذة يتابعـون الـشرح، ولا التفاتـة مـن وزارة التربيـة. كانـت الـوزارة حينـذاك منشـغلة بـ«تطويـر المناهـج الدراسـية»، والتـي لم تلحـظ سـوى تعديـلات هامشـية منـذ 1998.

الجامعة والمدارس الرسمية: تقاطعات وفوارق

بـدأت محـاولات إنشـاء التعليـم الرسـمي في لبنـان عـام 1838، والهـدف كان إعـداد جهـاز إداري مـدرّب يكـون أداة للإصـلاح الإداري في السـلطنة العثمانيـة[6]. وبحلـول نحـو 150 عامـاً عـلى تأسـيس المدرسـة الرسـمية، لا تحيـد الحكومـات اللبنانيـة عـن الإفـلاس الإداري والرؤيـوي وغيـاب الشـفافية والفسـاد وشـبهات الفسـاد في تولّيهـا التعليـم الرسـمي، فـما ينطبـق عـلى المـدارس يُستنسـخ تقريبـاً عـلى الجامعـة اللبنانيـة، وهـي الجامعـة الوطنيّـة التـي تأسسـت في 1951. إلّا أنّ نتائـج هـذا الأداء تحمـل فـوارق:

> **يحفّـز انهيـار معاشـات «الجامعـة اللبنانيـة» نزيـف الطاقـم التعليمـي بعدمـا اتّجـه نحـو 600 أسـتاذ متفـرغ إلى تـرك المـلاك خـلال 2022-2023 و2021-2022، وأكثرهـم مـن الاختصاصـات العلميـة في الهندسـة والرياضيـات والمعلوماتيـة، وأعلنـت كليـات عديـدة منهـا الطـب والصحـة والإعـلام عـن شـواغر في مرحلتـي الإجـازة والماسـتر.**

انهيـار التعليـم الرسـمي شـامل وفـادح، مـا خـلا بعـض المـدارس التـي تبـذل مجهـوداً ذاتيـاً للنهـوض، ومـن أهـمّ مدلولاتـه، تلامذتهـا الذيـن يتصـدرون الشـهادات الرسـمية، ويعـود حيّـز مـن الأمـر إلى انتـماء معظمهـم إلى قـرى وبلـدات أطـراف خاصّـة في الجنـوب، فيتخـذون العلـم سـبيلاً للتميـز وقهـر الظـروف الصعبـة. كـما تسـيطر عـلى هـذه المناطـق مجموعـات حزبيـة تجـد التعليـم سـلّماً للارتقـاء الاجتماعـي بمواجهـة روايـة ذاتيـة مسـيطِرة عـن الحرمـان والمظلوميـة القائمـين عـلى أسـاس طائفـي، ويمكـن القـول أنّهـا تطلـق يـداً صارمـة وفعّالـة عـلى هـذه المـدارس.

مـن ناحيـة أخـرى، تحافـظ الجامعـة اللبنانيـة على مسـتوى لائـق في الشـهادات التي لا تـزال مرغوبـة في الجامعات ومراكـز البحـوث العريقـة في أوروبـا وأمريـكا والملفـت أنّـه وفـق تصنيـف QS 2024[7] بمـؤشر السـمعة الأكاديميـة، والـذي يعطـي الـوزن الأعـلى بـين المـؤشرات، حلّـت الجامعـة اللبنانيـة في المرتبـة 364 عالميـاً في 2023، متقدمـة

6 كرستين عوض، «لبنان وما يقدمه في تطوير النظام التعليمي (الجزء السابع)»، موقع «أهرام كندا»، 14 حزيران/يونيو 2019.

7 شادي خوندي، «تصنيف الجامعات: «الأميركية» تتقدم.. و«اللبنانية» تتفوق رغم الإهمال»، جريدة «المدن»، 3 تموز/يوليو 2023.

74 درجة عن تصنيف العام السابق.

أستاذ متفرغ في كلية الإعلام يعلّق قائلاً «هناك أساتذة يعتبرون أنّ قضية الجامعة هي قضيّتهم لمنع انهيارها بشكل كليّ، مع الإدراك أنّ البلد منهار وعاجز عن تقديم المزيد».

وهنا يُطرح السؤال عن استمرار التعليم الرصين في الجامعة اللبنانية، إزاء كلّ التحديات التي تواجهها وتخصّ بشكل مباشر الأساتذة الذين تدهورت معاشاتهم الشهرية[8] إلى معدل 150 دولاراً أمريكيّاً، ويتقاضى الأستاذ المتفرغ حديثاً حوالي 100 دولار. في حين كان التفرغ في الجامعة اللبنانية طُموحاً ينشده حملة الدكتوراه، براتب شهري يقارب 3 آلاف دولار قبل 1983 والأزمة الاقتصادية الطاحنة التي أعقبت خروج منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان، ومعها ميزانياتها الكبيرة المودعة في البنوك والتي تصرف يومياً في البلاد..

ويحفّز انهيار معاشات «اللبنانية» نزيف الطاقم التعليمي بعدما اتّجه نحو 600 أستاذ متفرغ إلى ترك الملاك خلال 2022-2023 و2021-2022، وأكثرهم من التخصصات العلمية في الهندسة والرياضيات والمعلوماتية، وأعلنت كليات عديدة منها الطب والصحة والإعلام عن شواغر في مرحلتي الإجازة والماستر.

الخاص أيضاً معنيّ

تنطبع الحقبة الحالية للتعليم في لبنان بالانحلال العام، ويعتري المجهول ديمومة المؤسسات التعليمية التي تحافظ على مستوى جيّد، في ظلّ تمسّك السياسات الحكوميّة بانعدام السياسة والرؤية والحلول، والاعتماديّة على المانحين الخارجيين، معطوفة على إعفاء النّفس من تطوير المناهج التي أكل عليها الدهر وشرب، وبقيت رهن التجاذبات السياسية، خاصّةً في برنامج التربية الوطنية وكتاب التاريخ الذي لم يُتّفق عليه فبقي حبيس حقبة استقلال لبنان (1943) وما قبلها.

ومن المؤكّد أنّ التعليم الرسمي هو المعيار والمدماك لكل الميدان التعليمي، حيث أضرّ تهاوي المدرسة الرسمية بالمدرسة الخاصة. فتراجع جودة التعليم الرسمي أدى إلى تكاثر مدارس خاصة كالفطريات بين عامي 2000 و2010، مستغلة سمعة التعليم الخاص في لبنان. ومستوى هذه المدارس الطارئة رديء بطابع تجاري استقطب أبناء الطبقة الوسطى.

كما يحصي لبنان نحو 48 جامعة ومعهداً خاصاً، وعددها ضخم بالنسبة إلى حجم البلد، والجادّ والمطابق منها للمعايير العالمية لا يتخطى عدده أصابع اليد، والبقية استفادت من تسلل الأزمات إلى الجامعة اللبنانيّة التي نخرتها التوظيفات الطائفية مثل مختلف المؤسسات الرسمية، وسلكت مساراً تجارياً يصبّ في مصلحة رجال أعمال وقوى سياسية.

8 بتول بزّي، «رواتب أساتذة الجامعة اللبنانية «كارثية»... هجرة أو استقالات أو العمل بـ150 دولاراً فقط»، جريدة «النهار»، 29 آذار/مارس 2023.

دور الطوائف

لا تنحصر تبعات انحلال التعليم في لبنان في التعليم بذاته وغاياته القابلة للقياس، بل تركتْ أعطاباً في تراث من التقدّمية التعليمية اللامعة، وهذا امتياز غير مجاني راكمه لبنان وبدأه مع عودة الرهبان ممن تعلموا في المدرسة المارونية في روما وأسسوا أول مدرسة مارونية في جبة بشري عام 1624 [9]. وحافظ لبنان على سيرورة التطور حتى شكّل التعليم مرفقاً تأسيسياً لعلّه الوحيد في البلاد.

ويصحّ مطالعة الواقع المنحلّ في ضوء ارتداد رجعيّ للتعددية الدينية في لبنان، فهي كانت محفّزاً لنشوء أولى المدارس في لبنان على صعيد المنطقة العربيّة، في خضم تنافس عالمي بين الدول الكبرى، وتنافس محلي بين الطوائف اللبنانية وزعمائها، الذين استقطبوا مؤسسات حلفائهم الأجانب: فرنسا وإيطاليا وأمريكا وبريطانيا وروسيا، فتلاحقت البعثات التبشيرية الكاثوليكية والبروتستانتية والكبوشية واليسوعية والعازارية، ودخل الأرثوذكس لاحقاً المشهد، وهي حركة ميزت القرن التاسع عشر في لبنان، الذي منه تفرّعت هذه الإرساليات إلى سوريا وفلسطين، وشجعت اللبنانيين على إنشاء الإرساليات الوطنية. وفي مدار هذه الوثبة التعليمية تبلورت النهضة العربية الحديثة، وأهمّ روادها من لبنان، وازدهرت الآداب، وتوهّج النشر والصحافة.

ومن المهمّ التذكير بفضل هذه المؤسسات ذات الجذور التبشيرية في صقل المهارات اللغوية الفرنسية والانجليزية والتي تشكل رأسمالاً قيّماً للبنانيين. ولا تزال هذه المؤسسات إلى جانب مدارس البعثات العلمانية تُخرّج نخبة المتعلمين.

> **الاعتبار الطائفي في لبنان نقل نفسه من المنافسة في التعليم إلى استنزاف التعليم بالمحاصصات ذات الطابع الطائفي، وفق اتفاق ضمني على فساد مشترك أطاح تدريجياً بهذا القطاع.**

غير أنّ الاعتبار الطائفي في لبنان نقل نفسه من المنافسة في التعليم إلى استنزاف التعليم بالمحاصصات ذات الطابع الطائفي، وفق اتفاق ضمني على فساد مشترك أطاح تدريجياً بهذا القطاع.

هل يمكن ترميم ما يفسده الانهيار؟ لا ضوء في نهاية النفق، طالما أنّ التعليم ترعاه منظومة سياسية راسخة في جذورها وفسادها. والمنتظر أنّ تكون السنوات القادمة حقلاً لارتدادات الانهيار المدرسي على الصعد الاجتماعية والثقافية والقيميّة في لبنان (دون تجاهل البعدين العملي والاقتصادي). يحضر هنا دوركهايم [10] كي لا ننسى أنّ المدرسة ليست مكاناً أو «مقرّاً» فحسب، بل إنّها أيضاً «وسط أخلاقي» بامتياز.

9 «التعليم في لبنان والمشرق»، برنامج «أجراس المشرق»، قناة «الميادين»، 14 كانون الأول/ديسمبر 2019.

10 مارسيل فورنييه، «إميل دوركهايم (1858-1917)»، ترجمة فاطمة الزهراء أرزويل، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021، ص. 998.

تونس

لا عدالة في توزيع الثروة والموارد والخدمات والبنى التحتية، وهذا ينطبق على التعليم.

65 عاماً بعد تأسيسها: هل ذوت المدرسة العمومية التونسية؟

محمد رامي عبد المولى

كاتب وباحث من تونس، من فريق «السفير العربي»

بعد 60 عاماً من إرساء أسس التعليم العالي الرسمي في تونس، وصلنا إلى حصيلة جيدة على المستوى الكمي لكنها متذبذبة على المستوى النوعي، كما أن هناك تفاوتات كبيرة كرّست أوجهاً متعددة ومزمنة من اللاعدالة. هناك 153 مؤسسة جامعية - أي أكثر من 75 في المئة من مجموع المؤسسات - تقع في محافظات تطلّ على البحر، وهي المحافظات «المرفّهة» في الجهة الشرقية للبلاد.

«عندما كنا نصل إلى المدرسة في الساعات الأولى من الصباح الباكر والبارد، كانت الإدارة توزِّع علينا الحليب الساخن والخبز.. أغلبنا أبناء فقراء ولم يكن فطور الصباح في بيوتنا روتيناً مقدساً.. والدتي الأميّة كانت تحرص، على الرغم من ضيق الحال، على أن يكون لكل واحد من أبنائها حذاءٌ جديدٌ وبذلة لائقة مطلع كل سنة دراسية.. المدرسة كانت أيضاً توزِّع إعانات متنوعة على أبناء الفقراء.. وبخلاف ساعات الدرس النظامية كانت المدرسة تخصص لنا يومياً ساعات تَدارُك مجانية.. درّسني تونسيون، مسلمون ويهود، وفرنسيون وبلجيكيون.. وباستثناء حصص اللغة والآداب العربية والتربية الإسلامية، درست كل شيء تقريباً بالفرنسية.. أغلب آبائنا «صنايعية» وفلاحون صغار، كنا نتردد كثيراً قبل أن نطلب منهم ثمن كرّاس أو محبرة.. لولا الاستقلال ومجانية التعليم لما كانت حالنا لتفرق كثيراً عن أحوال آبائنا.. كان هناك معهد ثانوي وحيد في المدينة، وعندما أنهيتُ المرحلة الثانوية لم تكن هناك جامعة في مدينتنا.. كان يتوجب الذهاب إلى العاصمة.. فضّلتُ الانطلاق في حياتي المهنية وكثيرٌ من أبناء جيلي فعلوا مثلي.. أردنا أن نعوِّض ما حُرمنا منه وأن نساعد عائلاتنا..».

هذا بعض ما يتذكره والدي من مساره التعليمي. دخل أبي المدرسة الابتدائية في 1958 وتخرجتُ أنا في الجامعة سنة 2008. لكنني وجدتُ «المصعد الاجتماعي» الذي ركبه والدي وأبناء جيله شبه معطوب: أصبح بطيئاً جداً ولا يقوى على حمل إلا بضعة أشخاص، ونادراً ما يصل بهم إلى الأدوار العليا. وكانت حالي أفضل من حال أختي الصغرى التي تخرجت سنة 2018 ووجدت «المصعد» عالقاً تماماً بعد أن قررت الدولة التونسية تجميد التوظيف في القطاع العمومي تطبيقاً للوصفات السحرية لصندوق النقد الدولي. في السنة نفسها كنت أبحث لابنتي عن روضة أطفال توفِّر رعاية وتكويناً لائقين، ولا تستحق مصاريف التسجيل والدراسة فيها قرضاً بنكياً، علماً أن والدتي كانت قد درست في الستينيات مجاناً في روضة أطفال عمومية.

وهذا بعض من مسيرة عائلة تونسية من الطبقة الوسطى مع التعليم العمومي الذي لطالما اعتبره حكام تونس مفخرة البلاد، لكنّ حاله اليوم لا تسرّ الخاطر أبداً. نستعرض فيما يلي بعض المعطيات والأرقام التي قد تساعدنا على فهم ظروف نشأة المدرسة التونسية وتطورها وتقهقرها.

التعليم ما قبل الجامعي: جهود هائلة وتخبط أيديولوجي

استقلّت تونس في 1956 وكان التعليم من أشد أولويات الحكام الجدد. لم يبدأ المشوار من الصفر لكنه لم يكن بعيداً عنه كثيراً: نسبة الأمية لدى التونسيين كانت تبلغ حوالي 85 في المئة، وعدد المعاهد الثانوية في كامل أرجاء البلاد لا يتجاوز عدد أصابع اليدين، ولم يكن عدد المدرّسين بمختلف مستوياتهم يتجاوز الألفين. كما توجَّب التعامل مع فوضى الأنظمة التعليمية: مدارس فرنسية، وتعليم فرانكو - أراب، ومدارس قرآنية، وتعليم عصري في «الصادقية»، وتعليم زيتوني، ومدارس يهودية، إلخ.

قررت الدولة الفتية صياغة مشروع إصلاح شامل هدفه «تونسة» التعليم وفكّ الارتباط مع النظام التعليمي الفرنسي، وتوحيده وتعميمه. مطلع سنة 1958 وُضِعَ مشروعان للإصلاح على مكتب الرئيس بورقيبة. الأول قدّمه فريق وزير التربية آنذاك محمد الأمين الشابّي والثاني قدمه محمود المسعدي أحد

أشهر رجال الفكر والأدب في تاريخ تونس. ولئن اشترك المشروعان في السعي إلى بناء نظام تربوي عصري ومتكامل، فإن هناك خلافات جوهرية بين الرؤيتين. فريق الوزير الشابّي كان يفضِّل التدرج في تعميم التعليم نظراً لمحدودية الإمكانيات المادية والبشرية وحرصاً على الجودة، وكان أحرص على إعلاء مكانة اللغة العربية على حساب اللغة الفرنسية وإيلاء عناية واضحة بالهوية العربية الإسلامية. أما مشروع المسعدي فكان ينادي بالتعميم السريع والشامل للتعليم، وعدم القطع مع اللغة الفرنسية واعتمادها كلغة تعلّم أساسية منذ السنة الأولى الابتدائية في انتظار تأهيل اللغة العربية لذلك الدور.

اختار بورقيبة المشروع الثاني وعيّن المسعدي وزيراً للتربية في أيار/ مايو 1958 خلفاً للشابي. وفي السنة نفسها ألغى التعليم الديني والأوقاف والقضاء الشرعي. وكان اختياراً متسقاً مع أفكاره ومشروعه المجتمعي. بورقيبة الذي عُرف عنه إعجابه بكمال أتاتورك وسياساته، وتأثره بـ «اليعقوبية» وأفكار رجالات «الجمهورية الثالثة» الفرنسية، كان يرى في النظام التعليمي جيشه الجمهوري الذي سيمكّنه من فرض أفكاره «الحداثية» وإخراج المجتمع التونسي من «الظلمات إلى النور». ثقل الأيديولوجيا والحسابات السياسية سيظل طاغياً على كل الإصلاحات التي عرفها النظام التربوي التونسي إلى حد اليوم.

في أواخر الثمانينيات من القرن العشرين، بدأ الإجهاد يظهر على التعليم في تونس مع تزايد نسب الفشل المدرسي والانقطاع عن الدراسة وعدم تواؤم البرامج المدرسية مع التطورات الحاصلة في العالم. كما عاشت تونس أزمة سياسية اقتصادية انتهت بانقلاب الجنرال «بن علي» على الرئيس بورقيبة في 1987. دخل بن علي منذ سنة 1990 في صراع عنيف مع الإسلاميين، وكان النظام التربوي أحد الأسلحة التي استعملت في المعركة. في 1991 تم اعتماد «إصلاح تربوي» جديد قاده الوزير محمد الشرفي. ألغي التكوين المهني من النظام التربوي ليصبح جسماً مستقلاً بذاته يتبع وزارة التشغيل، وفرضت إجبارية الدراسة إلى حد سن الـ12. كما أقر تعريب المواد العلمية طيلة مرحلة التعليم الأساسي وإدخال اللغة الإنجليزية تدريجياً، لكن مع «إعادة الاعتبار» للغة الفرنسية في السنوات الأولى من الدراسة. وتم أيضاً فصل التربية المدنية عن التربية الإسلامية.

طيلة فترة الاحتلال الفرنسي لتونس، لم يتم تأسيس إلا مؤسسة جامعية واحدة: «معهد الدراسات العليا بتونس» الذي أُحدِث سنة 1945 وكان ملحقاً بأكاديمية باريس. أغلب طلبته لم يكونوا من التونسيين وإنما من الفرنسيين، وظل المعهد موجوداً حتى بعد نهاية الاحتلال الفرنسي، ولم تقع «تونسته» بشكل كامل إلا بعد الإصلاح التعليمي في 1958، وإحداث «جامعة تونس» في سنة 1960.

لم يعمِّر «إصلاح الشرفي» طويلاً. ففي 2002 اعتمدت وزارة التربية إصلاحاً تربوياً جديداً عبر «القانون التوجيهي للتربية والتعليم المدرسي» واعتبرته القاعدة التي ستُبنى فوقها «مدرسة الغد». وأبرز ما جاء به هذا الإصلاح تمديد إجبارية التعليم إلى سن الـ 16، ومنذ 2002 لم تعرف البلاد إصلاحاً تعليمياً واسع النطاق.

المعطيات الرقمية

اليوم تبلغ نسب التمدرس 99.1 في المئة لدى الأطفال من الفئة العمرية 6 - 11 سنة، و95.4 في المئة لدى فئة 12 - 16 سنة. في العودة المدرسية 2022 - 2023 استقبلت 6129 مؤسسة تربوية عمومية حوالي مليونين ومئتي ألف تلميذ يدرِّسهم أكثر من 151 ألف مدرِّسة ومدرِّس. مجانية التعليم وإجباريته وحرص الدولة على تعليم البنات جعل الأرقام تتقارب بين الجنسين، بل وتميل إلى صالح الإناث في عدة مستويات. في الابتدائي هناك 92 فتاة مقابل كل 100 ولد، وابتداءً من المرحلة الثانية من التعليم الأساسي (الإعداديات) تتغير النسب فنجد 117 فتاة مقابل كل 100 ولد. 69 في المئة من الفتيات يجتزن السنة التاسعة أساسي ويدخلن التعليم الثانوي، في حين لا تتجاوز النسبة 50 في المئة لدى الفتيان، و61 في المئة ينهين التعليم الثانوي مقابل 45 في المئة من الذكور. على المستوى المهني، هناك تفوق للنساء في كل مستويات التعليم: 130 معلمة مقابل كل 100 معلم في المرحلة الابتدائية، و110 أستاذة مقابل كل 100 أستاذ في مرحلتي الإعدادي والثانوي.

الفوارق بين الأرياف والمدن

لكن هذه النسب العالية يجب ألّا تحجب حقائق حول عدة أشكال من التفاوت بين المحافظات، وحتى داخل المحافظة الواحدة (وسط حضري/ريفي). ترتيب المحافظات حسب نسبة النجاح في امتحان الباكالوريا مرآة صافية للتفاوت التعليمي في تونس. تحتكر ولاية صفاقس (وسط شرقي) المرتبة الأولى منذ أكثر من 50 عاماً ثم تليها في المراتب الخمس الأولى محافظتان على الأقل من منطقة الساحل (سوسة والمنستير والمهدية، وسط شرقي) وعلى الأقل محافظة من إقليم تونس الكبرى (العاصمة ومنوبة وأريانة وبن عروس، الشمال الشرقي)، وفي المراتب المتوسطة نجد محافظات من الشمال والوسط الشرقيين (نابل، بنزرت، زغوان، قابس، مدْنين)، أما المراتب المتدنية فهي «حكر» على المحافظات الداخلية الغربية من الشمال إلى الجنوب. بالإمكان مراجعة نتائج أي دورة سنوية للباكالوريا منذ السبعينيات للتأكد من أن هذا الترتيب شبه ثابت خاصة في قسمه العلوي. كلما كنتَ أقرب إلى السواحل كلما زادت حظوظ نجاحك، معضلة تونس الكبرى - وجزء هام من دول الجنوب - هي اللاعدالة في توزيع الثروة والموارد والخدمات والبنى التحتية، وهذا ينطبق على التعليم. حتى في المحافظة «المحظوظة» نفسها لا يخلو الأمر من تفاوتات واضحة. أرقام المعهد الوطني للإحصاء الصادرة في 2018، توضح أنه كلما انتقلنا إلى مرحلة تعليمية أعلى كلما ظهر التفاوت بين الوسطين الحضري والريفي جلياً: 97.2 في المئة من تلاميذ الوسط الحضري ينهون المرحلة الابتدائية مقابل 90 في المئة في الوسط الريفي، وفي المرحلة الإعدادية تصبح النسبة 81.7 مقابل 59.2، أما في التعليم الثانوي فالنسبة هي 57 في المئة مقابل 29.6.

هذه الأرقام تعكس مجهودات كبيرة في تعميم التعليم. لكن، على المستوى النوعي كانت هناك فترات من الصعود وفترات من الركود، والآن مرحلة تقهقر متعددة الأوجه.

تراجع الإنفاق العمومي على التعليم

أحد الأبعاد الرئيسية في أزمة التعليم في تونس مادي، بمعنى تراجع الإنفاق العمومي على المؤسسات التربوية، وهذا ينعكس بالطبع على أجور مختلف مكونات الأسرة التربوية وأشكال تشغيلها وجودة تكوينها، وحال البنى التحتية والتجهيزات، والأدوات التعليمية، ونفقات صيانتها، وتجديدها. نقص الإنفاق العمومي خلق أيضاً توتراً في العلاقة بين مختلف الفاعلين في العملية التربوية. خلال السنوات العشر الأخيرة لم تخلُ سنة دراسية من إضرابات وتحركات احتجاجية لنقابات المدرّسين استمر بعضها لأشهر.

> **النسب العالية من التمدرس يجب ألّا تحجب حقائق حول عدة أشكال من التفاوت بين المحافظات، وحتى داخل المحافظة الواحدة (وسط حضري / ريفي). ترتيب المحافظات حسب نسبة النجاح في امتحان الباكالوريا مرآة صافية للتفاوت التعليمي في تونس.**

معضلة البطالة لدى حاملي الشهادات الجامعية تلقي بظلالها على المراحل التعليمية السابقة للجامعة، وتخلق نوعاً من السباق المحموم لصناعة «سوبر» تلميذ منذ سن الخامسة يمكنه الوصول فيما بعد إلى واحدٍ من الاختصاصات «المرموقة» وذات التشغيلية العالية.

> **أقرّت الدولة التونسية مجانية التعليم العالي، وجملة الإجراءات والمؤسسات منذ السنوات الأولى لظهور الجامعة التونسية: مدن جامعية توفّر سكناً للطلبة بمعلوم منخفض جداً، منح مالية شهرية للطلبة، مطاعم جامعية تقدم الطعام للطلبة مقابل تعريفة رمزية، إلخ. وعلى الرغم من كل هذه المحفِّزات، ظلت الجامعة التونسية إلى أواخر الثمانينيات نخبوية.**

في العقد الأخير، صار هناك هوس حقيقي بالتفوق لدى أولياء أمور التلاميذ، خاصة من أبناء الطبقات الوسطى. ينفقون أموالاً طائلة - وإن استلزم الأمر الاستدانة وبيع ممتلكات - لتسجيل أبنائهم في مؤسسات تربوية خاصة، تونسية وأجنبية. خلال السنة الدراسية 2012-2013 كان عدد مؤسسات التعليم الابتدائي الخاص 155 مؤسسة يرتادها 33732 تلميذاً، في حين كان عدد المدارس الإعدادية والمعاهد الخاصة 299 يرتادها 63784 تلميذاً. أما في السنة الدراسية 2022-2023 فقد بلغ عدد المؤسسات الابتدائية الخاصة 669 مدرسة تقدّم خدماتها لـ 121579 تلميذاً، و511 مؤسسة تعليم إعدادي وثانوي خاص يدرس بها 102574 تلميذاً. ولا يتوقف الأمر عند التعليم الخاص، فهناك أيضاً المراكز الأجنبية لتعليم اللغات والدروس الخصوصية، ودورات «تنمية الذكاء والمهارات». وسط هذا «الصراع من أجل البقاء» تفقد المدرسة التونسية بسرعة دورها في ضمان حد أدنى من تساوي الحظوظ، وتقليص الفوارق الطبقية والجهوية.

تعليمٌ عالٍ وآفاق متدنية

حتى بداية ستينيات القرن الفائت، كان أغلب الناجحين في إنهاء التعليم الثانوي يجدون أنفسهم أمام اختيارات محدودة، فإما الاكتفاء والخروج إلى سوق الشغل أو مواصلة التعليم في جامعات خارج البلاد، في فرنسا أساساً، وبدرجة أقل في جامعات المشرق العربي. طيلة فترة الاحتلال الفرنسي لتونس، لم يتم تأسيس إلا مؤسسة جامعية واحدة: «معهد الدراسات العليا بتونس» الذي أُحدث سنة 1945 وكان ملحقاً بأكاديمية باريس. أغلب طلبته لم يكونوا من التونسيين وإنما من الفرنسيين، وظل المعهد موجوداً حتى بعد نهاية الاحتلال الفرنسي، ولم تقع «تونسته» بشكل كامل إلا بعد الإصلاح التعليمي في 1958، وإحداث «جامعة تونس» في سنة 1960.

تبلغ نسب التمدرس 99.1 في المئة لدى الأطفال من الفئة العمرية 6 - 11 سنة، و95.4 في المئة لدى فئة 12 - 16 سنة. في العام 2022-2023، استقبلت 6129 مؤسسة تربوية عمومية حوالي مليونين ومئتي ألف تلميذ يدرِّسهم أكثر من 151 ألف مدرِّسة ومدرِّس. مجانية التعليم وإجباريته وحرص الدولة على تعليم البنات جعل الأرقام تتقارب بين الجنسين، بل وتميل إلى صالح الإناث في عدة مستويات.

حتى سنة 1973 كانت كل المؤسسات الجامعية متركزة في العاصمة تونس. بعد ذلك شُرع في إحداث جامعات في مدن أخرى على رأسها محافظات صفاقس وسوسة والمنستير. لكن نسق اللامركزية ظل بطيئاً، وعوض توسيع خارطة الجامعات تم تركيز أقطاب جامعية في بضع محافظات ساحلية. وهذا التفاوت سيبقى قائماً إلى اليوم وانعكاساته جلية.

عندما استقلت البلاد لم يكن عدد التونسيين المؤهلين للتدريس في الجامعة يتجاوز 30 فرداً من قرابة ثلاثة ملايين ونصف المليون تونسي/ة، واعتمدت الدولة في مرحلة أولى بشكل قوي على المتعاونين الأجانب للتدريس في الجامعة التونسية، ففي سنة 1971 كان عددهم 314 متعاوناً من بينهم 290 فرنسي/ة، ثم بدأت الكفة تميل تدريجياً إلى صالح التونسيين حتى صار عددهم يتجاوز 1000 مدرّس مطلع الثمانينيات الفائتة. عدد الطلبة التونسيين شهد هو الآخر نقلة هائلة: من 800 طالب سنة 1956 إلى أكثر من 30 ألف طالب مطلع الثمانينيات الفائتة.

أقرّت الدولة التونسية مجانية التعليم العالي، وجملة الإجراءات والمؤسسات منذ السنوات الأولى لظهور الجامعة التونسية: مدن جامعية توفِّر سكناً للطلبة بمعلوم منخفض جداً، منح مالية شهرية للطلبة، مطاعم جامعية تقدم الطعام للطلبة مقابل تعريفة رمزية، إلخ. وعلى الرغم من كل هذه المحفِّزات، ظلت الجامعة التونسية إلى أواخر الثمانينيات نخبوية نسبياً، ففي سنة 1956 كانت نسبة التونسيين المسجلين في الجامعة تقدر بـ 0.06 في المئة من إجمالي عدد السكان، ثم أصبحت 0.13 سنة 1966 (2.5 في المئة من فئة 19 - 24 سنة) ولم تتجاوز 0.55 سنة 1984 (5 في المئة من فئة 19 - 24 سنة). بداية من أواسط التسعينيات بدأت النسبة تتطور بشكل ملحوظ فبلغت 1.49 في المئة سنة 1997 (14 في المئة من

فئة 19 - 24 سنة)، ثم قفزت إلى 3.45 سنة 2009 (45 في المئة من فئة 19 - 24 سنة). ومنذ تلك السنة بدأت النسب بالتراجع تدريجياً لتصل إلى 2.34 في المئة سنة 2016 (وهذه إحدى تأثيرات أزمة بطالة أصحاب الشهادات الجامعية). ونسبة الرسوب كانت مرتفعة جداً.

أحد الأبعاد الرئيسية في أزمة التعليم في تونس مادي، بمعنى تراجع الإنفاق العمومي على المؤسسات التربوية، وهذا ينعكس بالطبع على أجور مختلف مكونات الأسرة التربوية وأشكال تشغيلها وجودة تكوينها، وحال البنى التحتية والتجهيزات، والأدوات التعليمية، ونفقات صيانتها، وتجديدها.

منذ أواسط التسعينيات الفائتة بدأت الدولة تعتمد سياسة «دمقرطة» الوصول إلى التعليم العالي عبر التخفيف من شروط اجتياز الباكالوريا والقبول في الجامعات وشروط الانتقال من مستوى جامعي إلى آخر، وكذلك عبر الترفيع في طاقة الاستيعاب ببناء عشرات المؤسسات الجامعية الجديدة والسعي إلى إدخال محافظات داخلية إلى الخارطة الجامعية. وكما كانت لهذه «الدمقرطة» السريعة نتائج إيجابية، فإن انعكاساتها السلبية لم تكن بالقليلة: اكتظاظ في الجامعات، تدنٍ في مستوى تكوين المتخرجين، إحداث مؤسسات ومسارات وشهادات جامعية من غير قيمة معرفية و/أو تشغيلية حقيقية، إلخ.

حتى سنة 1973 كانت كل المؤسسات الجامعية متركزة في العاصمة تونس، لكن نسق اللامركزية ظل بطيئاً. هناك 10 محافظات من أصل الـ24 محافظة يقلّ فيها عدد المؤسسات الجامعية عن خمس، وهناك في العاصمة أكثر من 30 مؤسسة. وعلى سبيل المقارنة، هناك 17 معهداً للدراسات التحضيرية الهندسية في تونس، منها 16 في محافظات ساحلية.

أما المحفّز الأكبر، أي فرصة العثور على عمل لائق أجراً وظروفاً فقد انتكس بشكل كبير. منذ أواخر التسعينيات الفائتة ظهر في تونس ما يسمى ببطالة حاملي الشهادات العليا. لم يكن سوق الشغل التونسي المحدود في حجمه وقطاعاته مهيأ لاستقبال عشرات آلاف الجامعيين كل سنة. في كانون الثاني/يناير 2023 بلغت نسبة البطالة على المستوى الوطني 15.6 في المئة، حسب أرقام المعهد الوطني للإحصاء، و24 في المئة عند حاملي الشهادات الجامعية. ولكن وحتى عندما أقرت الدولة «إصلاحاً» شاملاً للتعليم العالي في مطلع الألفية الحالية، فإن التغيير كان شكلياً واقتصر تقريباً على مراجعة عدد سنوات الدراسة ونظام التقييم ومسميات الشهادات.

النساء

استفادت التونسيات من دمقرطة التعليم العالي بشكل كبير واستطعْن أن ينافسن الذكور وحتى التفوق عليهم، عددياً على الأقل. في مختتم السنة الجامعية بلغ عدد المتخرجين 51988 من بينهم 36284 طالبة.

وخلال العودة الجامعية 2022-2023 بلغ عدد الطلبة 305635 طالباً من بينهم 193168 طالبة. التفوق العددي للإناث في الجامعة لا يُترجم بالضرورة تفوقاً في سوق الشغل، فما زال هناك حضور أقوى للذكور في الشِعب الجامعية الأكثر تشغيلية. ونذكر هنا بأن نسبة البطالة لدى النساء من حاملات الشهادات الجامعية تفوق 30 في المئة. حتى على مستوى الإطار التدريسي، تسجِّل التونسيات تقدماً هائلاً: 11.000 مدرّسة مقابل 11.700 مدرّس. لكن يجب مرة أخرى تنسيب الأمور. كل ما كانت الدرجة المهنية أعلى كلما عادت «الغلبة» للرجال: مقابل كل 100 «أستاذ جامعي» (رتبة وليست صفة) هناك 18 امرأة في الرتبة نفسها، ومقابل كل 100 «أستاذ محاضر» هناك 36 أستاذة محاضِرة، وتنقلب النسب في الرتب الأدنى، فهناك حوالي 150 «أستاذة مساعدة» مقابل كل 100 «أستاذ مساعد».

التفاوتات

بعد 60 عاماً من إرساء أسس التعليم العالي الرسمي في تونس، وصلنا إلى حصيلة جيدة على المستوى الكمي لكنها متذبذبة على المستوى النوعي، كما أن هناك تفاوتات كبيرة كرّست أوجهاً متعددة ومزمنة من اللاعدالة.

استفادت التونسيات من دمقرطة التعليم العالي بشكل كبير واستطعْن أن ينافسن الذكور وحتى التفوق عليهم، عددياً على الأقل. في مختتم السنة الجامعية 2019-2020 بلغ عدد المتخرجين 51988 من بينهم 36284 طالبة. لكن يجب مرة أخرى تنسيب الأمور. كل ما كانت الدرجة المهنية أعلى كلما عادت «الغلبة» للرجال.

هناك أكثر من 203 مؤسسة تعليم عالي عمومي في تونس. تُشرف وزارة التعليم العالي على أكثر من 170 مؤسسة بشكل كليّ والبقية بالشراكة مع وزارات أخرى. 153 مؤسسة جامعية - أي أكثر من 75 في المئة من مجموع المؤسسات - تقع في محافظات تطلّ على البحر أي في الجهة الشرقية للبلاد. يضمّ إقليم تونس الكبرى وحده (2.9 مليون نسمة من جملة 12 مليون تونسيٍّ، موزعين على العاصمة تونس ومحافظات أريانة ومنوبة وبن عروس) 62 مؤسسة جامعية عموميّة أي قرابة الثلث، منها 36 وحدة في محافظة تونس فقط.

معضلة البطالة لدى حاملي الشهادات الجامعية تلقي بظلالها على المراحل التعليمية السابقة للجامعة، وتخلق نوعاً من السباق المحموم لصناعة «سوبر» تلميذ منذ سن الخامسة، يمكنه الوصول فيما بعد إلى واحد من الاختصاصات «المرموقة» وذات التشغيلية العالية.

من بين 305 ألف طالب/ة مسجلين في السنة الجامعية 2022-2023، حسب النشرة الإحصائية لوزارة التعليم العالي، نجد أن هناك 171 ألف طالب، أي 56 في المئة، يدرسون في ثماني محافظات (من جملة 24 محافظة):

محافظات إقليم تونس الكبرى الأربع ومحافظات نابل وسوسة والمنستير وصفاقس، وهي محافظات يسكنها قرابة 6 ملايين فرد أي 50 في المئة من سكان البلاد. هذه المعادلة تبدو منطقية و«عادلة» وحتى إيجابية جداً مقارنة بالمعادلة التي كانت قائمة سنة 1973: 100 في المئة من الطلبة التونسيين يدرسون في محافظة واحدة وهي العاصمة تونس. لكن الأمور ليست بمثل هذه البساطة، فهذا «التوازن» الديمغرافي يخفي اختلالات كمية ونوعية مؤثرة جداً.

هناك 10 محافظات يقلّ فيها عدد المؤسسات الجامعية عن خمس، و7 محافظات توجد فيها ما بين 5 و10 مؤسسات، و5 محافظات بين 11 وعشرين مؤسسة، محافظة واحدة أكثر من 20 مؤسسة (صفاقس) ومحافظة واحدة أكثر من 30 مؤسسة (العاصمة تونس). وعلى سبيل المقارنة، هناك 17 معهداً للدراسات التحضيرية الهندسية في تونس: منها 16 في محافظات ساحلية ومعهد واحد في محافظة داخلية (قفصة)، وقرابة 30 مؤسسة لتكوين المهندسين ثلاثة أرباعها موجودة في محافظات ساحلية. كليّات الطب أربع فقط، تتوزع بين أربع محافظات ساحلية. لدينا كلية واحدة للصيدلة وأخرى لطب الأسنان وكلتاهما موجودتان في المحافظة الساحلية، المنستير. الأمر نفسه بالنسبة لمؤسسات التكوين في القضاء والهندسة المعمارية و«البوليتكنيك» والصحافة والسينما: مؤسسة واحدة في العاصمة تونس. كليات الحقوق سبع، خمس منها في محافظات ساحلية. وكذا الأمر بالنسبة للعلوم السياسية (4 مؤسسات: اثنتان في العاصمة وواحدة في سوسة فقط وأخرى في القيروان). باختصار، الشِعب ذات الأفق التشغيلية الأكبر والتي تُعتبر أيضا خزّان النُخب تتركّز في ثلاث أو أربع محافظات ساحلية. كل هذا يعني أنّ لامركزية التعليم العالي ظلت سطحية جداً، فالمدن الساحلية الكبرى احتكرت بشكل شبه كلّي الجامعات والاختصاصات «المرموقة» والمطلوبة في السوق، في حين تركزت عشرات المؤسسات ذات الطاقة الاستيعابية المحدودة جداً والمسالك القصيرة والاختصاصات «المغبونة» في عدة محافظات داخلية فقيرة حيث الفلاحة والأنشطة الاستخراجية والتهريب هي الأعمال الاقتصادية المهيمنة.

***

نصَّ الباب الثامن من دستور 25 تموز/يوليو 2022 على إحداث «المجلس الأعلى للتربية والتعليم»، ويُنتظر أن ينطلق عمله قريباً. وكانت وزارة التربية والتعليم قد أطلقت يوم 15 أيلول/سبتمبر 2023 «الاستشارة الوطنية حول إصلاح نظام التربية والتعليم»، وهي استشارة إلكترونية مفتوحة أمام عموم التونسيين. وعلى الرغم من كل المآخذ حول محتوى هذه الاستشارة «الشاملة» وسطحية بعض محتواها، ومساواتها المختصين في الحقل التربوي مع بقية المواطنين، واستغلالها من قبل السلطة الحاكمة لتجنب الحوار الحقيقي مع نقابات التعليم والمجتمع المدني.

مصر

تلاميذ في مدرسة حكومية في مصر. (من الإنترنت)

التعليم في مصر.. السُلطة تدجِّن المواطن

رباب عزام

صحافية من مصر

انتهجت سياسات السيسي التعليمية مسارين مختلفين: دعّم عسكرة التعليم في أحدهما، وتعزيز شراكات دولية ومحلية في ثانيهما، لتدشين تعليم استثماري موسع مقابل تراجع مجانية وجودة التعليم الحكومي، الجامعي وما قبل الجامعي، والذي أرسته «دولة يوليو». ويظهر واقع التعليم في مصر اليوم أننا أمام منحنيين: أحدهما تصاعدي ويمثل التعليم الخاص والدولي، وهو مرتفع التكلفة، والآخر تنازلي يتمثل في التعليم المجاني، والذي وصل إلى منحدر وفق المعطيات المطروحة.

عـرف المصريـون المـدارس النظاميـة الحديثـة في عـصر محمـد عـلي في القـرن الثامـن عـشر والـذي اقـترن اسـمه بمصطلـح «المسـتبد المسـتنير»، وكان يهـدف إلى نـشر ثقافـة وقيـم التنويـر الأوروبيـة مـن أعـلى هـرم السـلطة. يُصبـح السـؤال هـو: كيـف تحـوَّل المصطلـح بعـد مئتـي عـام، مـن نبتـة تنويريـة مفترضـة إلى نمـط قمعـي للسـلطات الحاكمـة في مـصر؟

في محاولـة تقديـم إجابـة، نبحـث في عـدد مـن المحـاور التـي قـد تمكننـا مـن وضـع اليـد عـلى الأسـباب الحقيقيـة لتدهـور التعليـم العـام، مـن خـلال عـرض السياسـات التعليميـة المرتبطـة بالسـلطة، مـروراً بالسياسـات المتعلقـة بالمخصصـات الماليـة لقطـاع التعليـم، وأيضـاً أنمـاط التعليـم داخـل الدولـة وتأثيرهـا الاجتماعـي والاقتصـادي.

كيف مضت السلطة في سياساتها التعليمية؟

انتهجـت سياسـات السـيسي التعليميـة مسـارين مختلفـين: دعّـم عسـكرة التعليـم في أحدهـما، وتعزيـز شراكات دوليـة ومحليـة في ثانيهـما، لتدشـين تعليـم اسـتثماري موسـع مقابـل تراجـع مجانيـة وجـودة التعليـم الحكومـي، الجامعـي ومـا قبـل الجامعـي، والـذي أرسـته «دولـة يوليـو».

تعـددت مراحـل التعليـم قبـل الجامعـي إلى مرحلـة ريـاض الأطفـال، ومرحلـة التعليـم الأسـاسي الإلزاميـة (المرحلـة الإبتدائيـة، والإعداديـة)، ومرحلـة التعليـم الثانـوي وهـي غـير إلزاميـة بأنواعهـا العامـة، والفندقيـة، والفنيـة (الزراعيـة - والصناعيـة - والتجاريـة). ثـم التعليـم الأزهـري متمثـلاً في المـدارس والمعاهـد الأزهريـة والتـي أعلـن عـن زيـادة عددهـا إلى 65 900 ألفـاً في العـام 2019.

بينـما تتمثـل أنـواع التعليـم مـا بـين مـا هـو حكومـي (المجـاني، والتجريبـي والقومـي والدينـي ومـدارس التربيـة الخاصـة لـ«ذوي القـدرات الخاصـة»، والتعليـم المجتمعـي ويشـمل مـدارس الفصـل الواحـد والمـدارس المجتمعيـة ومـدارس أطفـال بـلا مـأوى، والمـدارس صديقـة الفتيـات، وفصـول محـو الأميـة وتعليـم الكبـار)، وخـاص (العـام، والدينـي، والتربيـة الخاصـة)، والـدولي الأجنبـي والمـصري (بلغـت 805 مـدارس دوليـة في العـام 2023).

أمـا التعليـم العـالي فيشـمل المعاهـد العليـا (176 معهـداً حكوميـاً وخاصـاً) والمراكـز البحثيـة (تتـوزع بـين وزارة التعليـم العـالي وأكاديميـة البحـث العلمـي والجامعـات والـوزارات)، والجامعـات والتـي ارتفـع عددهـا إلى 92 ، مـا بـين الحكوميـة والأهليـة والخاصـة المصريـة أو الدوليـة (هنـاك 28 جامعـة حكوميـة، و27 خاصـة، و4 جامعـات أهليـة دوليـة، و15 جامعـة أهليـة منبثقـة مـن الجامعـات الحكوميـة، و7 أفـرع للجامعـات الأجنبيـة بالعاصمـة الإداريـة الجديـدة، و 10 جامعـات تكنولوجيـة) [1].

1 بـدأ التعليـم الجامعـي الأجنبـي بالجامعـة الأمريكيـة فـي العـام 1919، ثـم توالـى إنشـاء الجامعـات الأجنبيـة مـا بيـن جامعـات خاصـة مثـل جامعـة مصـر الدوليـة، والجامعـة الألمانيـة، والجامعـة البريطانيـة، وجامعـة الأهـرام الكنديـة، والجامعـة المصريـة الروسـية، أو جامعـات أهليـة مثـل الجامعـة الفرنسـية، أو جامعـات ذات طبيعـة خاصـة مثـل الجامعـة المصريـة اليابانيـة للعلـوم والتكنولوجيـا، أو الجامعـات التـي تـم إنشـاؤها وفـق اتفاقيـات دوليـة مثـل الجامعـة الدوليـة الفرنسـية للتنميـة الإفريقيـة («جامعـة سـنغور»)، وجامعـة برلين التكنولوجيـة، والجامعـة المصريـة الصينيـة، وجامعـة «إسلسـكا مصـر ESLSCA». وقـد توسـعت السـلطة الحاليـة منـذ العـام 2019 فـي إنشـاء الجامعـات الدوليـة، وخططـت لإنشـاء 8 منهـا فـي المرحلـة الأولـى مـن إنشـاءات العاصمـة الإداريـة الجديـدة، وتضـم الجامعـة الألمانيـة الدوليـة للعلـوم التطبيقيـة، والجامعـة الكنديـة الجديـدة، والجامعـة الأمريكيـة الدوليـة، والجامعـة البريطانيـة الجديـدة، وجامعـة مصـر الدوليـة كأحـد فـروع جامعـة سـيناء، عـلاوة عـلى مجمّـع الجامعـات الأوروبيـة، والـذي يضـم الجامعـة المجريـة، والجامعـة السـويدية.

الواقع والوقائع

يظهر واقع التعليم في مصر أننا أمام منحنيين: أحدهما تصاعدي ويمثل التعليم الخاص والدولي، وهو تعليم مرتفع التكلفة، والآخر تنازلي يتمثل في التعليم المجاني، والذي وصل إلى منحدر وفق المعطيات المطروحة.

ألزم الدستور السلطة بألّا تقل المخصصات المالية للإنفاق على التعليم قبل الجامعي عن 4 في المئة من الناتج القومي الإجمالي، وأيضاً ألا تقل النسبة المخصصة للتعليم الجامعي عن 2 في المئة. لكن في الواقع فما تمّ إنفاقه فعلياً في العام 2022 لا يتجاوز نسبة 2.4 في المئة. و90 في المئة من المخصصات المالية للقطاع تنفق على الأجور وأمور إدارية، وفق مؤشرات العام 2023.

حسب إحصاءات العام الجاري 2023، فإن عدد المقيدين في التعليم العالي بلغ 3 مليون و500 ألف طالب (عدد المقيدين في الجامعات الحكومية والأزهرية 2 مليون و400 ألف طالب، مقابل 900 228 طالب في الجامعات الخاصة، والمقيدين في المعاهد الفنية فوق المتوسطة 400 181 طالب). وعلى الرغم من ضخامة الأرقام، فقد انعكست أوضاع التعليم المتدهورة سلباً على محدِّدات اجتماعية واقتصادية، أدت إلى انحدار عام وبطالة متزايدة. فوفق بيانات حديثة، وصلت نسبة المتعطلين من حملة الشهادات المتوسطة وفوق المتوسطة والجامعية وما فوقها، إلى نحو 82.2 في المئة من المتخرّجين، ويمثِّل حملة المؤهلات العليا كالماجستير والدكتوراه نحو 36.3 في المئة.

اهتمت السلطة منذ العام 2016، مع إطلاق «المشروع القومي لبناء المدارس»، ببناء مدارس خاصة للغات لا تستوعب أبناء الطبقات المهمَّشة، كما منحت أراضيَ للمستثمرين لبناء مدارس خاصة. عزز ذلك دفع الطبقات الفقيرة إلى خارج التعليم وازدياد عمالة الأطفال، وانخفاض أعداد الفتيات بحكم الاضطرار إلى الاختيار بين تعليم الذكر أو الأنثى.

ووفق إحصاءات العام الجاري، وصل عدد المدارس الحكومية إلى 804 49 ألف مدرسة، إضافة إلى 450 10 مدرسة خاصة. فيما أعلن جهاز الإحصاء الرسمي أن عدد المعلمين في التعليم قبل الجامعي بلغ 699 955 ألف معلم (عام - فني - أزهر) يقومون بتدريس 25 مليون و232 494 ألف تلميذ، مقابل مليون و143 ألف معلم قاموا بتدريس 25 مليون و 62 294 ألف تلميذ خلال العام الدراسي 2022، في 067 49 ألف مدرسة حكومية، و 9740 مدرسة خاصة.

مشكلات النظام التعليمي

بتدقيق الأرقام الرسمية المعلنة، نجد أن أبرز المشكلات التي تواجه نظام التعليم المصري هو العجز المزمن في أعداد المعلمين مقارنة بتزايد عدد الطلاب، في ظل تقاعد آلاف المعلمين سنوياً (وفق تقرير من العام 2021، أحيل أكثر من 24 ألف معلم إلى التقاعد). وقد تحايلت السلطة على المشكلة باستحداث نظام العقود المؤقتة عن طريق المسابقات، ثم نظام العمل بالحصة الدراسية بنظام المتطوعين [2]، ما أثار موجة غضب وسخرية عارمة وارتفعت الانتقادات التي تشير إلى أن ذلك يؤشر ربما إلى بدء التعامل بنظام رسمي للسُخرة. ووفق إحصاءات رسمية، فقد تراجعت أعداد مدرِّسي التعليم قبل الجامعي إلى 699 955 ألف معلم للعام الجاري، في مقابل مليون و189 ألف مدرس للعام 2020. ويكفي أن تمنحنا المعطيات نظرة على العجز الصارخ في عدد المعلمين في المرحلة الثانوية بالنسبة لعدد الطلاب خلال العام 2020، حيث أن عددهم مثّل نحو 148 ألف معلِّم درسّوا 2 مليون و156 ألف طالب في الثانوية العامة والأزهرية، كما بلغ عدد معلمي الثانوية الفنية 700 146 ألف درسّوا 2 مليون و54 ألف طالب.

اعتماد «التابلت» لا يحل مشكلة التكدس ونقص المعلمين. فقد بلغت نسبة الأسر التي لديها اتصال بالإنترنت المنزلي 37 في المئة فقط من الأسر المصرية)، ما يعني فشل «استراتيجية التعليم الحديثة» نتيجة عدم الدراسة الجدية للعوامل الاجتماعية والتكنولوجية المتعلقة بمستوى دخول العائلات.

ويرجع العجز حسب الباحثة أمنية صلاح إلى أسباب عدة أبرزها مدى قدرة الأنظمة التعليمية على استبقاء المعلمين في المدارس وخفض معدلات الدوران الوظيفي (ترك وظائفهم إما للحصول على إجازة، أو البحث عن عمل، مدفوعين بضغوط سد احتياجات أسرهم التي لا توفرها أجورهم)، واستنزاف المعلمين (استقالتهم نهائياً قبل سن التقاعد)، وأيضاً التعامل مع المهنة على أنها منخفضة الأجر، ما يجبرهم على التغيب المزمن عن المدارس للحصول على دخل إضافي (تراوحت أجور المعلمين ما بين 2859 إلى 4056 جنيهاً، في العام 2022). كما أن من أبرز الأسباب شيخوخة المعلمين حيث يبلغ متوسط أعمارهم 50 عاماً، نتيجة تقييد توظيف الشباب. أيضاً هناك سوء توزيع جغرافي للمعلمين إلى جانب العجز في التخصصات. مثال: على الرغم من أن معلمي المرحلة الابتدائية للعام 2013 بلغ 749 390 ألف معلم، إلا أن العجز وصل إلى 116 86 ألف معلّم في جميع التخصصات، كما بلغ العجز الإجمالي حينها 160 ألف معلم إلى أن وصل في العام 2022 إلى 675 323 ألف معلم، نتيجة وقف التعيينات في الجهاز الإداري للدولة لعدم وجود موازنات مالية كافية [3].

ومع زيادة عدد التلاميذ، أتجهت السلطة إلى مضاعفة المدارس الخاصة مرتفعة التكاليف مقابل الحكومية

3 بدأ الأمر منذ العام 1998، حينما توقف توظيف المتخرّجين في كليات التربية في المدارس بدعوى عجز الموازنة بقرار من رئيس وزراء مبارك حينئذٍ كمال الجنزوري، بعد أن كانت مهنة التدريس تتم بتكليف إجباري حكومي منذ عهد جمال عبد الناصر، ما ترتّب عليه تحولهم إلى مهن أخرى أو انضمامهم إلى المتعطلين عن العمل.

المجانية والتي تستوعب الأعداد الأكبر من التلاميذ. ما طرح مشكلة أخرى هي زيادة كثافة الفصول في المدارس الحكومية والتي وصلت إلى نسبة 48.99 في المئة في العام 2023، مقابل 31.62 في المئة في المدارس الخاصة للعام نفسه. ظاهرة التكدس والكثافة المرتفعة أدت إلى لجوء السلطة إلى اعتماد الفترات المسائية (هناك مدارس تعمل فترتين دراسيتين في اليوم، صباحية ومسائية)، ما أدى إلى اختصار اليوم الدراسي وعدم توافر الفرص لممارسة التلاميذ أنشطة مدرسية.

أبرز المشكلات التي تواجه نظام التعليم المصري هو العجز المزمن في أعداد المعلمين مقارنة بتزايد عدد الطلاب، في ظل تقاعد آلاف المعلمين سنوياً (وفق تقرير من العام 2021، أحيل أكثر من 24 ألف معلم الى التقاعد). وقد تحايلت السلطة على المشكلة باستحداث نظام العقود المؤقتة عن طريق المسابقات، ثم نظام العمل بالحصة الدراسية بنظام المتطوعين.

ولعل من أبرز المشكلات أيضاً نمط التوزيع النسبي للمدارس مقارنة بعدد السكان في محافظات بعينها، خاصة محافظات الصعيد والمحافظات الحدودية. وتوضح البيانات أن بعض المحافظات تعاني من وجود اختلال بين نسبة المدارس وعدد السكان في الفئة العمرية المقابلة، حيث تنخفض نسبة المدارس الثانوية لعدد السكان في محافظات قنا (91 مدرسة لـ 666 39 ألف تلميذ في السن الرسمي للقيد)، والفيوم (94 مدرسة، لـ 127 44 ألف تلميذ)، ما أدى الى تراجع نسبة القيد الإجمالي في المحافظتين المصنفتين ضمن المحافظات الأكثر فقراً، لتصل في الأولى إلى 19.6 في المئة، وفي الثانية إلى 20.5 في المئة من عدد التلاميذ المفترض قيدهم، وذلك وفق إحصاءات رسمية. ما يحيلنا إلى مشكلة أخرى تواجه نظام التعليم وهي ظاهرة التسرب. فوفق معطيات للفترة بين العامين 2019-2022، بلغت نسبة المتسربين في المرحلة الابتدائية 0.23 في المئة بواقع 30 219 ألف تلميذ، بينما في المرحلة الإعدادية زادت النسبة لتصل إلى 1.7 في المئة بواقع 95 ألف تلميذ. وتوضّح المؤشرات الرسمية أن معدل الانتقال من المرحلة الإعدادية إلى الثانوية انخفض ليصل إلى 37.5 في المئة، وأن نسبة القيد لطلاب الثانوية العامة وصل إلى 30.4 في المئة في العام 2023، من إجمالي عدد الطلاب في نفس سن الالتحاق. وفي المقابل، اهتمت السلطة بزيادة بناء المدارس على أساس مواجهة ظاهرتي التكدس والتسرب من التعليم، لكن المفارقة أنه منذ العام 2016 ومع إطلاق «المشروع القومي لبناء المدارس»، فإن السلطة اهتمت ببناء مدارس خاصة للغات وليست حكومية تستوعب أبناء الطبقات المهمَّشة، كما منحت أراضيَ للمستثمرين لبناء مدارس خاصة، ما أدى إلى استمرار دفع الطبقات الفقيرة إلى خارج التعليم الحكومي، خاصة مع تدهور الوضع الاقتصادي، لتزداد فرص عمالة الأطفال، وارتفاع التكلفة غير المباشرة للتعليم مع انخفاض مستوى الدخل بخاصة في المناطق المهمشة والريف، وأيضاً سيادة بعض الموروثات الثقافية والاجتماعية التي تَحول دون استمرار الفتيات في التعليم في حال الاختيار بين تعليم الذكر والأنثى.

وعلى الرغم من محاولات السلطات الظاهرية لتحسين الصورة؛ إلا أن كل المؤشرات تشير إلى التراجع الشديد للطلاب في المقررات العلمية والمهارات الأساسية لتعلم القراءة والكتابة والحساب. فالإعلان عن نظام التعليم الجديد المعروف بـ«التابلت» في العام 2018، والذي بموجبه تسلم لكافة التلاميذ المستجدين ألواح

إلكترونية («تابلت») لتلقي الدروس خلالها، في نوع من الحلول المفتعلة والبراقة. إلا أنه لم ينجح حتى اللحظة، خصوصاً مع عدم إعطاء المعلِّمين أنفسهم التدريبات الكافية لمواكبة هذا النظام. بل وصل الأمر إلى تعثرات متكررة في فترة الاختبارات الفصلية نتيجة ضعف أجهزة «التابلت» وشبكة الإنترنت التي تنقطع كل عام أثناء الاختبارات، إضافة إلى عدم توافر خدمات الإنترنت لدى كثير من الأسر ذات الدخل المنخفض (وفق إحصاء حديث، بلغت نسبة الأسر التى لديها اتصال بالإنترنت المنزلي 37 في المئة فقط من الأسر المصرية)، ما يعني فشل «استراتيجية التعليم الحديثة» نتيجة عدم الدراسة الجدية للعوامل الاجتماعية والتكنولوجية المتعلقة بعناصر النظام التعليمي والمرتبطة بمستوى دخول العائلات.

ثنائية التعليم والسلطة في ظل الجمهوريات

مرت السياسات التعليمية للسلطة في مصر منذ بدء الجمهوريات بأربع مراحل. بداية أقرت السلطة التي أعقبت وصول عبد الناصر إلى الحكم مجانية التعليم للمرحلة الجامعية وما قبلها، واتبعت استراتيجية تنموية تعتمد على القطاع العام والتوجه نحو الداخل مؤكدة على أهداف الرعاية الاجتماعية والاقتصادية.

> **تنخفض نسبة المدارس الثانوية لعدد السكان في محافظات قنا (91 مدرسة لـ666 39 ألف تلميذ)، والفيوم (94 مدرسة لـ127 44 ألف تلميذ)، ما أدى إلى تراجع نسبة القيد الإجمالي في المحافظتين المصنفتين ضمن المحافظات الأكثر فقراً، لتصل في الأولى إلى 19.6 في المئة، وفي الثانيةإلى 20.5 في المئة من عدد التلاميذ المفترض قيدهم.**

ثم جاءت المرحلة الثانية حينما تبنى السادات سياسات الانفتاح الرأسمالي، فاندفع رجال الأعمال إلى الاستثمار في التعليم، وافتتحت مدارس تدرِّس مناهج التعليم الحكومي بمصروفات (المدارس الخاصة). وظهرت «مدارس اللغات» التي تدرّس المناهج بالإنجليزية بمصروفات عالية. ثم ظهرت «المدارس التجريبية» وهي مدارس حكومية تدرس المناهج بالإنجليزية لكن بمصروفات خاصة.

وفي عصر مبارك، حلت المرحلة الثالثة منذ بداية التسعينيات الفائتة، حيث انتهجت السلطة «برامج الإصلاح الاقتصادي» ووضعت خططاً للتعليم ليرتفع الإنفاق الحكومي بين العامين 1990-1997 بنسبة 55 في المئة. ثم تمردت الطبقة شديدة الثراء على الواقع التعليمي، ليدخل التعليم الدولي الخاص إلى المشهد، وتفتتح أول مدرسة دولية كندية في مصر في العام 2002. وتوالت المدارس الدولية، ليظهر نوع من التمايز الطبقي في التعليم وتعدد في المدارس والمناهج: تعليم لأبناء الطبقة الدنيا متمثل في التعليم الحكومي المجاني والسيئ، وتعليم للطبقة المتوسطة وهو التعليم الخاص أو الحكومي التجريبي أو قسم التعليم الدولي في مدارس اللغات، وتعليم لطبقة الأثرياء متمثل في المدارس الدولية. ولم تترك السلطة الأمر مقتصراً على المستثمرين أو الدول الأجنبية، نظراً للمكاسب المالية الضخمة الناتجة عن الاستثمار في التعليم الدولي، لذا أسست «مدارس النيل» المصرية في العام 2010 لتقديم شهادة تعليمية مصرية مصممة وفق

المعايير الدولية (بلغت أعداد المدارس الأجنبية في مصر نحو 57 مدرسة، تنقسم على 32 مدرسة أمريكية و11 مدرسة إنجليزية و9 مدارس فرنسية و3 مدارس كندية ومدرستين ألمانيتين، وفق إحصاء رسمي للعام 2011). وهكذا أصبحنا أمام مستويين تعليميين يمثلان طبقتين مختلفتين منعزلين كلية عن بعضهما البعض. حيث تقدم المتخرجون في المدارس الدولية في الحصول على الوظائف العليا ذات الأجر المرتفع، بينما المتخرجون في الجامعات الحكومية في وظائف متدنية بأجور أقل.

ماذا عن الآن؟

بدأت المرحلة الرابعة بحلول السيسي في السلطة، والذي افتتح فترته الرئاسية الأولى بجملة: «ويعمل إيه التعليم في وطن ضايع». وقد حافظ على اتجاهين أساسيين، أولهما التوسع في بناء المدارس الخاصة والدولية، وثانيهما عسكرة التعليم الحكومي. ومن مظاهر ذلك وجود هيئات عسكرية رسمية داخل المدارس المدنية، وترديد الأناشيد التي أنتجتها هيئة الشؤون المعنوية. كما أُسست مدارس خاصة مملوكة للقوات المسلحة. واحتكرت الهيئة الهندسية العسكرية بناء المدارس اليابانية، ما يعني سيطرتها على قطاع الإنشاءات المدني بالوزارة. وفي العام 2013، أعلن عن تأسيس «مدارس بدر الدولية للغات» بالسويس ضمن منظومة المدارس الاستثمارية. واشترطت السلطة على المعلّمين المتقدمين لاختبارات التوظيف الجديدة إجراء فحوصات واختبارات في الأكاديمية العسكرية؛ بما يتشابه ولجان القبول في تلك الكليات، وأيضاً اشترطت حصولهم على دورات حول «الولاء» و «مقتضيات الأمن القومي» بالأكاديمية مدتها 6 أشهر من أجل التعيين، ما أثار غضب وسخرية المجتمع.

الإنفاق

ألزم الدستور السلطة بألّا تقل المخصصات المالية للإنفاق على التعليم قبل الجامعي عن 4 في المئة من الناتج القومي الإجمالي، وأيضاً ألا تقل النسبة المخصصة للتعليم الجامعي عن 2 في المئة، على أن تتزايد تدريجياً حتى تصل الى النسب العالمية. ووفق بيانات حكومية، تحسنت المؤشرات الإجمالية لقطاع التعليم قبل الجامعي، فزاد الإنفاق الحكومي ليصل إلى 317 مليار جنيه في العام الدراسي 2023، بزيادة 61 مليار جنيه عن موازنة عام 2022، وفي التعليم الجامعي وصل الإنفاق إلى 159.2 مليار جنيه بزيادة 27.1 مليار جنيه عن العام 2022. بينما في الواقع، لا ترقى المخصصات المالية لتوافق النسبة المقررة دستورياً، وفق المبادرة للحقوق الشخصية، والتي أوضحت في تقرير لها أنه بحسب بيانات البنك الدولي لم تتجاوز الميزانية المخصصة للتعليم ثلث النسبة التي تخصصها له الدول النامية في المتوسط. حيث أن النسبة الدستورية المقررة سابقاً كانت 4 في المئة من الموازنة العامة، بينما ما تم إنفاقه فعلياً في العام 2022، لا يتجاوز نسبة 2.4 في المئة. ويبلغ متوسط نصيب الطالب من مخصصات المدارس السنوية نحو 5405 آلاف جنيه، بسبب ما يعانيه قطاع التعليم من خلل في توزيع الميزانية بين الجهاز الإداري من ناحية والمدارس من ناحية. فقد مثّل نصيب ديوان الوزارة من الميزانية لعام 2019، حوالي 5 مليار و9 ملايين جنيه، وهو رقم يوازي مخصصات مدارس القاهرة بأكملها. ووفق تقرير المبادرة، فإن 31.2 في المئة من الأموال المضافة

إلى ميزانية التعليم هي شكلية، لأنها تمثل نصيب القطاع من مدفوعات فوائد الدين العام والتي تعد خصماً من كل أشكال الإنفاق الاجتماعي. كما أن 90 في المئة من المخصصات المالية للقطاع تنفق على الأجور وأمور إدارية، وفق مؤشرات العام الجاري.

أدت مشكلة تناقص المعلمين وتكدّس الفصول إلى ظهور أسواق بديلة وأساسية تقدم خدمات تعليمية (مراكز الدروس الخصوصية). فرُصِد ما يزيد عن 12 ألف مركز تعليمي خاص، تحقِّق ربحاً يقارب 20 مليار جنيه سنوياً، ليخرج التعليم الحكومي من إطار المجانية. وقد تراجعت مصر على مؤشر جودة التعليم الأساسي والعالي التابع لمؤشر التنافسية العالمية، الى المرتبة 134 و135 من أصل 138 دولة.

وتتنوع المصادر الأساسية لتمويل التعليم في مصر ما بين التمويل العام الحكومي، ويتمثل في نصيب التعليم من الموازنة العامة وصندوق دعم المشروعات التعليمية والمساعدات الأجنبية. ثم يأتي التمويل من القطاع الخاص عبر استثمارات خاصة وتبرعات ضمن بند المسؤولية الاجتماعية، وأخيراً التمويل من القطاع العائلي. وقد أدت مشكلة تناقص المعلمين وتكدّس الفصول، إلى ظهور أسواق بديلة وأساسية تقدم خدمات تعليمية (مراكز الدروس الخصوصية). فرُصِد ما يزيد عن 12 ألف مركز تعليمي خاص، تحقِّق ربحاً يقارب 20 مليار جنيه سنوياً، ليخرج التعليم الحكومي من إطار المجانية، نظراً لمحاولة العائلات توفير أفضل الظروف لأبنائها [4]. ووفق بيانات العام 2019، فإن متوسط إجمالي ما تنفقه نحو 26 مليون أسرة مصرية على الدروس الخصوصية ومجموعات التقوية بالمدارس (دروس خصوصية مدفوعة داخل المدارس بإشراف رسمي) يبلغ نحو 47 مليار جنيه، بنسبة تمثل 37.7 في المئة من إجمالي الإنفاق على قطاع التعليم [5].

وعلى الرغم من إعلان السلطة عن مجهودات لتطوير المنظومة التعليمية، إلا أن الواقع يشير إلى تدهور كبير، حيث تراجعت مصر على مؤشر جودة التعليم الأساسي والعالي التابع لمؤشر التنافسية العالمية، للمرتبة 134 و135 من أصل 138 دولة، في العام 2017. وهو ما يُظهِر حال التدهور الكبيرة في نوعية الخدمات التعليمية المقدمة للمواطنين وعدم كفاية الإنفاق العام على التعليم. وتظهر الشواهد أن السلطة تتجه بشكل موسع إلى أشكال من خصخصة التعليم بما يتوافق وسياساتها العامة التي تفرض مزيداً من الأعباء على المواطنين من غير تحمّل تكلفة تذكر.

4 احتل التعليم المدفوع مكان الصدارة لدى الأسر المصرية متوسطة ومرتفعة الدخل، ما بين التعليم الخاص (يدرس المناهج المصرية بلغة أجنبية)، والتعليم الأجنبي الموزع ما بين مدارس الراهبات والإرساليات، والمدارس الأجنبية الدولية والمدارس الدولية الرسمية (مدارس تشاركية بين الحكومة المصرية ورابطة المدارس الخاصة والدولية، وتدرِّس مناهج حكومية دولية بنظامي (أي جي) البريطاني أو البكالوريا الدولية (أي بي)، وقد وصل عددها إلى 17 مدرسة).

5 وفقاً للبيانات، فإن نسبة الإنفاق في العام 2018 على الدروس الخصوصية ومجموعات التقوية للأسرة الواحدة في المدن الحضرية تبلغ 2314.8 جنيه سنوياً تمثل 32.2 في المئة من قيمة الإنفاق على التعليم وهي 7189 جنيهاً سنوياً، مقابل 1686 جنيهاً تمثّل 45.6 في المئة من إجمالي 3698 جنيهاً قيمة الإنفاق على التعليم في الريف.

العراق

مدرسة في مخيم للنازحين في العراق.

التعليم في العراق: منحنيات الانهيار

ميزر كمال

كاتب من العراق

انهيار قطاع التعليم الحكومي، وتفشي الفساد في المؤسسة التربوية، وانتقال وزارة التربية من حزب إلى حزب باعتبارها واحدة من القسائم الانتخابية التي تخضع للمحاصصة الطائفية وفقاً للنظام العراقي بعد 2003، والسيطرة على التعليم (الأساسي والعالي) باعتباره عقود ومناقصات تدر على الحزب المسيطِر عليه مليارات الدولارات، برّر نشوء قطاع خاص للتعليم.

حُرم 700 ألف تلميذ، من أصل 1.8 مليوناً في إقليم كردستان العراق من تعليمهم هذه السنة بسبب مقاطعة الكوادر التدريسية للدوام. وكان يُفترض أنهم جزء من الـ13 مليون طالب عراقي بدأوا العام الدراسي (2023 - 2024) في صفوف جديدة، ويحصلون على مناهج مدرسية كاملة، وتستقبلهم كوادر تدريسية عند أبواب المدارس. هذه أزمة يعيشها العراق بسبب المشاكل السياسية بين بغداد (عاصمة المركز) وأربيل (عاصمة إقليم كردستان) والتي ألقت بظلالها على رواتب الموظفين في جهاز تربية إقليم كردستان، وبالتالي على النظام التعليمي.

قبل الحرب العراقية الإيرانية، كان الإنفاق على مجال التعليم يبلغ 6 في المئة من الناتج القومي الإجمالي، و20 في المئة من ميزانية الحكومة العراقية. وكان التسرب من المدرسة هو من أدنى المعدلات في منطقة الشرق الأوسط. ما خسره العراق في مجال التعليم خلال تلك الحرب كان قاسياً حيث انخفض الإنفاق عليه من الناتج القومي الإجمالي إلى النصف (3.3 في المئة) وتقلصت مخصصات التعليم من ميزانية الحكومة إلى 8 في المئة فقط، وقفز معدل التسرب من المدرسة إلى 20 في المئة.

في السادس والعشرين من تشرين الثاني/نوفمبر 2023، توجه أكثر من 1000 معلم كردي إلى بغداد، للمطالبة بصرف مستحقاتهم المتأخرة منذ شهور، وعرْض مطالبهم في ساحة التحرير، كأوّل مظاهرة كردية منذ تأسيس العراق الحديث في تلك الساحة ذات الرمزية العالية. لكن القوات الأمنية الاتحادية أوقفتهم ومنعتهم من العبور عبر محافظة كركوك.

أزمة الرواتب ليست الوحيدة، فالعراق يشهد انهياراً في قطاع التعليم منذ الحرب العراقية الإيرانية، مروراً بالحصار (1990-2003) وصولاً إلى لحظة الاحتلال الأمريكي للعراق، التي ما زالت آثارها مستمرةً حتى الآن.

بدايات الانهيار

قبل الحرب العراقية الإيرانية، كان الإنفاق في مجال التعليم يبلغ 6 في المئة من الناتج القومي الإجمالي، و20 في المئة من ميزانية الحكومة العراقية، وكان التسرب من المدرسة هو من أدنى المعدلات في منطقة الشرق الأوسط. ما خسره العراق في مجال التعليم خلال تلك الحرب كان قاسياً حيث انخفض الإنفاق عليه من الناتج القومي الإجمالي إلى النصف (3.3 في المئة) وتقلصت مخصصات التعليم من ميزانية الحكومة إلى 8 في المئة فقط، وقفز معدل التسرب من المدرسة إلى 20 في المئة.

أثر الخسارة في نظام التعليم يظهر بوضوح عند قراءة الخسائر الاقتصادية للحرب، وحيث يعتمد العراق على النفط مورداً أساسياً لدخله القومي. فقد قدرت خسائر العراق من الإيرادات النفطية بما يناهز 260 مليار دولار. بينما قتل أكثر من مليون شخص (من العراق وإيران). وحتى مع نهاية الحرب العراقية الإيرانية والخسائر الفادحة التي وقعت، كان العراق ما يزال ضمن مستوى الدول النامية في المنطقة

والعـالم بمـا يخـص قطـاع التعليـم، وأحيانـاً كانـت المـؤشرات البحثيـة والتقاريـر تضعـه متفوقـاً قليـلاً.

لكـن الفـترة التـي عـاد فيهـا العـراق ونظـام التعليـم فيـه إلى العصـور المظلمـة، كانـت الحصـار الـذي امتـد 13 سـنة، دُمِّـرت خلالهـا البنيـة التحتيـة للتعليـم والأسـس الأخلاقيـة للمنظومـة كلهـا، فمـن معـدل إنفـاق بلـغ 675 دولاراً للطالـب الواحد/السـنة، في العـام 1978، إلى معـدل إنفـاق لم يتجـاوز 29 دولاراً للطالـب الواحد/السـنة، خـلال الحصـار. لكـن مـاذا يعنـي هـذا الفـرق؟ نظـام التعليـم العراقـي لـو أكمـل مسـيرته مـن غـير حـروب ومـا تبعهـا مـن حصـار، لـكان معـدل إنفـاق الدولـة لعـام 1999 عـلى الطالـب الواحـد سـيبلغ 1271 دولاراً.

الانهيار المدوّي

بعـد الغـزو الأمريـكي للعـراق عـام 2003، اسـتمر قطـاع التعليـم في الانهيـار الـذي كان يُـرى بالأرقـام والعـين المجـردة، وظـل العـراق ضمـن نطـاق الـدول الناميـة في إجـمالي الإنفـاق عـلى التعليـم، فلـم يتجـاوز - بعـد رفـع الحصـار - 8 في المئـة، وبينـما كانـت الزيـادة السـكانية في ارتفـاع سريـع، والفجـوة الاقتصاديـة بـين الطبقـات الاجتماعيـة تتسـع، وتظهـر نتائجهـا في النظـام التعليمـي، كانـت الدولـة تفشـل مـع كل وزارة في اسـتعادة مجـد التعليـم العراقـي الـذي كان نموذجـاً يحـكى عنـه في سرد التجـارب الناجحـة أواسـط القـرن العشريـن.

> **الفـترة التـي عـاد فيهـا العـراق ونظـام التعليـم فيـه إلى العصـور المظلمـة، كانـت الحصـار الـذي امتـد 13 سـنةً، دُمِّـرت خلالهـا البنيـة التحتيـة للتعليـم والأسـس الأخلاقيـة للمنظومـة كلهـا. ومـن معـدل إنفـاق بلـغ 675 دولاراً للطالـب الواحد/السـنة في العـام 1978، إلى معـدل إنفـاق لم يتجـاوز 29 دولاراً للطالـب الواحد/السـنة خـلال الحصـار.**

بحسـب التقديـرات التـي اعتمـدت عـلى تخصيصـات التعليـم في الموازنـات العراقيـة منـذ 2003 ولغايـة 2021، بلـغ الإنفـاق الحكومـي عـلى التعليـم 82 مليـار دولار أمريـكي، يضـاف إليهـا أكـثر مـن مليـار دولار أعلنـت الولايـات المتحـدة أنهـا صرفتهـا عـلى تطويـر التعليـم في العـراق وللفـترة نفسـها.

عـلى الرغـم مـن أن هـذا الرقـم يعـد منخفضـاً فيـما لـو قـورن بحجـم الميزانيـات السـنوية لتلـك الفـترة، والتـي كان العراقيـون يطلقـون عليهـا لقـب «الميزانيـات الانفجاريـة»، لكنـه يظـل رقـماً كبـيراً صُرف عـلى قطـاع مـا زالـت فيـه المـدارس الطينيـة مكانـاً لآلاف الطلبـة، الذيـن لم تتسـع لهـم خدمـات النظـام الجديـد المؤسـس عـلى سرقـة تلـك الميزانيـات الانفجاريـة، والاسـتحواذ عـلى الإنفـاق المخصـص ليـس للقطـاع التعليمـي وحسـب، وإنمـا لبقيـة القطاعـات الأخـرى: الصحـة، الأمـن، الخدمـات.

مثـل كل شيء تسـيطر عليـه المافيـات الطائفيـة في العـراق، يسـيطر عـلى وزارة التربيـة النائـب في البرلمـان العراقـي مثنـى السـامرائي، رئيـس تحالـف العـزم «السُـنّي»، وهـو سـياسي متـورط في صفقـات فسـاد كبـيرة، وسـبق للادعـاء العـام العراقـي أن وجـه عـام 2020 مذكـرة إلى مجلـس النـواب تطالبـه برفـع الحصانـة عنـه، لتورطـه في عقـد

«التأمين الصحي» الذي أبرمته وزارة التربية مع شركة «أرض الوطن» المملوكة لمستثمرين لبنانيين. طلب الادعاء العام رفع الحصانة عن السامرائي كان تمهيداً لمحاكمته مع وزيرة التربية سهى العلي وشخصيات أخرى كان السامرائي يتحكم بها، وتدين بالولاء له، لأن وزارة التربية هي من حصته وفقاً لمبدأ «النقاط» الذي تعتمده الكتل السياسية داخل البرلمان في توزيع المناصب في أيّ حكومة يُتفق على تشكيلها.

في نهاية 2022 أعلن رئيس الوزراء العراقي عن الحاجة إلى 8 آلاف مدرسة لسد النقص في البنى التحتية للتعليم. حينها كان أكثر من مليون و400 ألف تلميذ جديد يدخلون المدارس، سيجلس جزء منهم على الأرض في مدارس طينية، قد يسقط سقفها في أي لحظة. وفي آذار/مارس 2023، أمرت مديرية تربية الرفاعي بإخلاء 16 مدرسة طينية معرّضة للانهيار.

بلغت قيمة عقد التأمين ذاك 41 مليار دينار عراقي (33 مليون دولار). وقد كُشفت الصفقة بسبب خلافات بين الأحزاب السُنيّة على تقاسم قيمة العقد في الوزارة التي عدد موظفيها يبلغ أكثر من 700 ألف موظف، يُستقطع من كل موظف 5500 دينار عراقي شهرياً لقاء خدمات صحية لن يحصلوا عليها أبداً، لأن العقد يتطلب وجود بنىً تحتية ليست موجودة في العراق، فلم يُطبق العراق قانون الضمان الصحي إلا في عام 2023 وما يزال في مراحله التجريبية.

لم تُرفع الحصانة عن النائب السامرائي، ولم يُقدم للمحاكمة. كل ما حدث، وبعد تسويات سياسية، أن أصدرت محكمة جنايات مكافحة الفساد المركزيَّة حكماً حضورياً بالحبس مدَّة ثلاث سنوات بحق مدير حسابات الموازنة في وزارة التربية، لافتةً إلى أنَّ الحكم جاء على خلفيَّة أخذ مبالغ ماليَّة مقابل تمرير عقد التأمين الصحيّ بين الوزارة وشركة «أرض الوطن». وبطبيعة الحال، عند معرفة أن السامرائي حليف للجناح السياسي والعسكري التابع لإيران، يُفهم لماذا صفقة بقيمة 33 مليون دولار، يُحاسب عليها مدير حسابات فقط، ويُطلق سراح الوزيرة سهى العلي. لمثنى السامرائي عبارة شهيرة، ذكرها وهو يروّج لحزبه في الانتخابات المحلية التي ستجري نهاية 2023، يقول فيها: «كلنا أبناء أب واحد، هو العراق».

التعليم في الوحل

في كانون الأول/ديسمبر 2022 أعلن رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني، عن حاجة العراق إلى ثمانية آلاف مدرسة من أجل سد النقص في البنى التحتية للتعليم. وبينما هو يتحدث كان أكثر من مليون و400 ألف طالب جديد يدخلون المدارس، جزء منهم - عندما يحمل حقيبته الجديدة، ويودع أهله للذهاب إلى أول درس سيتلقاه في حياته - سيضطر إلى الجلوس على الأرض (يصل تكدسهم أحياناً في الصف الواحد إلى 45 طالباً) في مدرسة طينية، قد يسقط سقفها في أي لحظة. إذ في آذار/مارس 2023، أمرت مديرية تربية الرفاعي بإخلاء 16 مدرسة طينية معرّضة للانهيار في أي لحظة، بينما كشفت عن وجود 27 مدرسة

طينيـة في قضـاء الرفاعـي وناحيـة النـصر. وهـما مدينتـان قريبتـان مـن مدينـة الـوركاء، هنـاك حيـث كانـت للكتابـة والقـراءة إلهـة اسـمها نيسـابا، «السـيدة/الإلهة التـي أينـما حلّـت تحـلُّ الكتابـة»، المـرأة التـي «تحمـل قلـم الذهـب، وتـدرّس في لـوح الطـين، وتصـف السـماء المرصعـة بالنجـوم».

نقـص البنـى التحتيـة واحـدة مـن مشـكلات التعليـم الكـبرى في العـراق، وهنـاك مشـكلة أخـرى هـي نقـص الكـوادر التدريسـية. فعـلى الرغـم مـن أن العـراق يعتـبر واحـداً مـن أكـثر البلـدان في عـدد الموظفـين الحكوميـين (أكـثر مـن 4 ملايـين موظـف) كشـف الناطـق باسـم وزارة التخطيـط عـن «فجـوة تراكميـة للمـلاكات التربويـة المتنوعـة تقـدر بحسـب إحصائيـات الـوزارة بـ743 87 ألـف موظـف. وفصّـل هـذا النقـص الكبـير بحاجـة قطـاع التعليـم إلى 199 3 آلاف معلمـة لريـاض الأطفـال، بينـما يبلـغ احتيـاج المـدارس الابتدائيـة 353 66 ألـف معلّـم/ة وتحتـاج المـدارس الثانويـة والمتوسـطة والإعداديـة إلى 191 18 ألـف مـدرس/ة. ويعتـبر نقيـب المعلمـين أن هـذا التبايـن والنقـص بـين عـدد الطلبـة والكـوادر التدريسـية، سـببه «المحسـوبية والواسـطات».

ويحـدث بالتـوازي مـع كل ذلـك ارتفـاع في نسـبة التـسرب مـن المدرسـة يصـل إلى 35 في المئـة في المرحلـة الابتدائيـة، و45 في المئـة في المرحلـة الثانويـة. وفي إعـلان يثـير القلـق، تقـول اليونيسـيف إن 3.2 مليـون طفـل عراقـي في سـن الدراسـة هـم خـارج أسـوار المدرسـة.

يُفسَّر هـذا الانهيـار بمراحـل العنـف والتفـكك التـي مـرّ بهـا العـراق بعـد 2003. فالبلـد لم يشـهد فـترة آمنـة منـذ سـقوطه في وحـل الديمقراطيـة الأمريكيـة. وتجربـة تنظيـم داعـش القاسـية، ومـا تلاهـا مـن نـزوح جماعـي بلـغ ذروتـه عـام 2015 «بأكـثر مـن 4.4 مليـون عراقـي، وربـع مليـون لاجـئ» شـوّهت كثـيراً ملامـح التعليـم في البلاد.

بعـد أن أعلـن العـراق عـن خلّـوه مـن الأميـة نهايـة الثمانينيـات، شرّع مـرة أخـرى قانونـاً لمحـو الأميـة، «قانون رقـم 23 لسـنة 2011» وجـاء في نصـه: «بغيـة القضـاء عـلى الأميـة الناتجـة عـن ظـروف المرحلـة السـابقة وانطلاقـاً مـما يتضمنـه الدسـتور مـن كـون التعليـم عامـلاً أساسـياً لتقـدم المجتمـع وحقّـاً تكفلـه الدولـة للمواطنـين، وتنفيـذاً لمهماتهـا في مكافحـة الأميـة وإيصـال الأميـين إلى المسـتوى الحضـاري الـذي يمكّنهـم مـن تطويـر حياتهـم ثقافيـاً واجتماعيـاً واقتصاديـاً وتمكينهـم مـن ممارسـة حقـوق المواطنـة الصالحـة والتزاماتهـا».

نقـص البنـى التحتيـة واحـدة مـن مشـكلات التعليـم الكـبرى في العـراق، وهنـاك مشـكلة أخـرى هـي نقـص الكـوادر التدريسـية. فعـلى الرغـم مـن أن العـراق يعتـبر واحـداً مـن أكـثر البلـدان في عـدد الموظفـين الحكوميـين (أكـثر مـن 4 ملايـين موظـف)، كشـف الناطـق باسـم وزارة التخطيـط عـن «فجـوة تراكميـة للمـلاكات التربويـة المتنوعـة تقـدر بحسـب إحصائيـات الـوزارة بـ743 87 ألـف موظـف».

بعـد تشريـع القانـون، أطلقـت وزارة التربيـة مـا قالـت إنهـا «الإسـتراتيجية» التـي سـتقضي عـلى الأميـة في العـراق، وأعلنـت عـن «فتـح مراكـز محـو الأميـة في الأقضيـة والنواحـي ومراكـز المدن، وتسـجيل المشـمولين في هـذا القانون ثـم مبـاشرة دورات متتابعـة لمحـو الأميـة... وكذلـك دورات تدريبيـة لمعلمـي محـو الأميـة، الذيـن سيشـاركون في الحملـة، مـن أجـل تطويـر قدراتهـم ومهاراتهـم في هـذا المجـال، فضـلا عـن طبـع آلاف الملصقـات التـي تشـجّع

على الالتحاق بهذه الدورات». وفي حديث لموقع الجزيرة قال مدير إعلام وزارة التربية آنذاك: «إنه سيتم تشكيل هيئة عليا لمتابعة وتنفيذ فقرات القانون من خلال لجان يشارك فيها أعضاء من كافة مديريات التربية في مناطق العراق المختلفة والوزارات المعنية بتنفيذ القانون... والعمل متواصل لتشكيل مجلس محو الأمية في كل محافظة، بهدف القضاء على الأمية لدى هذه الفئات وضمان عدم الارتداد إليها».

بعد هذه البروباغندا الحكومية باثنتي عشرة سنة، وتحديداً عام 2022، قالت اليونيسيف إن الأمية في العراق تبلغ 47 في المئة من البالغين بواقع 11 مليون عراقي. وبينما نفى العراق هذه الأرقام التي وصفها بأنها «مبالغ فيها» نشرت وزارة التخطيط بعد عام بيانات لمعدلات الأمية، التي - بحسب الوزارة - بلغت 12.3 في المئة في عموم مدن البلاد. وترتفع معدلات الأمية في صفوف الإناث إلى حوالي 28 في المئة وتقدر في صفوف الذكور بنحو 13 في المئة.

تضيف العائلة العراقية إلى مصاريف التعليم الحكومي ثمن شراء الكتب لأبنائها، لأن «بزنس» طباعة المناهج الدراسية يدخل في صفقات الفساد أيضاً، والاستيلاء على المطابع التابعة لوزارة التربية، وإبرام عقود مع مطابع خارج العراق وتغيير المناهج الدراسية كل بضع سنوات، هذا كله يدرّ على الجهات المسيطرة على التعليم ووزارة التربية أرباحاً كبيرة.

هذا كله يحدث مع دوّامة نقص في كتب المناهج التدريسية، فالعائلة العراقية تضيف إلى مصاريف التعليم الحكومي، ثمن شراء الكتب لأبنائها، لأن «بزنس» طباعة المناهج الدراسية يدخل في صفقات الفساد أيضاً، والاستيلاء على المطابع التابعة لوزارة التربية، وإبرام عقود مع مطابع خارج العراق وتغيير المناهج الدراسية كل بضع سنوات، هذا كله يدرّ على الجهات المسيطرة على التعليم ووزارة التربية أرباحاً كبيرة. وهناك قضية بيع مطبعة النهرين التابعة لوزارة لتربية التي مرّت كما مرّت صفقة «التأمين الصحي» ولم يحدث شيء، سوى إضراب لنقابة المعلمين في 2019، طالبوا بفتح تحقيق في الصفقة، لكن أحداً لم يسمعهم، وعادوا من بعد إضرابهم إلى دوامهم الرسمي.

التعليم الخاص.. استثمار السلطة في الخراب

انهيار قطاع التعليم الحكومي، وتفشي الفساد في المؤسسة التربوية، وانتقال وزارة التربية من حزب إلى حزب، باعتبارها قسيمة انتخابية تخضع للمحاصصة الطائفية وفقاً للنظام العراقي بعد 2003، والسيطرة على التعليم (التربوي والتعليم العالي) باعتباره عقوداً ومناقصات تدر على الحزب المسيطر عليها مليارات الدولارات، برّر نشوء قطاع خاص للتعليم. وفي آخر إحصاءاتها، كشفت وزارة التربية عن وجود أكثر من 1400 روضة أطفال أهلية في البلاد (عدا إقليم كردستان)، بينما بلغ عدد المدارس الأهلية الابتدائية والثانوية 2884 مدرسة، احتلت بغداد فيها المركز الأول بواقع 902 مدرسة أهلية، تلتها البصرة بواقع 566 مدرسة، بينما بلغ عدد المدارس الحكومية المتلكئ إنجازها بسبب صفقات الفساد، 1031 مدرسة، بضمنها

مئات المدارس ضمن ما يُعرف بمشروع رقم 1.

المشروع رقم (1) هو واحد من أشكال الانهيار في نظام التعليم العراقي. ففي عام 2011 أطلقت السلطات العراقية المشروع الذي يهدف إلى هدم المدارس القديمة وبناء 1700 مدرسة جديدة بديلاً عنها، ووفقاً لاستراتيجية المشروع الذي بلغت كلفته 200 مليون دولار، جرى هدم 1700 مدرسة، لكن الفساد المستشري في وزارة التربية حال دون تعويض المدارس المهدمة، والتلكؤ في بناء المدارس، مما خلق أزمة كبيرة تمثلت فيما بعد بأسلوب الدوام المزدوج، والدوام الثلاثي، حيث يضطر التلاميذ والكوادر التدريسية إلى استخدام المدرسة الواحدة، للدراسة الابتدائية والمتوسطة والإعدادية بنظام «الشيفت».

نمو التعليم الخاص، أغرى الأحزاب والمليشيات بالسيطرة عليه، فبدأت ظاهرة الجامعات والكليات الخاصة، التي صارت واحدة من مصادر تمويل تلك الجهات. وبحسب وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، هناك 72 جامعة وكلية خاصة، تستقبل الطلبة على نفقاتهم الخاصة، مقابل 35 جامعة حكومية.

هناك ارتفاع في نسبة التسرب من المدرسة يصل إلى 35 في المئة في المرحلة الابتدائية، و45 في المئة في المرحلة الثانوية. وفي إعلان يثير القلق، تقول اليونيسيف إن 3.2 مليون طفل عراقي في سن الدراسة هم خارج أسوار المدرسة.

الربح على حساب جودة التعليم هو ما أخرج العراق عام 2021 من مؤشر دافوس لجودة التعليم، مع كل من اليمن وسوريا وليبيا والصومال والسودان. ونمو سوق الدراسة الخاصة هو ما جعل مليشيا «عصائب أهل الحق» تختار وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، قسيمةً لها ضمن حصص الحكومة الحالية، وتعيين المتحدث باسمها نعيم العبودي، وزيراً للتعليم العالي.

وزير التعليم العالي والبحث العلمي كان ناطقاً باسم مليشيا «عصائب أهل الحق»، وهو يحمل شهادة الدكتوراه في اللغة العربية وماجستير في حقوق الإنسان من الجامعة الإسلامية في لبنان، التي علّقت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقية الاعتراف بها.

وفقاً للقانون العراقي، تعطي الجامعات الخاصة نسبة 3 في المئة من عائداتها السنوية للوزارة، بالإضافة إلى الشراكات والعقود، وشركات الحماية الأمنية، واستقطاب الموالين، وتكوين قاعدة جماهيرية لتلك الأحزاب والمليشيات من خلال تقديم تسهيلات دراسية للطلبة الذين يشاركون في الفعاليات السياسية، ويصوتون للجهة التي تملك تلك الجامعة.

الحصول على شهادة عليا يزيد من الامتيازات في العراق. ينمو الفساد سريعاً كلما زاد عدد الباحثين عن الماجستير والدكتوراه، فوزارة التعليم العالي تسجل سنوياً ما يقترب من 50 ألف شهادة ماجستير ودكتوراه، معظمها تُمنح لأشخاص يدرسون في جامعات خاصة، والوجهة الأسهل للحصول على لقب علمي هي إيران ولبنان.

عـام 2021 أُحيـل الملحـق الثقـافي في السـفارة العراقيـة بلبنـان إلى التحقيـق، بعـد أن بلـغ عـدد الشـهادات الصـادرة للطـلاب العراقيـين سـنة 2020 في لبنـان قرابة 27 ألـف شـهادة. في العـام نفسـه، علّقـت وزارة التعليـم العراقيـة الدراسـة في ثـلاث جامعـات لبنانيـة هـي: الجامعـة الحديثـة لـلإدارة والعلـوم، الجامعـة الإسـلامية في لبنـان، وجامعـة الجنـان، لأنهـا بحسـب الـوزارة «لم تلتـزم بمعايـير الرصانـة العلمية». ولـدى الجهـات السياسية/المسـلحة، فـإن وزارة التعليـم العـالي مصـدر للـثراء، ومركـز للنفـوذ أيضـاً. والحصـول عـلى الشـهادات العليـا حلـم كل سـياسي يطمـح أن يصبـح وزيـراً ويـنـادى: «المعالي دكتـور فلان».

نمـو التعليـم الخـاص، أغـرى الأحـزاب والمليشـيات بالسـيطرة عليـه، فبـدأت ظاهـرة الجامعـات والكليـات الخاصـة، التـي صـارت واحـدة مـن مصـادر تمويـل تلـك الجهـات. وبحسـب وزارة التعليـم العـالي والبحـث العلمـي، هنـاك 72 جامعـة وكليـة خاصـة، تسـتقبل الطلبـة عـلى نفقاتهـم الخاصـة، مقابـل 35 جامعـة حكوميـة.

مـن هـؤلاء المعـالي نعيـم العبـودي وزيـر التعليـم العـالي شـخصياً. فقصـة تعيينـه تـشرح الكثـير عـن الوضـع المـزري لنظـام التعليـم في العـراق. يصـف العبـودي كيـف تلقـى اتصـالاً هاتفيـاً في منتصـف الليـل (سـاعة 12 ليـلاً) مـن زعيـم مليشـيا عصائـب أهـل الحـق، قيـس الخزعـلي، قـال لـه: «بـدّل ملابسـك وتعـال لتصبـح وزيـر التعليم العالي».

المـشروع رقـم (1) هـو واحـد مـن أشـكال الانهيـار في نظـام التعليـم العراقـي. ففـي عـام 2011 أطلقـت السـلطات المـشروع الـذي يهـدف إلى هـدم المـدارس القديمـة وبنـاء مـدارس جديدة بديـلاً عنهـا، وبلغت كلفتـه 200 مليـون دولار. جـرى هـدم 1700 مدرسـة، لكـن الفسـاد المسـتشري في وزارة التربيـة حـال دون بنـاء المـدارس، مـما خلـق أزمـة كبـيرة تمثلـت فيـما بعـد بأسـلوب الـدوام المـزدوج، والـدوام الثـلاثي.

وزيـر التعليـم العـالي والبحـث العلمـي، كان ناطقـاً باسـم مليشـيا عصائـب أهـل الحـق، وهـو يحمـل شـهادة الدكتـوراه في اللغـة العربيـة وماجسـتير في حقـوق الإنسـان مـن الجامعـة الإسـلامية في لبنـان، التـي علقـت وزارة التعليـم العـالي والبحـث العلمـي الاعـتراف بهـا.

هنالـك العـشرات مـن المسـؤولين الكبـار في مناصـب حساسـة في الدولـة العراقيـة، حصلـوا عـلى شـهاداتهم العليـا مـن تلـك الجامعـة، منهـم عـلى سـبيل المثـال لا الحـصر فائـق زيـدان، رئيـس مجلـس القضـاء الأعـلى، وحميـد الغـزي، أمـين عـام مجلس الـوزراء.

التعليـم ليـس منفصـلاً عـن بقيـة قطاعـات الحيـاة، وانهيـاره يؤثـر عـلى الهيـكل الإداري الـكّلي للدولـة، وواحـدة مـن تشـوهات نظـام التعليـم الحـالي تظهـر عـلى القطـاع الصحـي، ويحـذر مـن هـذا التشـوه نقيـب الصيادلـة العراقيـين، الـذي يخـشى مـن «انهيـار للواقـع الصحـي بشـكل رهيـب» بسـبب مسـتوى التعليـم الطبـي في العـراق. وواحـدة مـن التوصيـات المقدمـة مـن قبـل نقابـة الصيادلـة ووزارة التخطيـط لمجلـس الـوزراء هـي إيقـاف افتتـاح

كليـات طبيـة، حكوميـة أو خاصـة، بسـبب تضخـم عـدد الأطبـاء والصيادلـة إلى درجـة «لا تطـاق».

بحسـب النقيـب، فأنـه وبحلـول 2030، سـيكون في العـراق نحـو 98 ألـف صيـدلي فائـض عـن الحاجـة، بمعنـى أنهـم سـيكونون في عـداد العاطلـين عـن العمـل، وهـذا التشـوه الـذي يسـببه تدهـور التعليـم في العـراق والفـوضى اللاحقـة بـه يحـرم البـلاد مـن عوائـد وأجـور سـوق العمـل، فخسـائر العـراق بسـبب «التراخـي» في نظـام التعليـم تـتراوح بـين 17.65 - 29.95 نقطـة مئويـة مـن الناتـج المحـلي الإجـمالي. وهـذه الخسـائر هـي بشـكل أسـاسي للتدفقـات النقديـة التـي كان العـراق سـيربحها لـو أن شـبابه تلقـوا التعليـم بالمسـتوى ذاتـه الـذي يتلقـاه الشـباب في البلـدان ذات متوسـط الدخـل المترفـع.

اليمن

صف في مدرسة شبه مهدمة في اليمن. (من الإنترنت)

التعليم في اليمن خزان بارود للمستقبل

توفيق الجند

كاتب صحافي من اليمن

في كل تحوّل سياسي، يتم هدم ما سبق وفقدان خاصية التراكم، وأحياناً يتم الهدم من غير بناء جديد. التعليم ساحة صراع مستمر حتى في أوقات السلم، ويتأثر مباشرة بالتغيّر السياسي.

تصعب مقاربة ملف التعليم في بلد مضطرب كاليمن دون الغوص في التحولات السياسية التي طالته. ففي كل تحول سياسي يتم هدم ما سبق وفقدان خاصية التراكم، وأحياناً يتم الهدم من غير بناء جديد. التعليم ساحة صراع مستمر حتى في أوقات السلم، ويتأثر مباشرة بالتغيّر السياسي.

في عهد الاحتلال العثماني لليمن (انتهى 1918)، كانت هناك كلية للبنات في قلب صنعاء، وهي خطوة متقدمة في ذلك المحيط الإقليمي يومها، لكن انتكاسة أصابت التعليم خلال حكم الأئمة (1918-1962)، حيث اقتصر التعليم - باستثناءات ضئيلة - على ما يعرف بالمعلامة، وهي مبنى غالباً يكون ضمن أحد المساجد ويدرس فيه أحد رجال الدين الطلاب القراءة والقرآن مقابل مقررات مادية على أسر الطلاب أسبوعياً، وبدون منهج رسمي ولا إشراف حكومي. وعندما حاول أحد رواد التنوير في اليمن (أحمد عبدالوهاب الوريث)، وضع منهج حديث يتضمن مقرراً دينياً بسوَر محددة من القرآن، تم اتهامه باختصار القرآن وإنهاء مقترحه قبل ولادته. جرى تأسيس بضع مدارس في تعز والحُديدة وصنعاء فقط، وأما جنوباً فاقتصرت المدارس على عدن وحضرموت، مع حرمان السكان المتحدرين من خارجهما من الالتحاق بها في العهد البريطاني، ليضطر سكان الشمال بعدن إلى تأسيس التعليم الأهلي عبر «مدرسة بلقيس» لتعليم أبنائهم.

مطلع ستينيات القرن الماضي، بعد ثورة 26 أيلول/ سبتمبر 1962، عرف اليمن التعليم الحديث عبر التدخل المصري المباشر، من المبنى حتى المنهج والمعلم، ليؤسس لبنة التعليم الحديث الذي تأثر بالانسحاب المصري من اليمن (1967)، لتتدخل السعودية في ملف التعليم بشكل مباشر، وينقسم التعليم النظامي على تعليم عام ومعاهد علمية تأسست في 1974، مطلع عهد الرئيس إبراهيم الحمدي، بدعم سعودي وإشراف مباشر من الإخوان المسلمين في اليمن. وتحول ملف التعليم عند توحيد شطري اليمن (أيار/ مايو 1990) إلى نقطة خلاف جوهرية بين الحزبين الحاكمين/شركاء الوحدة (المؤتمر الشعبي العام، والحزب الاشتراكي اليمني)، عند إصدار قانون التعليم المتضمن توحيد التعليم العام، أي إلغاء نظام المعاهد العلمية الذي نفذه صالح في 2001 لأسباب سياسية تتعلق بخلافاته مع حزب الإصلاح المستفيد الأبرز من هذه المؤسسة.

> **في يمن الجمهورية والاستقلال، كانت يد الكويت تلوح في كثير من المدارس اليمنية، وفي الجامعة الحكومية الوحيدة بصنعاء (1970). فهي مَن قامت بتمويل استقدام المعلمين العرب إلى اليمن في ظلّ قصور حاد في أعداد المعلمين اليمنيين. وقد مثّل عام 1990 فارقاً في مسار التعليم في اليمن على أكثر من مستوى، إذ تمّ توحيد الشطرين بنظامين تعليميين مختلفين في الشمال والجنوب.**

في يمن الجمهورية والاستقلال كانت يد الكويت تلوح في كثير من المدارس اليمنية، وفي الجامعة الحكومية الوحيدة بصنعاء (1970)، وقامت بتمويل استقدام المعلمين العرب إلى اليمن في ظل قصور حاد في أعداد المعلمين اليمنيين، ليمثل عام 1990 فارقاً في مسار التعليم في اليمن على أكثر من مستوى، إذ تمّ توحيد الشطرين بنظامين تعليميين مختلفين في الشمال والجنوب. كان الجنوب أكثر تميزاً ونجاحاً في تعميم التعليم

وصنف كتجربة رائدة في محو الأمية من قبل اليونسكو، وكان الشمال يعتمد على المدرِّسين العرب المعارين بتمويل كويتي غالباً، وخسر هذا الامتياز نتيجة موقف صنعاء من تدخل صدام حسين في الكويت، ليلجأ إلى تلفيق معلمين محليين من غير تأهيل كافٍ لتغطية العجز. وكانت بداية انكسار الثقة في التعليم العام، نتيجة تراجع مستوى المخرجات.

كانت المعاهد العلمية تعليماً موازياً للتعليم العام حتى 2001، ومثلت خطاً أحمرَ لحماة العقيدة الذين يؤمنون بأن التعليم الديني يد السماء، ولا يؤدون تحية العلم في طابور الصباح وإنما شعار التنظيم «الله غايتنا والرسول قدوتنا... والموت في سبيل الله أسمى أمانينا»، وهذا خلق جيلاً مشروخاً بين المدرسة والمعهد الذي يؤمن بأن كل يمني يساري أو قومي هو خصم لوحدة الأمة الإسلامية التي تقوم عليها فكرة المعاهد ضمنياً، باعتبارها تعليماً دينياً مكثفاً.

مؤشرات رقمية

بشكل عام، يبلغ عدد مدارس الجمهورية اليمنية حالياً قرابة 16 ألف مدرسة، أغلبها يفتقر إلى التجهيزات اللازمة، وهي عبارة عن غرف دراسية بسبورات خشبية أو أسمنتية قديمة، وأحيانا كثيرة من غير أبواب أو نوافذ، ناهيك عن الافتقار إلى المكتبات والمعامل والمختبرات. ويصل عدد الطلاب في الفصول الثانوية أحياناً إلى أكثر من 80 طالباً، ما يجعل عملية التحصيل العلمي منهكة ومتدنية للغاية.

كان الجنوب أكثر تميزاً ونجاحاً في تعميم التعليم وصُنِّف كتجربة رائدة في محو الأمية من قبل اليونسكو، بينما كان الشمال يعتمد على المدرِّسين العرب المعارين بتمويل كويتي غالباً، وخسر هذا الامتياز نتيجة موقف صنعاء من تدخل صدام حسين في الكويت، ليلجأ إلى تلفيق معلمين محليين من غير تأهيل كافٍ لتغطية العجز. وكانت بداية انكسار الثقة في التعليم العام، نتيجة تراجع مستوى المخرجات.

في السياق ذاته تجاوز عدد الجامعات الحكومية اليمنية الـ18 جامعة، كثير منها تأسس خلال الحرب، وبعضها في مناطق نائية وبعيدة وبدون تجهيزات، وقد أنشئت لأهداف سياسية بحتة وليس بناء على الحاجة. وهناك أيضاً 44 جامعة أهلية في البلاد، لكن التخصصات النوعية قليلة وغير مستوفية المعايير اللازمة، حيث لم تدخل جامعة يمنية واحدة ضمن التصنيف العالمي راهناً. وتمَ إغلاق بعض الأقسام في جامعات صنعاء وذمار لتراجع مستويات الالتحاق بعد التغييرات التي مسّت الحقل الأكاديمي وضيقت من صلاحيات هيئة التدريس والأستاذ الجامعي عموماً. وشهدت سنوات الحرب تجريفاً غير مسبوق في الحقل الأكاديمي الذي فقد بعض أبرز عقوله بالهجرة إلى الخارج، مع مخاطر الحرب وتوقف الصرف المنتظم لمرتباتهم منذ أواخر 2016.

كان التعليم يشهد تطوراً نوعياً تراكمياً قبل توحيد الشطرين (1990). وبعدها شهد التعليم نهضة حقيقية

في الجانب الكمي، وتدهوراً مريعاً على المستوى النوعي. فمعدل الالتحاق بالتعليم ما قبل الابتدائي لم يتجاوز 2 في المئة من الأطفال[1]، في بلد 40 في المئة من سكانه تحت سن 14 عاماً[2]. وكان 13 في المئة فقط من البالغين اليمنيين لديهم إلمام علمي، وهم يتعلمون في مدارس 53 في المئة منها ليست فيها مرافق صحية ولا مياه، وبنسبة تكافؤ بين الجنسين تبلغ 69 فتاه مقابل كل 100 ولد، حيث تنفق الحكومة على طالب الثانوية العامة سنوياً 471 دولاراً أمريكيّاً[3].

وتمتلك اليمن واحدة من أعلى معدلات العالم في ازدحام الفصول الدراسية نتيجة ارتفاع عدد التلاميذ لكل معلم، حيث تجاوزت عام 2012 رقم 30 طالباً لكل معلم[4]. وعام 2021 كان هناك أكثر من ثمانية ملايين طفل يمني يحتاجون إلى دعم طارئ للتعليم، ونسبة 85 في المئة منهم فقراء[5]. ونتيجة استمرار الحرب وتوجيه المساعدات الدولية التي تشكل رافداً مهماً لقطاع التعليم إلى مجال الإغاثة، تراجع نصيب التعليم بشكل حاد من هذه المساعدات، ليهبط خلال عام واحد من 794 مليون دولار في العام 2018 إلى 115 مليون دولار عام 2019[6]. وفي العام نفسه، وصل عدد المدارس التي تمتلك مرافق صحية يمكن الوصول إليها في اليمن إلى مدرسة واحدة من كل عشر مدارس[7]، أي أنه تراجع خمس مرات عن التقديرات السابقة للحرب. ونتيجة لكل هذا التهالك في بنية التعليم في اليمن، يبلغ معدل إجادة القراءة والكتابة في الصفوف الثلاثة الأولى فقط 8 في المئة من التلاميذ، مقابل 88 في المئة لنظرائهم في لبنان[8].

يبلغ عدد مدارس الجمهورية اليمنية حالياً قرابة 16 ألف مدرسة، أغلبها يفتقر إلى التجهيزات اللازمة، وهي عبارة عن غرف دراسية بسبورات خشبية أو أسمنتية قديمة، وأحيانا كثيرة من غير أبواب أو نوافذ، ناهيك عن الافتقار إلى المكتبات والمعامل والمختبرات. ويصل عدد الطلاب في الفصول الثانوية أحياناً إلى أكثر من 80 طالباً، ما يجعل عملية التحصيل العلمي منهكة ومتدنية للغاية.

أما الآثار المباشرة للحرب فقد أدت إلى تضرر قرابة أربعة ملايين ونصف مليون طالب، بسبب انقطاع الرواتب عن معلميهم منذ 2016، حيث يشكل المعلمون في مناطق سيطرة أنصار الله (الحوثيون) قرابة 70 في المئة من إجمالي عدد المعلمين في اليمن، وكثير منهم تركوا عملهم في التعليم بحثاً عن مصادر عيش أخرى[9].

1 التقرير العالمي لرصد التعليم «الجهات الفاعلة غير الحكومية في التعليم: من الذي يختار؟ من الذي يخسر؟»، اليونسكو 2021/ 2022.

2 عندما يتعرقل التعليم، تأثير النزاع على تعليم الأطفال في اليمن، منظمة اليونيسيف 2021.

3 التقرير العالمي لرصد التعليم «التعليم من أجل الناس والكوكب بناء مستقبل مستدام للجميع»، اليونسكو، 2016.

4 التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع «التعليم للجميع 2000 - 2015 الإنجازات والتحديات»، اليونسكو، 2015.

5 عندما يتعرقل التعليم، تأثير النزاع على تعليم الأطفال في اليمن، منظمة اليونيسيف 2021.

6 التقرير العالمي لرصد التعليم «الجهات الفاعلة غير الحكومية في التعليم: من الذي يختار؟ من الذي يخسر؟»، اليونسكو 2021/ 2022.

7 التقرير العالمي لرصد التعليم «التعليم الشامل للجميع: الجميع بلا استثناء»، اليونسكو، 2020.

8 التقرير العالمي لرصد التعليم «التعليم من أجل الناس والكوكب بناء مستقبل مستدام للجميع»، اليونسكو، 2016.

9 خارج المدرسة، أطفال اليمن ودروب الضياع، اليونيسيف، 2018.

هـذه الأرقـام والمـؤشرات تحتـاج إلى مزيـد مـن التدقيـق، فالتقريـر العـربي حـول الفقـر المتعـدد الأبعـاد يقـول إن 47 في المئـة مـن سـكان اليمـن يقعـون تحـت سـن الـ18 عامـاً، ولـو أسـقطنا هـذه النسـبة عـلى تقديـرات السـكان اليـوم والبالغـة 30 مليـون نسـمة، سـيتجاوز عـدد السـكان تحـت 18 عامـاً الـ14 مليـون طفـل، وإذا خصمنـا منـه قرابـة 12 في المئـة هـم دون الخامسـة مـن العمـر، سـيكون عـدد السـكان في سـن التمـدرس 12 مليـون و320 ألفـاً، ومنهـم خـارج المدرسـة فعليـا ثلاثـة ملايـين و720 ألفـاً، وليـس فقـط مليـوني طفـل كـما تشـير تقاريـر اليونيسـيف، وهـذا ثقـب أسـود لأطفـال اليمـن لا يـراه أحـد.

التعليم ساحة صراع مستمر

منـذ مطلـع الألفيـة بـدأت «عـدوى الاسـتراتيجيات» في اليمـن كعنـوان مرحلـة أراد صالـح بهـا إثبـات بصمـة التحديـث في البلـد نظريـاً، وكان نصيـب التعليـم منهـا خمـس اسـتراتيجيات لم تحقـق أي منهـا أهدافهـا: اسـتراتيجية التعليـم الأسـاسي، التعليـم الثانـوي، التعليـم العـالي، التعليـم الفنـي، محـو الأميـة. وعمليـاً، أصبحـت هـذه الاسـتراتيجيات مجـرد إرث أدبي بعـد وضـع دسـتور وقوانـين البلـد في حـال تجميـد قـد تطـول، وبعـد فشـل هـذه الاسـتراتيجيات في تحقيـق أهدافهـا في الواقـع.

> **عـام 2021 كان هنـاك أكـثر مـن ثمانيـة ملايـين طفـل يمنـي يحتاجـون إلى دعـم طـارئ للتعليـم، ونسـبة 85 في المئـة منهـم فقـراء. ونتيجـة اسـتمرار الحـرب وتوجيـه المسـاعدات الدوليـة التـي تشـكل رافـداً مهـماً لقطـاع التعليـم إلى مجـال الإغاثـة، تراجـع نصيـب التعليـم بشـكل حـاد مـن هـذه المسـاعدات، ليهبـط مـن 794 مليـون دولار في العـام 2018 إلى 115 مليـون دولار عـام 2019.**

خـلال العقـود السـتة منـذ تأسـيس الجمهوريـة في اليمـن كانـت سياسـة التعليـم ترتكـز عـلى الطلـب الاجتماعـي وليـس متطلبـات سـوق العمـل، مـما خلـق ضغطـاً كبـيراً عـلى المؤسسـات التعليميـة لاسـتيعاب طالبـي التعليـم، كانـت فـوق طاقتهـا المحـدودة، وخاصـة في التعليـم العـالي للباحثـين عـن مكانـة اجتماعيـة مرموقـة، بعـد أن أصبـح التعليـم أحـد محـددات المركـز الاجتماعـي. وهـذا تحديـداً كان إحـدى مفـردات اليسـار في سرديتـه عـن «المكانـة الاجتماعيـة العابـرة للطبقـات». ووفقـاً لذلـك وللتنافـس عـلى تنشـئة أيديولوجيـة، كانـت أبـرز الحـركات، الإسـلامية منهـا واليساريـة والقوميـة، تتنـازع حقـل التعليـم. ومنـذ 1967، بعـد انسـحاب مـصر مـن اليمـن التـي كان منهجهـا ومعلموهـا هـم مـن بـذروا البـذرة الأولى للتعليـم الحديـث، تزايـد نشـاط حـزبَي البعـث والإخـوان المسـلمين في سـلك التعليـم شـمالاً، وسـيطرت الجبهـة القوميـة المتفرعـة عـن حركـة القوميـين العـرب جنوبـاً صبيحـة الاسـتقلال.

تعليم الهويات القاتلة

كان الـصراع الهويـاتي في سـلك التعليـم محـدِّداً رئيسـياً لحقـل التعليـم، وامتـداداً إلى صراع القـوى السياسـية،

حتى على مستوى نقابات التعليم العام الثلاث التي غاب عنها التنافس في إطار نقابة جامعة لتتفكك إلى ثلاث نقابات ممثلة لأكبر ثلاثة أحزاب في اليمن (المؤتمر، الإصلاح، والاشتراكي)، قبل ان تختفي عملياً، ويصبح مصير التعليم كلياً في يد المسيطرين على الأرض من سلطات بلا مسؤوليات، وأصبح العمل النقابي في الواقع شبه محظور، أو محظوراً عملياً من غير إعلان حظره رسمياً.

في 2023، لا يُرفع السلام الوطني في مدارس حضرموت ويكتفى بإذاعة مدرسية موجزة للقرآن. لكن في مدارس لحج وعدن الأقرب إلى مناطق نفوذ المجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم إماراتياً، يُرفع سلام وطني جنوبي مبتكَر صُمِّم لتحفيز النزعة المناطقية ضد الجمهورية اليمنية الموحدة... وهو ما عبر عنه أكاديمي حضرمي بأنه «خلْق جيل بلا هوية» في حضرموت، وجيل بهوية مضادة في عدن ولحج.

في 2023، وتحت مظلة الجمهورية اليمنية، لا يُرفع السلام الوطني في مدارس حضرموت جنوب اليمن، ويكتفي الطابور بإذاعة مدرسية موجزة للقرآن والأحاديث النبوية وبعض الحكم من التراث العربي. لكن في مدارس لحج وعدن الأقرب إلى مناطق نفوذ المجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم إماراتياً، يُرفع سلام وطني جنوبي مبتكَر صُمِّم لتحفيز النزعة المناطقية لدى تلاميذ المدارس ضد الجمهورية اليمنية الموحدة، وهو ما عبر عنه أكاديمي حضرمي بأنه «خلْق جيل بلا هوية» في حضرموت، لكنه جيل بهوية مضادة في عدن ولحج.

بالمقابل، طغت صرخة جماعة أنصار الله (الحوثيين) بصنعاء، المعروفة بـ «الشعار» على السلام الوطني في طابور الصباح في مناطق سيطرة الجماعة، وصدر تعميم رسمي بعد هجوم إسرائيل الأخير على غزة بتعميم الصرخة في طابور الصباح مدرسياً، استغلالاً للعاطفة الشعبية تجاه فلسطين، لتصبح بوصلة تفكيك وطني بذريعة توحيد قومي/إسلامي.

كان الصراع الهوياتي في سلك التعليم محدِّداً رئيسياً لحقله وامتداداً إلى صراع القوى السياسية، حتى على مستوى نقابات التعليم العام الثلاث التي غاب عنها التنافس في إطار نقابة جامعة لتتفكك إلى ثلاث نقابات ممثلة لأكبر ثلاثة أحزاب في اليمن (المؤتمر، الإصلاح، والاشتراكي)، قبل ان تختفي عملياً.

في 2011، عندما خرج الشباب اليمني إلى الساحات ضد نظام صالح، كان الشعار الأول لهم «لا دراسة ولا تدريس حتى يسقط الرئيس»، وكان مربع الاعتصام الرئيسي في جولة جامعة صنعاء، كرمزية لمنارة التعليم والتنوير الأبرز في اليمن. وبعد خمسة عقود من تأسيسها كجامعة رائدة، أصبح النقاش الأبرز اليوم في الجامعة حول مرتبات الأكاديميين واختلاط الذكور بالإناث، حيث تم الفصل بين الجنسين في قاعات الجامعة ابتداء من العام 2023، وهو العام نفسه الذي صدر فيه التقرير العالمي لتصنيف الجامعات

حـول العـالم، واليمـن أصبحـت خـارج التصنيـف كليـاً، مـع العلـم أن اليمـن فشـل في سـد الفجـوة بـين الجنسـين تعليميـاً حتـى بعـد تأسـيس «قطـاع تعليـم الفتـاة» لهـذا الغـرض في 2006 لا يـزال هنـاك قرابـة 7 فتيـات مقابـل عـشرة في التعليـم الثانـوي.

تراجَـع التعليـم في اليمـن خـلال الحـرب إلى درجـة إعـادة الجـدل حـول أساسـيات النظـام التعليمـي، ليـس المنهـج ومؤهـلات المعلـم أو الأسـتاذ الجامعـي، بـل طبيعـة مـا يتـم تعليمـه في صفـوف المـدارس وقاعـات الجامعـات، إلى درجـة إغـلاق أقسـام دراسـية كاملـة في جامعتـي صنعـاء وذمـار العـام الراهـن لتراجـع الإقبـال عليهـا.
وبشـكل عـام، هنـاك مشـكلات جوهريـة في نظـام التعليـم اليمنـي، إضافـة إلى مـا سـبق وبسـببه، وأبرزهـا تـدني مسـتوى التحصيـل العلمـي والكثافـة المرتفعـة في المـدارس، وغيـاب المرافـق الصحيـة وضعـف المنهـج المقـرر، ناهيـك عـن أزمـة توفـير الكتـب كل عـام وشرائهـا لمـن اسـتطاع مـن السـوق السـوداء، مـع التسـرب الـذي زاد نتيجـة الحـرب، وتـدني تأهيـل المعلـم وتواضـع مسـتحقاته الماديـة، قبـل توقفهـا تقريبـاً في مناطـق الحوثيـين، حيـث يسـتلم كل معلـم تقريبـاً راتـب شـهرين كل عـام مقسّـماً عـلى أربـع دفعـات، وغيـاب التجهيـزات الحديثـة والمعامـل في المـدارس، وضعـف القرائيـة بفعـل مـا يشـبه الغيـاب الـكلي للتعليـم قبـل المـدرسي في التعليـم الحكومـي واقتصـاره عـلى التعليـم الأهـلي، مـا يزيـد فجـوة التعليـم بـين الفقـراء والأغنيـاء.

تجـاوز عـدد الجامعـات الحكوميـة اليمنيـة الـ 18 جامعـة، كثـير منهـا تأسـس خـلال الحـرب، وبعضها في مناطـق نائيـة وبعيـدة ومـن غـير تجهيـزات، وقـد أنشـئت لأهـداف سياسـية بحتـة وليـس بنـاء عـلى الحاجـة. وهنـاك أيضـاً 44 جامعـة أهليـة في البـلاد، لكـن التخصصـات النوعيـة قليلـة وغـير مسـتوفية المعايـير اللازمـة.

أسـهمت البنيـة التحتيـة (الماديـة والأكاديميـة) الهشـة للتعليـم العـام والجامعـي، وتقلـص مسـاحة التعليـم الفنـي والتقنـي التـي تشـكل 3 في المئـة مـن نسـبة التعليـم بعـد الثانـوي، في تخريـج جيـل شـبه أمـي وشـبه متعلـم، ولا يتسـق مـع متطلبـات سـوق العمـل المحـلي والإقليمـي، ودفعـت كثـيراً مـن المراهقـين والأطفـال والشـباب إلى جبهـات القتـال في الـصراع الجـاري في اليمـن، نتيجـة الضـخ الأيديولوجـي أو الحاجـة الماديـة. وكل التغيـرات التـي تجـري في التعليـم تتجـه نحـو العقيـدة الدينيـة والوطنيـة للصغـار، إلى درجـة يمكـن معهـا القـول إن وظيفـة النظـام التعليمـي حاليـاً في اليمـن هـي صناعـة المتفجـرات البشريـة للمسـتقبل، إمـا ببـارود الجهـل أو ببـارود الكراهيـة المناطقيـة والطائفيـة.

سوريا

مدرسة مدمرة في سوريا.

التعليم في سوريا اليوم: تنافس على الرداءة!

كمال شاهين

كاتب وصحافي من سوريا

لم تكن الحرب وحدها سبباً في انهيار منظومات التعليم العام في سوريا، إذ سبقتها منذ مطلع القرن الحالي توجهات استراتيجية حكومية نحو التخفف من واجباتها تجاه قطاع التعليم كما القطاعات الأخرى، فيما يمكن تسميته «لبرلة التعليم» شكلاً. وكان ذلك واضحاً في تخفيف الإنفاق الحكومي على التعليم من اثني عشر في المئة إلى سبعة في المئة من ميزانية الدولة من العام 1970 إلى العام 2010.

«على الرغم من سعينا إلى تأمين كتب جديدة لأبنائنا وبناتنا، إلا أننا لم نوّفق حتى الآن في الحصول عليها من المدارس أو مستودعات الكتب المدرسية، وتلك المتوافرة في المكتبات الخاصة أسعارها مضاعَفة خمس مرات على الأقل، وليس بأيدينا حل سوى الاعتماد على الكتب القديمة شبه التالفة التي سُلِّمت لنا في المدارس الحكومية على أمل أن نجد بديلاً مناسباً».

يتردد هذا الكلام على لسان نسبة كبيرة من أسر تلاميذ المرحلة التعليمية الأولى والثانية (دون 18 عاماً) في مناطق سيطرة الحكومة السورية، بعد مضى شهرين على افتتاح العام الدراسي الجديد، حيث كان من المفترض توزيع الكتب وفق أسعار مدروسة بشكل مجّاني للمرحلة الابتدائية (دون 12 عاماً)، في حين أنّ مناطق سيطرة «الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا» (مناطق «الجزيرة») تسلِّم التلاميذ والطلاب كتباً جديدة بأسعار مقبولة ولكن بمنهاج مختلف. أما مناطق سيطرة جماعات معارِضة شمال وغرب سوريا (إدلب وريف حلب الغربي)، فإنّ الأهالي يدفعون ثمن الكتب والدفاتر لمنهاج تعليمي ثالث مختلف.

هناك وفق إحصاءات أممية 2.4 مليون طفل خارج المدرسة، نحو مليون منهم في مناطق المعارضة، مع وجود عدد أكبر بكثير من الأشخاص المعرَّضين لخطر التسرب نتيجة لعوامل مختلفة، خاصة مناطق الاشتباكات والمناطق التي ضربها زلزال السادس من شباط 2022 في أربع محافظات هي اللاذقية وحلب وإدلب وحماة.

لا يختلف الأمر على مستويات التعليم ما بعد الثانوي، إذ تنقسم البلاد تعليمياً بالطريقة نفسها. وفي الجغرافيات السورية الثلاث، ظهرت أنماط جديدة من التعليم الخاص للمراحل الدراسية كلها تشوبها تهم الفساد وتردِّي الجودة التعليمية.

توضح هذه الصورة العامة مشهد التعليم السوري في الوقت الراهن، وارتباطه العضوي بالقوى المسيطرة على الأرض، وتشير إلى مستقبل غامض ومنقسم للأجيال التي ستتخرج من هذه المدارس، في وقت وصل فيه عدد سكان البلاد إلى قرابة ثلاثين مليوناً، يقبع أكثرهم تحت مستوى خط الفقر العالمي، وفوق ذلك نصفهم من الشرائح الشابة التي تبحث عن تعليم يؤهِّلها للدخول الى أسواق العمل.

سوريا تعليمياً بعد عقد من الحرب

وفق إحصاءات محلية وعالمية، وصل معدّل حضور التلاميذ في المرحلة الابتدائية في سوريا قبل النزاع الحالي إلى 98 في المئة من أطفال البلد، ومعدّلات معرفة القراءة والكتابة للجنسين في حدود 90 في المئة. أما اليوم، فهناك وفق إحصاءات أممية 2.4 مليون طفل خارج المدرسة، نحو مليون منهم في مناطق المعارضة، مع وجود عدد أكبر بكثير من الأشخاص المعرَّضين لخطر التسرب نتيجة لعوامل مختلفة، خاصة مناطق الاشتباكات والمناطق التي ضربها زلزال السادس من شباط 2022 في أربع محافظات هي اللاذقية وحلب وإدلب وحماة.

هناك تعليم حكومي وآخر خاص في سوريا. أما التعليم الحكومي فهو نوعان، رسمي وغير رسمي. ينقسم الرسمي على مرحلتين، الأولى إلزامية وتضم الأطفال في أعمار بين السادسة والسادسة عشرة عاماً وتسمى المرحلة الأولى (الصفوف من الأول إلى التاسع)، والثانية مرحلة التعليم الثانوي في أعمار بين السادسة عشرة حتى الثامنة عشرة (الصفوف من العاشر إلى البكالوريا علمي وأدبي وتجاري وصناعي وفنون) وهي غير إلزامية. ويداوم جميع الطلاب في مدارس حكومية، وتعليم كافة الصفوف قبل الجامعي مجاني حتى الآن.

أما التعليم «غير الرسمي» ويسمى المنهاج (B) فهو منهاج موازٍ للمنهاج الرسمي أقرته وزارة التربية الحكومية بالتعاون مع منظمة اليونسكو، وهو مجاني أيضاً يشمل تعليماً للمتسربين من المدارس أو أولئك الذين انقطعوا عن التعليم لسنوات، أو من يُحتمل أنهم لن يعودوا إلى الدراسة، وهم بحاجة إلى معارف أساسية في اللغات والرياضيات، حيث يُنهي هؤلاء منهاج كل صف دراسي كامل في فصل دراسي واحد، أي «كل صفين بسنة». وهذا التعليم ينفذ في مدارس حكومية أو مستأجرة، ولقي هذا المنهاج اهتماماً أهلياً جيداً نظراً لأنه يغطي انقطاع طلاب عن الدرس بسبب الحرب أو التهجير. ووفق احصائيات رسمية، بلغ عدد المستفيدين منه قرابة مئتي ألف تلميذ.

يُعدّ تنسيق وتوحيد المواد المستخدَمة في التدريس والتعلم مشكلة رئيسية في أنحاء البلاد، فنظراً للانقسام السياسي هناك ثلاثة مناهج دراسية مستخدمة في سوريا تتبع القوى المسيطرة على الأرض بشكل جزئي أو كلي.

إلى ما سبق، هناك تعليم خاص بالمراحل قبل الجامعية، يتوزع في مختلف المدن، وبسويات مختلفة، ولكن الانضمام إليه ليس في مقدور معظم السوريين، حيث أن تكلفته عالية خلا بعض المدارس التي توفرها هيئات اجتماعية أو دينية، وهي قليلة.

الأطفال المولودون في العام الأول للحرب، هم في الثانية عشرة من أعمارهم اليوم، وعلى الأرجح فإنهم توقفوا عن تلقي الدروس في مرحلة من المراحل في مختلف المناطق السورية نتيجة للمعارك أو ذيولها أو جائحة كوفيد 19 أو الزلزال، لينضمّوا بخسارتهم هذه إلى قائمة الأجيال الضائعة من السوريين التي تتزايد يوماً إثر آخر مع استطالة الأزمة وغياب أفق للحل الشامل.

> **تنسيق وتوحيد المواد المستخدَمة في التدريس والتعلم مشكلة رئيسية في أنحاء البلاد. فنظراً للانقسام السياسي هناك ثلاثة مناهج دراسية مستخدَمة في سوريا تتبع القوى المسيطرة على الأرض بشكل جزئي أو كلي.**

وبعد أن كان هناك فائض ملحوظ في عدد المدارس العامة وكافٍ لاستيعاب التلاميذ الجدد بمعدلات اقتربت من المعدلات العالمية للاستيعاب في الغرفة الصفية الواحدة (عشرين تلميذ)، وكانت في حدود 22200 مدرسة العام 2010، تُغطي كامل سوريا، فإنه وفي تصريحات لوزارة التربية الحكومية قد تضاءل عددها إلى 14 505 ألف مدرسة في العام 2023، تضم حوالي أربعة ملايين تلميذ وطالب في سوريا كلها، بخسارة

سبعة آلاف مدرسة، في حين قدّر وزير التربية السابق عدد المدارس المتضررة بنحو عشرة آلاف مدرسة، منها خمسة آلاف مدمّرة بشكل كامل.

كان هناك فائض ملحوظ في عدد المدارس العامة، كافٍ لاستيعاب التلاميذ الجدد، وكانت في حدود 22 200 مدرسة العام 2010، تُغطي كامل سوريا، فإنه، قد تضاءل عددها إلى 14 505 ألف مدرسة في العام 2023، تضم حوالي أربعة ملايين تلميذ وطالب في سوريا كلها، في حين قدّر عدد المدارس المتضررة بنحو عشرة آلاف مدرسة، منها خمسة آلاف مدمّرة بشكل كامل.

كانت الهجمات على المدارس حدثاً معتاداً خلال سنوات الصراع، فيما أدت ظروف النزوح إلى استخدام مئات المدارس مراكزَ للإيواء على مدى السنوات الماضية وتحوّلت مدارس أخرى إلى ثكنات عسكرية ومقرات لإدارة العمليات الحربية وخاصة قرب مناطق الاشتباكات العسكرية، مترافقة مع التهجير القسري للطلاب والمعلمين.

ترافقت هذه الأوضاع مع نقص حاد في أعداد المعلمين، وبعد أن كان هناك فائض في أعدادهم، فقد انحدر العدد حتى وصل العام 2022 إلى حدود 300 ألف معلم ومعلمة، بفقد ما لا يقل عن مئة ألف منهم، خاصة في المناطق الشرقية من سوريا وإدلب، والأسباب مرتبطة في جزء كبير منها بالواقع الأمني في الجغرافيات السورية، واستدعاء المدرّسين للخدمة العسكرية والضغط الاقتصادي الذي دفع مدرسين كثر لترك التعليم بحثاً عن مهن أخرى تعيلهم مع عوائلهم، مع انخفاض رواتبهم وقضاء التضخم على معظم مدخراتهم، ومع خروج عدد منهم خارج البلاد باحثين عن حياة آمنة.

أدّت هذه الوقائع إلى خروج سوريا من معظم سلالم تقييم جودة التعليم في العالم، ومنها «مؤشر دافوس للتصنيف العالمي لجودة التعليم» في العام 2022. وفي ردّها على هذا الخروج قالت وزارة التربية السورية إن منتدى «دافوس» يستند في تصنيفه إلى اثني عشر معياراً للدول التي أجريت فيها الدراسة، في حين أنّ سوريا لم تدعَ إلى المشاركة «لأسباب سياسية»، وأشار بيان الوزارة إلى أن معايير «دافوس» لا علاقة لها بالاعتماد الأكاديمي.

أوضاع الأطفال اللاجئين تعليمياً

بعد عشر سنوات من الصراع وصل عدد الأطفال الذين خرجوا من البلاد أو ولدوا خارجها ما يقرب من مليون وربع مليون طفل في سن الدراسة، نصفهم من متسربي مرحلة التعليم الأساسي أو هم خارج العملية التعليمية من الأصل. وتعليم هؤلاء غير مضمون وفق كل الاحتمالات الممكنة، ويرتبط بقضايا اللاجئين وعودتهم إلى البلاد، وهذه تبدو في الوقت الراهن بعيدة. ويحتاج حل مشكلة هؤلاء إلى تضافر جهود بين البلدان المضيفة والمانحين.

وفي حين يقطن جزء من الأطفال السوريين خارج البلاد في مخيمات متعددة، فإن القسم الأكبر منهم يعيش في المجتمعات المحلية، وهذا يزيد من الصعوبات والضغوط الاقتصادية والاجتماعية عليهم وعلى أسرهم، ويخلق توترات بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة، ويضاف إلى هذا سلسلة قيود سياسية مشتركة في جميع أنحاء البلدان المضيفة مثل المناهج الدراسية والشهادات وتصديقها والمعلمين، تعيق بشكل خطير فرص الأطفال السوريين في الحصول على تعليم حقيقي وذي جودة مقبولة. ويقود هذا في أحيان كثيرة إلى تعزيز فكرة التسرب من التعلم والاتجاه صوب سوق العمل والتعرض لمشكلاته.

مصائب خصخصة التعليم

لم تكن الحرب وحدها سبباً في انهيار منظومات التعليم العام في سوريا، إذ سبقها منذ مطلع القرن الحالي توجهات استراتيجية حكومية نحو التخفف من واجباتها تجاه قطاع التعليم كما القطاعات الأخرى، فيما يمكن تسميته «لبرلة التعليم» شكلاً، وكان ذلك واضحاً في تخفيف الإنفاق الحكومي على التعليم من اثني عشر في المئة إلى سبعة في المئة من ميزانية الدولة من العام 1970 إلى العام 2010. وقد حصل هذا عبر عدة محاور، من بينها إدخال القطاع الخاص في التعليم بعد أكثر من نصف قرن على تأميم آخر المدارس الخاصة التي كانت في معظمها مدارسَ تبشيرية لعبت في وقتها دوراً تنويرياً وطنياً يجمع طلاباً من مختلف الشرائح والطوائف.

الجامعات الخاصة تمثّل استثماراً للطبقات الغنية الجديدة ومدرّسوها حكوميون سعوا إلى العمل فيها نتيجة فروق الرواتب. أولها كانت «جامعة القلمون الخاصة» في العام 2003 تلتها حتى الآن 24 جامعة خاصة. وتعود ملكية هذه الجامعات في مناطق دمشق إلى رؤساء مجالس وزراء سابقين من البعثيين ومن رجال أعمال، أما خارجها فإن ملكيتها تعود إلى قوى الأمر الواقع في الغالب.

بدأت التغيرات في القطاع الجامعي كمقدمة للتغيير في القطاعات الأدنى تعليمياً، بتبرير حكومي مثل «إجراء سلسلة من إصلاحات قطاع التعليم» و«خلق اختصاصات لا تتوافر في التعليم الجامعي الحكومي لرفد سوق العمل»، وهي من الشروط الأولى لافتتاح الكليات الجامعية الخاصة. ولكن هذا مشكوك فيه، إذ من النادر أن تجد جامعة حكومية لا تجمع مختلف الاختصاصات، كما أن الاختصاصات تتشابه بين الحكومي والخاص. والصحيح أنّ هذه الجامعات كانت شكلاً من أشكال استثمار الطبقات الغنية الجديدة في قطاع جديد، ومدرّسوها هم مدرِّسون حكوميون سعوا إلى العمل في هذه الجامعات نتيجة فروق الرواتب.

وهكذا ظهرت «جامعة القلمون الخاصة» كأول جامعة خاصة في سوريا العام 2003 تلتها حتى الآن 24 جامعة خاصة، تأسّس معظمها في السنوات الأولى للقرن الحالي، وتعود ملكية هذه الجامعات في مناطق دمشق إلى رؤساء مجالس وزراء سابقين من البعثيين ومن رجال أعمال، أما خارجها فإن ملكيتها تعود إلى قوى الأمر الواقع في الغالب وقد تكاثرت في السنوات الأخيرة دون أي نوع من الضوابط.

غالبية هذه الجامعات بنيت على عجل أو تم استئجارها من مؤسسات أو في مبانٍ جرى الاستيلاء عليها،

ولا تختلف في بنيتها وتركيبتها ودوامها ومخابرها عن التعليم الحكومي إن لم تكن أقل منه مستوى وجودة. أما ما يتضمنه هذا التعليم من معرفة وعلوم وتكوين أخلاقي، فهو أقل من الجانب الحكومي نتيجة ضعف تطبيق معايير جودة التعليم العالمية فيه خلافاً لتصريحات رؤسائها، حيث أنها تخصِّص عادة نسبة جيدة من المنح المجانية تقدمها للمتفوقين دراسياً بغية استقطابهم. ومن هؤلاء المتفوقين يخرج كثير من المتميزين في مختلف المجالات، متفوقين على أبناء الطبقة البرجوازية الاستهلاكية، مع تسهيل نجاح الطلبة في الامتحانات باستخدام أساليب مشروعة أو غير مشروعة، بحيث يدفع النجاح طلاباً آخرين إلى هذه الجامعات، لأن تطبيق معايير صارمة سينفّر الطلاب منها متسبباً في انصرافهم إلى جامعات أخرى.

معظم طلاب المدارس الثانوية في مدينة مثل اللاذقية يداومون في المعاهد الخاصة أكثر من مدارسهم، وتنتشر ظاهرة الرشاوى لمدراء المدارس للتغاضي عن دوام الطلاب في حين تخف هذه الظاهرة في الريف من غير أن تلغي الدروس الخصوصية.

في التعليم العالي ارتفع عدد الكليات من 63 كلية العام 2005 إلى 124 كلية العام 2010 عام بداية الأزمة ولم يتغير هذا الرقم كثيراً بعدها لعدم إحداث كليات جديدة. وخلال سنوات الأزمة، شهدت أعداد طلاب التعليم العالي ارتفاعاً بنسبة 27 في المئة بين عامي 2011 و 2016 من 532221 إلى 675632 طالباً على الرغم من انخفاض عدد طلاب التعليم الخاص (من 26989 إلى 23169 طالباً) في المدة نفسها. وخلال الفترة التالية وصولاً إلى العام الحالي، فإنّ نسبة طلاب التعليم الخاص لم تتجاوز ثلاثين ألف طالب، ويعود جزء من أسباب الارتفاع إلى طلاب التعليم المفتوح والإقبال على التسجيل في أي جامعة طمعاً في الحصول على وثيقة التأجيل من الخدمة الإلزامية.

هناك نقص حاد في أعداد المعلمين، وبعد أن كان هناك فائض في أعدادهم. فقد انحدر العدد حتى وصل العام 2022 إلى حدود 300 ألف معلم ومعلمة، بفقد ما لا يقل عن مئة ألف منهم، خاصة في المناطق الشرقية من سوريا وإدلب، والأسباب مرتبطة في جزء كبير منها بالواقع الأمني في الجغرافيات السورية، واستدعاء المدرّسين للخدمة العسكرية والضغط الاقتصادي.

امتدت خصخصة التعليم إلى المرحلة الثانوية وما دونها، وصولاً إلى رياض الأطفال، وجميعها وسّعت الهوة بين عموم أبناء المجتمع السوري وبين شريحة من القادرين مالياً على تحضير أولادهم إما للسفر خارج البلاد أو لسوق عمل لا يستوعب بحكم الظروف السورية سوى قلة قليلة من الخريجين.

الارتداد عن الدراسة والتدريس

دفع مجمل هذا الوضع جزءاً من الأجيال الصغيرة إلى الارتداد عن الدراسة والدخول مبكراً في سوق

العمـل الفاقـد لأدنى شروط الأمـان والحمايـة لهـم، وذلـك بدعـم مـن أهاليهـم. وتركـز هـذا الانزيـاح بالدرجـة الأولى في أبنـاء الأحيـاء الشـعبية والعشـوائيات في المـدن والأريـاف السـورية كافـة، بدرجـات مختلفـة تتبـع البيئـة. وتزيـد هـذه النسـب في مناطـق الاشـتباكات العسـكرية.

وفقـاً لدراسـة شـملت مناطـق غـرب سـوريا، فـإن نسـبة فـوق النصـف مـن النسـاء لم يبديـن رغبـة في متابعـة التعليـم الرئيسي حيـث شكّلت صعوبة تمويـل الدراسـة والتنقل وغياب وسائل النقل وشبكات الطرق المؤهلة العوائـق الأساسـية في السعي إلى اسـتكمال التعليم بنسبة 54 في المئـة.

وبقـدر مـا أدخـل التعليـم العـام المجـاني ملايـين النسـاء في التعليـم، وسـمح لهـنّ باكتسـاب خـبرات ومهـارات عدّلـت مـن ذكوريـة سـوق العمـل، وغـيّرت صـورة البنيـة الاجتماعيـة كليـاً حتـى في قلـب المجتمعـات المحافِظـة، فـإن الانكفـاء واتسـاع نطـاق التعليـم الخـاص وارتفـاع تكاليفـه يـؤدي إلى عـزوف الإقبـال النسـائي، وإلى عـودة نغمـة «المـرأة للمنـزل»، إضافـة إلى خسـارة مكتسـبات أخـرى اجتماعيـة واقتصاديـة، تتركـز هـذه الخسـارات بشـكل رئيـسي في مناطـق سـيطرة المعارضـة في مناطـق إدلـب وريـف حلـب حيـث البنـى الاجتماعيـة مسـاعدة عـلى وضـع المـرأة تحـت الرقابـة المجتمعيـة والعائليـة. ووفقـاً لدراسـة شـملت مناطـق غـرب سـوريا فـإن نسـبة فـوق النصـف مـن النسـاء لم يبديـن رغبـة في متابعـة التعليـم الرئيسي حيـث شكّلت صعوبة تمويـل الدراسـة والتنقل وغياب وسائل النقل وشبكات الطرق المؤهلة العوائق الأساسـية في السعي إلى اسـتكمال التعليم بنسبة 54 في المئـة، وتقاربت نسب التأثير وفق المشاركات لكل من عوامل نظرة المجتمع والنظرة الأسرية وقلة فرص العمل للمتعلمات كعوامـل تمنعهـن مـن مواصلـة التعليـم.

الدروس الخصوصية تجتاح سوريا

أدّى انخفـاض مسـتوى التعليـم في القطـاع الرسـمي وارتفـاع تكاليفـه وضعـف جودتـه في القطـاع الخـاص، إلى بحـث شرائـح مجتمعيـة واسـعة عـن بدائـل عمليـة تتيـح تحقيـق جـودة في النتائـج التعليميـة التـي يتطلبهـا سـوق العمـل أو مقتضيـات الخـروج مـن البـلاد. انتـشرت بشـكل واسـع المعاهـد التعليميـة الخاصـة والـدروس الخصوصيـة في المنـازل والمقاهـي. وعـلى الرغـم مـن محاولـة وزارة التربيـة في دمشـق منـع الظاهـرة (عـبر إصـدار تعميـمات تمنـع الـدروس الخاصـة في المنـازل وإرسـال دوريـات مـن الـوزارة لمراقبـة الـدروس الخصوصيـة)، إلا أنهـا فشـلت في ذلـك، والأمـر نفسـه انتـشر في مناطـق خـارج سـيطرتها.

أدت هـذه الظاهـرة إلى خسـائر مضافـة إلى قطـاع التعليـم نفسـه، متسـببةً في انسـحاب المدرِّسـين مـن أداء واجبهـم التعليمـي وتجاهلهـم الشرائـح الأكـثر فقـراً بمـا يصعّـد مـن التفـاوت التعليمـي المبنـي عـلى تفـاوت طبقـي واقتصـادي. واليـوم مثـلاً، فـإن معظـم طـلاب المـدارس الثانويـة في مدينـة مثـل اللاذقيـة يداومـون في المعاهـد الخاصـة أكـثر مـن مدارسـهم، وتنتـشر ظاهـرة الرشـاوى لمـدراء المـدارس للتغـاضي عـن دوام الطـلاب في حـين تخـف هـذه الظاهـرة في الريـف مـن غـير أن تلغـي الـدروس الخصوصيـة.

هنـاك مراوحـة واسـعة لتكاليـف الـدروس الخصوصيـة، وتختلـف الأسـعار حسـب إمكانيـات الأسـاتذة حيـث تصـل تكلفـة طالـب المرحلـة الثانويـة مـع مـدرّس غـير مختـص الى مـا بـين ثلاثـة أو أربعـة ملايـين لـيرة سـورية لكامـل السـنة الدراسـية، أمـا إذا كان المـدرّس مختصاً ولـه شـهرة فتصـل الكلفـة لـكل المـواد بـين سـبعة إلى ثمانيـة ملايـين لـيرة، وقـد تصـل في بعـض المناطـق إلى عـشرة ملايـين لـيرة سـورية (مـا يعـادل 800 دولار) في وقـت يبلـغ فيـه متوسـط رواتـب السـوريين الشـهري حـوالي عشريـن دولارًا في القطاعـين العـام أو الخـاص.

مـع انـدلاع الحـرب في أوكرانيـا وظهـور نزاعـات مسـلحة في مناطـق جديـدة في العـالم، تضـاءل اهتـمام العـالم بسـوريا، وكان هـذا واضحـاً في انخفـاض التمويـل المقـترح مـن «مجموعة الـدول الداعمة لسـوريا» في اجتماعهـا الأخـير في بروكسـيل آب / أغسـطس 2023، وهـذا سـوف يصعّـب مـن تنفيـذ خدمـات التعليـم في حـالات الطـوارئ التـي يسـتفيد منهـا 6.1 مليـون طفـل في مختلـف الجغرافيـات السـورية.

ولم تتوقـف الظاهـرة عنـد طـلاب الشـهادات بـل وصلـت إلى طـلاب المرحلـة الابتدائيـة. ومـا سـاهم في تعميقهـا وانتشـارها كثافـة أعـداد التلاميـذ في المـدارس الابتدائيـة فـوق الحـدود الطبيعيـة بأضعـاف، ففـي العديـد منهـا يجلـس أربعـة تلاميـذ عـلى مقعـد واحـد، هـذا عـدا عـن المشـاكل التـي يتسـبب فيهـا العـدد الكبـير مـن التلاميـذ لطـرق إدارة الحصـة الدرسـية نفسـها.

تحديات النظام التعليمي السوري ككل

مـع انـدلاع الحـرب في أوكرانيـا وظهـور نزاعـات مسـلحة في مناطـق جديـدة في العـالم مثـل اليمـن وأفغانسـتان، تضـاءل اهتـمام العـالم بسـوريا، وكان هـذا واضحـاً في انخفـاض التمويـل المقـترح مـن «مجموعـة الـدول الداعمـة لسـوريا» في اجتماعهـا الأخـير في بروكسـيل آب / أغسـطس 2023، وسـط منافسـة شـديدة عـلى المسـاعدات العالميـة. وهـذا سـوف يصعّـب مـن تنفيـذ خدمـات التعليـم في حـالات الطـوارئ التـي يسـتفيد منهـا 6.1 مليـون طفـل في مختلـف الجغرافيـات السـورية.

تمتـد الآثـار المترتبـة عـلى الاضطرابـات السـابقة في النظـام التعليمـي السـوري بعـد أكـثر مـن عقـد عـلى الحـرب في البـلاد إلى نطـاق متنـوع ومعقـد مـن المشـكلات والتحديـات الموازيـة لهـا، يحتـاج حلهـا إلى وقـت طويـل وجهـود كبـيرة ليـس فقـط مـن قبـل أصحـاب المصلحـة، بـل ومـن السياسـيين والاقتصاديـين وعلـماء الاجتـماع وغيرهـم في الجمهوريـة السـورية القادمـة، إن لم نذهـب إلى تكريـس الجغرافيـات الحاليـة ككيانـات مسـتقلة ونهائيـة.

مـن الآثـار المتوقعـة طويلـة المـدى في خـراب النظـام التعليمـي السـوري، انخفـاض مسـتوى رأس المـال البـشري وبالتـالي انخفـاض الإنتاجيـة الاقتصاديـة. فمـن المنطقـي أنّ انخفـاض مسـتوى وجـودة التعليـم سـيقود إلى إنتـاج أجيـال مشـوّهة في علاقتهـا مـع المجتمـع والدولـة والإنسـان الآخـر، في حـين أنّ الآثـار القصـيرة المـدى قـد تكـون مدمّـرة بشـكل مبـاشر، حيـث سـيؤدي عـدم الوصـول إلى المـدارس إلى ارتفـاع حـاد في عمالـة الأطفـال، والـزواج المبكـر للبنـات، هـذا عـدا التحـرش والاغتصـاب وغيرهـا مـن المشـاكل المتعلقـة بالحمايـة. إنّ انهيـار التعليـم عـلى

هـذه الصـورة يزيـد مـن مشـكلات وعراقيـل اسـتعادة البـلاد لوحدتهـا ومـن مشـاكل الأجيـال القادمـة التـي قـد لا تجـد بديـلاً عـن الهجـرة مـن بلادهـا.

المغرب

مدرسة ابتدائية مختلطة في المغرب.

الناجح: لا أحد

عائشة بلحاج
صحافية وباحثة في حقوق الإنسان، من المغرب

نحتار ونحن نَطّلع على مؤشرات التعليم في المغرب خلال العقدين الأخيرين، بين مستوى المدارس والتعليم حسبَ ما نعاينه فعلياً من جهة، وما تقوله من جهة ثانية الإحصاءات الدّولية حول التعليم، التي يحتل فيها المغرب مرتبة متدنيّة، وأخيراً الإنجازات الفردية والجماعية التي يحققها بعض الطلبة في أولمبياد الرياضيات مثلاً، أو في ولوج المدارس الفرنسية العليا.

لا أحـد! تُلخِّـص هـذه العبـارة نتائـج مبـاراة الدّخـول إلى ماجسـتير الدراسـات الدوليـة في جامعـة محمّـد الأول في فـاس خـلال الموسـم الـدراسي الحـالي، لتُعبِّر في الآن نفسـه عـن حـال التعليـم في المغـرب. وهـي ليسـت المـرّة الوحيـدة التـي بـرزت فيهـا هـذه الجملـة القاتلـة في لائحـة النّتائـج، بـل اعتـادت كليّـاتٌ عديـدة عـلى تصديـر هـذه العبـارة في جـدول نتائـج امتحانـات قبـول الطلبـة، في مسـتوى الماجسـتير بشـكل خـاص.

هنـاك أسـباب أخـرى محتملـة لهـذه النتيجـة، لكـن هـذا لا ينفـي أنّ مسـتوى المتقدمـين إلى هـذه الامتحانـات أضعـف مـن المعتـاد. خاصـة في التخصّصـات غـير العلميـة التي يتوجـه إليها عـادة متوسّـطو المسـتوى، والضّعيفون، لتحمـل هـذه المـواد سـمعة لا تليـق بهـا، فقـط لأنهـا لا تضـع شروط قبـول أمـام الطلبـة الأضعـف. بـين أرقـام صادمـة في التّرتيـب الـدولي، وأرقـام أخـرى تدعـو إلى الفخـر بعـدد مـن الأطفـال والفتيـان الذيـن قدّمـوا أداء فرديـاً رفيـع المسـتوى، تكشـف المعطيـات الرسـمية والدوليـة عـن صـورة مهـزوزة للتعليـم في المغـرب...

صور متناقضة

نحتـار ونحـن نَطّلـع عـلى مـؤشرات التعليـم في المغـرب خـلال العقديـن الأخيريـن، بـين مسـتوى المـدارس والتعليـم حسـبَ مـا نعاينـه فعليـاً مـن جهـة، ومـا تقولـه مـن جهـة ثانيـة الإحصـاءات الدّوليـة حـول التعليـم، التـي يحتـل فيهـا المغـرب مرتبـة متدنيّـة، وأخـيراً الإنجـازات الفرديـة والجماعيـة التـي يحققهـا بعـض الطلبـة في أولمبيـاد الرياضيـات مثـلاً، أو في ولـوج المـدارس الفرنسـية العليـا، التـي يمـرّ الطلبـة فيهـا مـن الأقسـام التّحضيريـة قاسـية التكويـن وشـديدة المنافسـة، ليقْدِمـوا عـلى امتحانـات القبـول في منافسـة مـع طلبـة فرنسـا وباقـي الـدول ذات النظـام التعليمـي الفرنكفـوني.

في العـام 2021، احتـل المغـرب المرتبـة التاسـعة عربيـاً في التعليـم حتـى شـهادة البكالوريـا، والـ101 عالميـاً مـن أصـل 140 دولـة تضمّنهـا «مـؤشر دافـوس لجـودة التعليـم». وعـلى الرغـم مـن تصـدّر دول الخليـج الغنيـة لقائمـة جـودة التعليـم عـلى المسـتوى العـربي، فـإن دولاً أخـرى غـير نفطيـة حقّقـت درجـات أفضـل مـن المغـرب، وبفـارق كبـير، مـع أن اقتصادهـا أضعـف مـن اقتصـاده، مثـل لبنـان وتونـس والأردن.

الحد الأدنى من التعليم

تبلـغ نسـبة التلاميـذ المغاربـة في المسـتوى الرابـع ابتـدائي، الذيـن يتقنـون الحـدّ الأدنى مـن المعـارف، 41 في المئـة فقـط، مـن أصـل عـدد تلاميـذ المسـتوى الابتـدائي البالـغ 3 ملايـين و800 ألـف طفـلٍ وطفلـة. كـما خلصـت «الدراسـة الدوليـة للتّحصيـل الـدراسي في القـراءة» (International Results in Reading) التـي أُجريـت عـام 2021، ليحتـلّ المغـرب في الدراسـة الشـهيرة المعروفـة اختصـاراً باسـم (PIRLS) المرتبـة مـا قبـل الأخـيرة، مـن أصـل 57 دولـة.

مـع ذلـك تقـول هـذه الدراسـة التـي تُنجَـز كل خمـس سـنوات، إن المغـرب أحـرز تقدُّمـاً مقارنـة مـع النسـخة السـابقة، عـلى الرغـم مـن أنـه «جـاء بعـد مـصر والأردن في الاختبـارات التـي أُجريَـت لـدى عيّنـة تمثيليـة بلغـت

7000 تلميذٍ، بحيث انتقلت نسبة التلامذة الذين يتحكّمون في الكفايات الدُّنيا من 36 في المئة سنة 2016، إلى 41 في المئة سنة 2021. وأكدت نتائج الدراسة على استمرار تفوق الإناث على نظرائهنّ الذكور، بفارق 34 نقطة.[1]

خلصت الدراسة الدولية للتّحصيل الدراسي في القراءة (International Results in Reading) التي أُجريت عام 2021، ليحتلّ المغرب في الدراسة الشهيرة المعروفة اختصاراً باسم (PIRLS) المرتبة ما قبل الأخيرة، من أصل 57 دولة.

ويبلغ عدد التلاميذ في البلاد قرابة عشرة ملايين، يرتاد ثمانية ملايين و800 ألف تلميذ منهم التعليم الرسمي، فيما يستقبل التعليم الخاص مليون ومئتي ألف تلميذ حسب أرقام موسم 2022-2023. ويعيش ثلاثة ملايين وخمسمئة ألف تلميذ منهم في القرى.

يتوزع العدد الإجمالي لتلاميذ التعليم العمومي حسب المراحل التعليمية، بين 3 ملايين و850 ألف تلميذٍ في المستوى الابتدائي، ومليون و800 ألف في المستوى الإعدادي، ومليون و50 ألفاً في المستوى الثانوي. وينقسم نظام التعليم في المغرب على قسمين، يضمّ كل منهما ثلاث مراحل.

يشمل القسم الأول التعليم الأساسي في ثلاث مراحل: الابتدائية وتتكون من ست سنوات. الإعدادية وتتكون من ثلاث سنوات، الثانوية وتتكون من ثلاث سنوات. وفي التعليم العالي تطبّق معظم الجامعات المغربية النموذج الفرنسي للتعليم الجامعي وهو كالتالي: الإجازة (البكالوريوس) ثلاث سنوات، سنتان للماستر(الماجستير)، وبين ثلاث سنوات على الأقل وست على الأكثر لمرحلة الدكتوراه.

في التعليم العالي أيضاً نجد المدارس العليا (les écoles supérieures) التي تُسمّى «مدارس الاستقطاب المحدود»، لأنها تعتمد على معدلات عالية وامتحانات قبول. وتضم اختصاصات الهندسة والطب والتجارة والإدارة وغيرها. كما تتطلب الدراسة في معظمها خمس سنوات على الأقل. من جهة أخرى وفي مستوى أقل، نجد معاهد التكوين المهني ذات الطابع التقني، التي تتطلب سنتين من الدراسة بعد البكالوريا، ويتخرج طلبتها بمسمى «تقني متخصص». وحسب القانون، فالتعليم إلزامي إلى حدود 15 سنة، عند الشهادة الإعدادية، لكن الواقع يخذل الفتيان والفتيات في المغرب، ولا يتم احترام هذا القانون.

التعليم بالمؤنث

في مؤشرات المقارنة بين الفتيات والفتيان في التعليم، يفاجئنا ميل الكفة لصالح الفتيات في النتائج، التي تعرف تفوقاً كبيراً لهنّ، تواكبه زيادة عددهن في التعليم العالي. وهذا على الرغم من أن هناك تعثراً في فرصهن التعليمية في مراحل الطفولة، إذ تشير أرقام 2023 إلى أن عددهن يقل بحوالي مئتي ألف، في المستويين الابتدائي والإعدادي، فيما يساوي عددهن عدد الفتيان في المرحلة الثانوية.

1 يوسف يعكوبي، «تلاميذ المغرب يتذيلون الترتيب في نتائج دراسة دولية لتقييم مستوى القراءة»، هسبريس، 16/05/2023.

فمـن أصـل إجـمالي عـدد تلاميـذ المسـتوى الابتـدائي البالـغ 3 ملايـين و800 ألـف تلميـذ وتلميـذة، يبلـغ عـدد الفتيـات بينهـم مليـون و800 ألـف فتـاة. وفي المسـتوى الإعـدادي، بلـغ مجمـل عـدد التلاميـذ (إناثـاً وذكـوراً) مليونـاً و800 ألفـاً، منهـم مليـون فتـى. وفي المسـتوى الثانـوي مليونـاً و50 ألفـاً، نصفهـم فتيـات[2].

لكـن الجامعـات هـي أكـثر مـن يُـبرز الفـوارق، حيـث فاقـت نسـبة الفتيـات 54 في المئـة مـن أصـل العـدد الإجـمالي للطلبـة الـذي يتجـاوز المليـون طالـب بقليـل، حسـب إحصائيـات عـام 2023. وبلغـت نسـبهن 53 في المئـة في الجامعـات العاديـة، مـن أصـل عـدد إجـمالي الطلبـة فيهـا. فيـما تفوّقـن بشـكل واضـح في الجامعـات ذات الاسـتقطاب المحـدود، عاليـة المسـتوى، حيـث يحـضرن بنسـبة تفـوق 62 في المئـة. ويعـود الفضـل في ذلـك، إلى حضورهـن المكثـف في لائحـة المتفوقـين في نتائـج البكالوريـا، بنسـبة بـين سـبعين وثمانـين في المئـة عـلى مسـتوى البـلاد.

يبلـغ عـدد التلاميـذ في البـلاد قرابـة العـشرة ملايـين، يرتـاد ثمانيـة ملايـين و800 ألـف تلميـذ منهـم التعليـم الرسـمي، فيـما يسـتقبل التعليـم الخـاص مليـون ومئتـي ألـف تلميـذ حسـب أرقـام موسـم 2022-2023. ويعيـش ثلاثـة ملايـين وخمسـمئة ألـف تلميـذ منهـم في القـرى. والتعليـم إلزامـي إلى حـدود 15 سـنة، عنـد الشـهادة الإعداديـة، لكـن الواقـع يخـذل الفتيـان والفتيـات في المغـرب، ولا يتـم احـترام هـذا القانـون.

كـما تسـجِّل نسـب الناجحـين بشـكل عـام في البكالوريـا تفوقـاً للفتيـات، إذ بلـغ عـدد الناجحـات عـام 2023، 142 ألفـاً مـن أصـل 245 ألـف تلميـذ في التعليـم العمومـي والخصـوصي مقابـل 103 آلاف فتـى. وصـار مـن الطبيعـي أن تضـمّ لائحـة الطلبـة المقبولـين في تخصّصـات الماجسـتير أسـماء طالبـات فقـط، مـع حضـور اسـم وحيـد للجنـس الآخـر. وكذلـك في الامتحانـات المهنيـة.

الجامعـات هـي أكـثر مـن يُـبرز الفـوارق بـين الجنسـين، حيـث فاقـت نسـبة الفتيـات 54 في المئـة مـن أصـل العـدد الإجـمالي للطلبـة الـذي يتجـاوز المليـون طالـب بقليـل، حسـب إحصائيـات عـام 2023. وبلغـت نسـبهن 53 في المئـة في الجامعـات العاديـة، مـن أصـل عـدد إجـمالي الطلبـة فيهـا. فيـما تفوّقـن بشـكل واضـح في الجامعـات ذات الاسـتقطاب المحـدود، عاليـة المسـتوى، حيـث يحـضرن بنسـبة تفـوق 62 في المئـة.

ويمكـن الربـط بـين الوضـع الاجتماعـي لـلأسر وزيـادة نسـب الفتيـات، بحيـث تبلـغ نسـبة الفتيـات في التعليـم الخصـوصي الـذي اسـتقبل مليونـاً ومئتـي ألـف تلميـذ في 2022-2023، النصـف. حيـث ترسـل الأسر المتوسـطة الدخـل الأولاد والبنـات بشـكل متسـاوٍ إلى المـدارس. وهـذا عـلى عكـس التفـاوت الحاصـل في البـوادي، فمـن

2 «تقرير وزارة التعليم عن حصيلة القطاع برسم الموسم الدراسي 2022/2023»، وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، 4/5/ 2023.

جهـة هنـاك تقـدم كبـير في نسـب دخـول الفتيـات المـدارس، حيـث بلغـت نسـبة الفتيـات 48 في المئـة مـن العـدد الإجـمالي البالـغ 3 ملايـين و500 ألـف تلميـذ في العـام الـدراسي الجـاري، فيـما كانـت أضعـف بكثـير منـذ عقديـن. لكـن مـن جهـة أخـرى، يحـدث الخلـل في مراحـل مسـارهن الـدراسي. حيـث تقـل نسـب الفتيـات مـع تقـدم مسـتويات التعليـم لأسـباب مختلفـة، مثـل الـزواج المبكـر، أو صعوبـة التنقـل إلى مـدارس بعيـدة في قـرى لا تحتـوي عـلى إعداديـات أو ثانويـات.

تأخّر وهدر

في إحصائيـات مهمـة عـن وضعيـة التعليـم، تُشـير حصيلـة وزارة التربيـة الوطنيـة والتعليـم الأولي والرياضـة، بالأرقـام بخصـوص الموسـم الـدراسي 2022-2023، إلى تحسّـن في وتـيرة تعميـم التعليـم الأولي، مـا قبـل الابتـدائي، الـذي كان يشـكل العقبـة الأولى في التعليـم العمومـي بسـبب تأخـر الأطفـال في دخـول المـدارس، حيـث يجـدون أنفسـهم أمـام مقـررات تفـترض إجادتهـم القـراءة والكتابـة في التعليـم الأولي (بـين ثـلاث وسـت سـنوات). مـع العلـم أن الأطفـال يدخلـون المدرسـة الابتدائيـة في عمـر سـت سـنوات. لكـن هـذا التحسـن لم يُظهـر، إلى حـد الآن، نتائـج عـلى المسـتوى العـام للتلميـذ المغـربي.

الميدان الدراسي	2021-2022		2022-2023		التغير ب % Var en %	
	إجمالي Global	إناث Féminin	إجمالي Global	إناث Féminin	إجمالي Global	إناث Féminin
الولوج المفتوح	257 882	138 293	255 601	135 997	-0,88	-1,66
الولوج المحدود	32 756	19 640	39 507	24 722	20,61	25,88
المجموع	290 638	157 933	295 108	160 719	1,54	1,76

المصدر: تقرير وزارة التعليم عن حصيلة عامي *2022* و*2023*.

في المـؤشرات الرسـمية حـول نسـبة الهـدر المـدرسي، نجـد كذلـك تناقضـاً غـير مـبرر، بـين أرقـام تذهـب إلى اسـتقرار الهـدر أو «التسريـب» في صفـوف التلاميـذ عـلى الصعيـد الوطنـي، وأرقـام تشـير إلى ارتفـاع نسـبة التسريـب لتبلـغ 5.3 في المئـة في البـلاد، وترتفـع في العـالم القـروي إلى 5.9 في المئـة بـين التلاميـذ. ينقطـع عـن الدراسـة مـا يفـوق 300 ألـف تلميـذ سـنوياً، في كل المسـتويات. وتصـل نسـبة انقطـاع الفتيـان إلى 6 في المئـة بينـما تبلـغ 4 في المئـة عنـد الفتيـات. مـع الإشـارة إلى أن نسـبة كبـيرة مـن المنقطعـين غالبـاً مـا يتـم طردهـم بقـرار مـن المدرسـة بسـبب الرسـوب المتكـرر، وهـو مـا يفـسر ارتفـاع نسـب الهـدر عنـد الفتيـان مقارنـة بالفتيـات.

من الهوة الاجتماعية إلى الهوة التعليمية

تـزداد الهـوة التعليميـة تعمقـاً داخـل الوضـع العـام في المجتمـع بـين الجهـة العظمـى مـن المتمدرسـين في القطـاع العـام، وبـين نسـبة تمثّـل حـوالي 13 في المئـة مـن مجمـوع التلاميـذ عـلى الصعيـد الوطنـي، تلجـأ إلى المـدارس الخاصـة، بمختلـف مسـتوياتها، مـن الضعيـف إلى الممتـاز. ويُقْـدِم عـدد متزايـد مـن الأسر متوسـطة الدخـل عـلى إلحـاق أبنائهـا بالتعليـم الخصـوصي، لتجـاوز ضعـف التعليـم العمومـي، مـا يحمّلهـا عبئـاً إضافيـاً، لكنـه كان في صالـح ازديـاد عـدد هـذه المـدارس، لتبلـغ خـلال الدخـول المـدرسي 2023 حـوالي 7 آلاف مؤسسـة.

وتؤكـد الجهـات الرّسـمية أن مؤسسـات التعليـم الخصـوصي تخضـع لتوزيـع تُـرابي يتيـح تأطيرهـا مثـل مؤسسـات التعليـم العمومـي[3]. لكـن الحقيقـة أن مسـتوى هـذه المـدارس متبايـن جـداً، مـع حرصهـا عـلى الرّبـح المـادي الوفـير. كـما أن وضعيـة عمـل مُـدرّسي التعليـم الخصـوصي أسـوأ مـن زملائهـم في التعليـم العمومـي. فهـم يخضعـون للحـد الأدنى مـن الأجـور، حسـب مـا هـو منصـوص عليـه في مدونـة الشـغل، باعتبارهـم «أجـراء». ومـع العلـم أن القانـون يحـدد مـا يقـارب 250 دولاراً كحـد أدنى للأجـور، لكـن كثـيراً مـن هـذه المـدارس تضـع إعلانـات البحـث عـن مدرسـين مـع راتـب 170 دولاراً، وهـو مبلـغ بالـكاد يكفـي لإيجـار شـقة.

ولا تتجـاوز الـشروط الواجـب توافرهـا في الأسـاتذة الذيـن يدرِّسـون في كثـير مـن هـذه المؤسسـات، شـهادة البكالوريـا بالنسـبة للمدرسـين في التعليـم الابتـدائي، والإجـازة بالنسـبة لأسـاتذة التعليـم الثانـوي التأهيـلي. مـن غـير الإشـارة إلى أي تكويـن في مجـال التربيـة والتعليـم. أي أن حـرص جـل المـدارس الخاصـة عـلى الربـح يـأتي عـلى حسـاب التعليـم المقـدم للأطفـال... إلّا في حـال مـدارس يمكـن اعتبارهـا الأكـثر كلفـة وجـودة، حيـث ترتفـع شروط التدريـس فيهـا، وتجمـع بـين التكويـن في المجـال والخـبرة فيـه.

> **في المـؤشرات الرسـمية حـول نسـبة الهـدر المـدرسي، نجـد كذلـك تناقضـاً غـير مـبرر، بـين أرقـام تذهـب إلى اسـتقرار الهـدر أو «التسريـب» في صفـوف التلاميـذ عـلى الصعيـد الوطنـي، وأرقـام تشـير إلى ارتفـاع نسـبة التسريـب لتبلـغ 5.3 في المئـة في البـلاد، وترتفـع في العـالم القـروي إلى 5.9 في المئـة بـين التلاميـذ. ينقطـع عـن الدراسـة مـا يفـوق 300 ألـف تلميـذ سـنوياً.**

تمثـل الـدروس الإضافيـة الثّقـب الأسـود في النظـام التعليمـي. فجـلّ مـا تفعلـه هـو اسـتنزاف جيـوب الوالديـن. وتكـرّس مسـتوى المـدارس ومنهجيتهـا نفسـها، أي «كـثرة العـدد وقلـة الفائـدة» في مراكـز «الدعـم المـدرسي» كـما تزعـم، حيـث يصبـح الهاجـس المـادي للأسـاتذة الهـدف الوحيـد منهـا. فمعظمهـم يعمـل في المـدارس الرسـمية التـي تقـدِّم وجبـة ضعيفـة مـن المعرفـة، ولكنهـم يبيعـون أمـلاً زائفـاً للوالديـن، فالمؤسسـات المحتضِنـة لهـذه الـدروس أسـوأ مـن المـدارس، لغيـاب بنيـة شـبه منظمـة لهـا. ومـع ذلـك يـزداد عـدد المتردّديـن عليهـا، حيـث تصـل أسـعار بعضهـا إلى مسـتويات باهظـة في الـدروس الفرديـة التـي يـزداد اللجـوء إليهـا في فـترة التحضـير

3 مراد كراخي، «7 آلاف مدرسة خصوصية بالمغرب.. كيف تتم مراقبتها»، SNRT News، 12/09/2022.

للامتحانـات.

يتقـاضى بعـض الأسـاتذة 60 دولاراً أو أكـثر لحصـة واحـدة، ولا تتجـاوز الحصـة الفرديـة ساعتين مـن الزمـان. أمـا الجماعيـة فقـد تبلـغ 20 دولاراً، لحصـة يرتادهـا ثلاثـون تلميـذاً. بمعنـى أن الأسـتاذ يخـرج مـن الحصـة بـ 600 دولار، مـن غـير أن يعنـي ذلـك أنـه لا توجـد حصـص أسـبوعية لا يتجـاوز سـعرها الشـهري 10 دولارات، لكـن مـع نسـبة مردوديـة هـي الأضعـف تقريبـاً، بمـا يخـص الخدمـات التـي تقدمهـا هـذه المعاهـد.

مدارس خاصة بمصالح خاصة

تؤكّـد تقاريـر مجلـس المنافسـة العائـدة إلى العـام 2020، وهـي جهـة حكوميـة، اختـلالات الخدمـة التعليميـة في التعليم الخاص. فقد فُتح هذا الأخير فـي وجـه كل مسـتثمِر يرغـب فـي الحصول علـى رخصـة، مع حريـة تحديـد المقـرّرات، وفقـاً للمحيـط الـذي تتوجـه إليـه هـذه المـدارس مـن جهـة، ولجـودة الخدمـات من جهة أخـرى. أدى ذلـك إلى ازديـاد عـدد المـدارس الخصوصيـة مقارنـة بنظيراتهـا العموميـة، خـلال السـنوات العشـر الأخـيرة، إذ تضاعـف عددهـا، منتقـلاً مـن حـوالي 3000 مؤسسـة، برسـم الموسـم الدراسـي 2010-2011 إلـى حوالي 7000 مؤسسـة خلال الموسـمين السـابقين. بينما لم تتجاوز نسـبة تطـور عـدد مؤسسـات القطـاع العـام البالـغة 11250 مؤسسـة نسـبة 16 فـي المئـة. ولا تضـم لائحـة المـدراس الخاصـة هنـا، المراكـز الخاصـة للدعـم وتدريـس اللغـات.

مـع العلـم أن الربـح لم يكـن الحافـز الأول للمـدارس الخاصـة الأهليـة عنـد نشـأتها الأولى في البـلاد. فقـد كان لهـا دور كبـير في الحركـة الوطنيـة التـي أنشـأتها لمواجهـة المـدارس الفرنسـية في أربعينيـات وخمسـينيات القـرن المـاضي، وسُـمّيت منـذ ذلـك الوقـت وإلى عهـد قريـب بـ «المـدارس الحـرة». وهـذه تتميـز عـن مـدارس البعثـات الأجنبيـة التـي أسسـتها هـذه الأخـيرة لتدريـس أبنـاء الجاليـات الأجنبيـة، وبعـض الأسر المغربيـة الغنيـة. كـما تتميـز عـن المـدارس الدينيـة، مثـل تلـك الخاصـة باليهـود المغاربـة، الذيـن يرغبـون في منـح أبنائهـم تعليمـاً قائمـاً عـلى التعاليـم اليهوديـة، وكانـت تمـول مـن الاتحـاد العالمـي الإسرائيـلي، الـذي اسـتغلّها مـن أجـل إحصـاء عددهم.

بعـد الاسـتقلال أُسسـت المـدارس الخاصـة مـن طـرف مسـتثمرين مغاربـة، مـن أجـل توفـير فـرص أخـرى للذيـن لم تتوافـر فيهـم شروط الاسـتفادة مـن التعليـم العمومـي، مثـل العمـر بشـكل أسـاسي، وليـس مـن أجـل الربـح، فذلـك هـدف لاحـق ظهـر جليـاً بعـد تراجـع التعليـم العمومـي، وبحـث الأسر عـن بدائـل. فشـهدت المـدارس الخاصـة وتيـرة تطـور لعـدد الأطفـال المسـتفيدين، مشـابهة لتزايـد عددهـا، بزيـادة بلغـت 74.50 فـي المئة منـذ العـام 2010، بينـما لم تتجـاوز نسـبة ارتفـاع عـدد المتمدرسـين فـي مؤسسـات القطـاع العام 9 فـي المئة خـلال الفـترة ذاتهـا. وبلـغ عـدد هيئـة التدريس العاملـة فـي هـذه المؤسسـات، برسـم الموسـم الدراسـي 2019-2020، 55 ألـف مـدرّس[4].

لكـن مردوديـة هـذه المـدارس الآن تصطـدم بمجموعـة مـن أوجـه النقـص، نظـراً للتبايـن الـذي يطبعهـا عـلى

4 «التقرير السنوي 2021»، مجلس المنافسة، 2022.

مستوى الأسعار والخدمات. وتوضح الإحصائيات سيادة المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم، وتلك التي تنحصر خدماتها التعليمية على برامج مرحلة التعليم الابتدائي، علاوة على التمركز العالي لهذا التعليم جغرافياً في جهات الدار البيضاء-سطات، والرباط-سلا-القنيطرة، وفاس-مكناس، أي المدن الكبرى التي تعرف اهتماماً كبيراً من الأسر بمستوى التعليم المرتفع. وبالنظر إلى كلفة التعليم الخصوصي، تحرص كثير من الأسر على إلحاق أبنائها بالمدارس العمومية، في فترة الإعدادية. لأن أسعار المدارس الخاصة ترتفع بشكل كبير ابتداء من المرحلة الإعدادية من جهة، ولأنهم مقتنعون أن الأبناء قد تلقوا تعليماً جيدا في الابتدائي، بحيث لن يجدوا صعوبات في المراحل التالية.

يؤكد مجلس المنافسة على أن استناد المدارس الخاصة إلى أهداف ربحية، يجعل الطلب رهيناً بالقدرة الشرائية للأسر، والولوج إلى خدماته شبه محصور بالأطفال المنتمين إلى الطبقة المتوسطة وما فوق. ويترتب على ذلك ضعف تغطية المناطق التي تسجل أعلى مستويات من الفقر. فتبرز الازدواجية بين «تعليم عمومي مجاني مكْلف لميزانية الدولة» وغير فعال، و«تعليم خصوصي يسعى إلى الربح وتأمين عائدات لرؤوس الأموال» ونسبة فعاليته متذبذبة.

التعليم العالي لا يخلق عملاً

تُقاس جودة أي تعليم بفرص العمل التي يتيحها لكل طالب. لهذا يمكن معرفة الكثير عن مستوى التعليم الجامعي، حين نعرف أن نسبة البطالة بين خريجي الجامعات عام 2023، تبلغ 20 في المئة لدى الرجال، و18 في المئة لدى النساء، حسب تقرير للمندوبية السامية للتخطيط، وهي جهة رسمية متخصصة في الإحصاءات. والأمر أسوأ عند المتوقفين عن الدراسة في مستويات أقل. ولم تنجح المراجعات التي تمت على مستوى التخصصات الدراسية في التعليم العالي، في إتاحة فرص عمل أكبر. وبالرجوع إلى نسبة العمل بالنظر إلى التعليم المحصّل عليه، تفاجئنا الأرقام بأنها تقل مع مرور السنين كما في الجدول التالي، ولكل المستويات التعليمية:

Participation économique **المشاركة الاقتصادية**

Tableau 7 : Taux d'activité de la population âgée de 15 ans et plus selon le niveau de diplôme (en %)

جدول 7 : معدل النشاط لدى السكان البالغين 15 سنة فما فوق حسب الشهادة ب (%)

Niveau de diplôme	2000		2010		2020		مستوى الشهادة
	إناث Féminin	ذكور Masculin	إناث Féminin	ذكور Masculin	إناث Féminin	ذكور Masculin	
Ensemble							المجموع
Sans diplôme	26,8	84,0	25,8	82,4	17,7	78,4	بدون شهادة
Niveau moyen	23,1	67,6	17,3	62,7	14,0	63,2	مستوى متوسط
Niveau supérieur	60,9	78,6	52,4	74,7	43,2	65,8	مستوى عالي
Total	28,0	78,9	25,9	74,7	19,9	70,5	المجموع
Urbain							حضري

المصدر: تقرير المندوبية السامية للتخطيط عم *2022* بعنوان: المرأة في أرقام.

مع ذلك لم يفقد كثير من الشباب الأمل في الجامعات، وما زالت تكتظ بهم، هي التي لا توفّر ما يكفي من المقاعد لهم. إذ بلغ هذه السنة 2023 عدد المؤسسات الجامعية، بكل أشكالها، 432 مؤسسة، مع استقبالها لمليون و170 ألف طالب وطالبة، منهم مليون و60 ألف في التعليم الجامعي العمومي، و34 ألف في مدارس تكوين الأطر العمومية مثل المدارس العليا للمهندسين (les écoles supérieures) ومعاهد الأستاذة، والأكاديميات العسكرية. أي أن التعليم العالي الخصوصي يستقبل 75 ألف طالب فقط.

نسبة البطالة بين خريجي الجامعات عام 2023، تبلغ 20 في المئة لدى الرجال، و18 في المئة لدى النساء، حسب تقرير للمندوبية السامية للتخطيط، وهي جهة رسمية متخصصة في الإحصاءات. والأمر أسوأ عند المتوقفين عن الدراسة في مستويات أقل.

هناك مجموعة من المؤشّرات الأخرى المعبّرة عن مستوى الخدمة التعليمية التي تقدّمها هذه الجامعات، وعن عدم توازن الطاقم التعليمي بين الفئات، نساء/رجال، شباب/شيوخ. فعدد الأساتذة الذين تجاوزوا الستين، يبلغ 3500 أستاذٍ، مع العلم أنّ عدد الحاصلين على الدكتوراه بلغ رقماً غير مسبوق، مع فرصٍ تعدُّ على أصابع اليد الواحدة في التوظيف في التعليم العالي. وأنه من أصل مجموع الأساتذة وهو 15800 أستاذ، لا يتجاوز عدد النساء الـ 4700. أما على مستوى الجامعات الخاصة، فيبلغ عدد الأساتذة 7200 منهم 2700 نساء[5]. على مستوى الجودة، تعبّر أرقام وزارة التعليم عن نفسها، إذ نجد أن ميزانية قطاع التعليم والبحث العلمي والابتكار لا تتجاوز 7 في المئة من الميزانية العامة للدولة.

وضعية المُدرس في التعليم العمومي

أثارت مصادقة الحكومة على مشروع المرسوم المتعلق بالنظام الأساسي[6] لموظفي قطاع التعليم، احتجاج ورفض هؤلاء لمقتضياته، هم الذين يعيشون وضعية عمل صعبة حسب قولهم، ولم يقدّم النظام الجديد ما يحسّن وضعهم.

يمكن أن نطلق على المدرِّس وصف «المظلوم الظالم»، فهو يجد نفسه في ظروف عمل صعبة، لكن نسبة مهمة منهم لا تملك المقوّمات المطلوبة في المدرّس. فضعف مستوى التعليم، يُصدّر مُتخرِّجين ضعيفي المستوى، لا تنجح مراكز التدريب في تعويض ما ينقصهم، لكونها بدورها تجد نفسها أمام تراكم ضعف المستوى، وصعوبة التعويض، وكونها هي نفسها تعاني من الرداءة في التخطيط. مع عامل آخر في سلسلة ظروف العمل غير المُرْضية لموظفي قطاع التعليم العمومي والخاص معاً، هو نظام التعاقد الذي يمنح المدرسين وضعية متعاقد قد

5 تقرير «التعليم العالي في أرقام: 2022-2023»، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، 2023.

6 سعيد ولفقير، «شلل التعليم العمومي في المغرب... النظام الأساسي هو السبب؟»، موقع «السفير العربي»، 17/12/2023.

يُفسخ عقده، على عكس الموظف الرسمي غير المهدد بالتسريح والمتمتع بعدد من الامتيازات.

فُتح التعليم الخاص في وجه كل مستثمِر يرغب في الحصول على رخصة، مع حرية تحديد المقرّرات، وفقا للمحيط الذي تتوجه إليه هذه المدارس من جهة، ولجودة الخدمات من جهة أخرى. أدى ذلك إلى تضاعف عدد المدارس الخصوصية مقارنة بنظيراتها العمومية، خلال السنوات العشر الأخيرة، منتقلاً من حوالي 3000 مؤسسة، في 2010-2011 إلى حوالي 7000 مؤسسة حالياً.

هي أرقام ومؤشرات توضح بعض المظاهر، لكن تفاصيلها تقدم لنا صورة مؤسفة لما يُعول عليه في تقدم أي مجتمع، وهو التعليم. وهذه المؤشرات توضح أسباب تعثر عدد من القطاعات، فكيف يُعطي من يَخرجُ من نظام تعليمي معطوب، ما هو مطلوب منه في مجاله؟ هي مسؤولية الحكومة بشكل أساسي، فالإرادة السياسية هي مركز أي تغيير في بنية أيّ منظومة اجتماعية. ولاحقاً تأتي باقي العوامل، كالعوائق الاجتماعية لفئة كبيرة، والمصالح الاقتصادية لفئة قليلة. لكن من أين تأتي هذه الإرادة في الوضع الحالي؟ وكيف يتحقق إصلاح التعليم في بنية تستفيد من رداءته؟

لائحة دفاتر «السفير العربي»

2018

- الاقتصاد الموازي: ما الذي تنتجه هذه المنظومة ؟
- الهجرات: العالم يسيل - قصص العالقين في دول العبور
- الهجرات: العالم يسيل - قصص الحرّاقة
- اليسار في المنطقة العربية وسؤال مكامن العطب - دراسة حالات

2019

- مسألة الأرض - مصر، السودان، تونس، الجزائر والمغرب
- إدارة الموارد الطبيعية: نهب وتبديد وزبائنية وقلة كفاءة - مصر، الجزائر، تونس، المغرب، السودان وموريتانيا
- إشكاليات في مقاربة دراسة العشوائيات - مصر، الجزائر، السودان، اليمن، تونس، المغرب والعراق
- تأنيث العمل الهش - مصر، الجزائر، السودان، المغرب وتونس

2020

- 2019: انتفاضات مبتورة النتائج، السودان، العراق، الجزائر ولبنان
- انتفاضات 2019: ابداع تأسيسي

2021

- مجابهة كورونا في المنطقة العربية: الفصل الأول
- مواجهة كورونا وفداحة إصاباته ليست تقنية أو طبية فحسب
- اللقاحات ما بين التباهي الفج والظلم المعيب
- التفاوت: مكانة النساء بين الاعتقاد الشائع والسائد، وبين الواقع والوقائع

2022

- مبادرات النسـاء: قادرات وعازمات
- سيرورات معارك النساء الكبرى
- التغيُر المناخي: لقد آن الأوان!
- هل مخططات مواجهة التغير المناخي صحيحة وكافية؟

2023

- كرة القـدم: لماذا تهمّنا؟
- عشرون عاماً عـلى الحرب على العراق
- انهيـار التعليـم العام في منطقتنا يرهن المسـتقبل

Assafir Al-Arabi Folders

2018

- Informal Economy: What Does this System Produce
- Migrations: The World is Flowing - Stories of those caught in the transit countries
- Migrations: The World is Flowing - Stories of the borders burners (Harraga)
- The Left in The Arab Region and The Questions of Deficiencies - Case Studies

2019

- The Question of Land in Egypt, Sudan, Tunisia, Algeria and Morocco
- Natural Resource Management: Looting, Waste, Clientelism, and Incompetence
- Problematics in the Approach to Studying Informal Settlements
- The Feminization of Precarious Labour

2020

- The 2019 Major Uprisings: Severed Outcomes
- The 2019 Uprisings: A Constituent Creativity

2021

- Confronting Corona in The Arab Region: Act one
- Covid-19 Response: More than just a technical-medical issue
- Vaccines: Between Blunt Ostentation and Shameful Injustice
- Disparity: The Status of Women Between Prevalent Beliefs and Reality

2022

- Capable and Determined: Women Take Initiative
- Women's Major Battles: And Still They Fight
- Climate Change: It's about time!
- Are Climate Action Plans Effective and Sufficient?

2023

- Why does Football matter to us?
- The War on Iraq Two Decades On
- The Collapse of Public Education Compromises the Future

تتصل مسألة التعليم بشكل مباشر بالوعي الجماعي والتعاون الاجتماعي في أي مجتمع، أي وباختصار بعملية تَشكّله. وقد راهنت أفكار النهضة العربية في نهاية القرن التاسع عشر على التعليم العام، نوعية وحجماً، للخروج من مأزق "تخلفنا". واستعاد عبد الناصر وسائر أقرانه من الرعيل النهضوي الثاني المراهنة نفسها، ووضعوها في التطبيق بحكم وصولهم إلى السلطة في بلدانهم. ومن دون ريب، مثّل ذلك التحول الاجتماعي الأبرز لمجتمعاتنا في القرن العشرين، تماماً كما ترافق التراجع عن هذا، وخصخصة التعليم ـ أي حرمان الأغلبية الساحقة من التعليم الجيد ـ مع سائر خطوات التراجع عن كل الطموحات في تحقيق الذات والتحرر الوطني، وتَرافق تماماً مع الخصخصة في الاقتصاد، وفي الموارد الطبيعية، وفي الحقوق وفي الأمن.

غاب عن هذا الدفتر النص الذي يخص التعليم في قطاع غزة، لأن ما كُتب فيه وعنه تحوّل إلى أشلاء ودمار على يد العدوان الإسرائيلي الإبادي الجاري منذ مطلع العام الدراسي الحالي 2023-2024 وما يزال، علماً أن التجربة الغزية كانت بالغة الثراء لجهة تبني الحرص العام على التعليم كوسيلة لمقاومة الانسحاق الذي مثّله الحصار والخنق السابقان.

فما الذي يمكن رصده عبر هذه الحركة التي لا تنفك تتوسع؟ لن يتمكّن ملف واحد من الإحاطة بهذا المجال الجوهري والذي يرهن المستقبل نفسه، غير مكتفٍ بتخريب الحاضر فحسب .

انسخ الصورة لزيارة موقع السفير العربي

أشرف «السفير العربي» على إعداد الأبحاث ونشرها على موقعه، بدعم من مؤسسة «روزا لوكسمبورغ».
يمكن استخدام محتوى النصوص أو أجزاء منه طالما تتم نسبته للمصدر.

ROSA LUXEMBURG STIFTUNG
مكتب شمال إفريقيا
North Africa Office

السفير العربي
www.assafirarabi.com
يصدر عن جمعية تقاطعات